الدكتور محمد جمال طحّان

المثقِّف
و
ديمقراطية العبيد

*** المثقّف وديمقراطية العبيد**

*** الدكتور محمد جمال طحان**

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الرابعة

*** الناشر .....**

إهـــــداء

إلـــى علمائنـــا وأدبائنـــا ومثقّفينـــا الكبار

الذين لم نتعلّم بعد
كيف نوليهم عنايتنا
عرفاناً وتقديراً لمآثرهم الجليلة

جمال

((ســـــــتموت إن كتبت، وستموت إن لم تكتب .. فاكتب ... ومت !))

الطاهر جعوط

تقديم

بقلم الأستاذ الدكتور نعيم اليافي

عرفت الباحث الأديب الأستاذ محمد جمال طحّان أوّل ماعرفت منذ أمد قصير يوم أحال إليّ اتحاد الكتاب العرب مخطوطته "الاستبداد وبدائله في فكر الكواكبي" لتقويمها وبيان الرأي فيها، قرأت المخطوطة الطويلة من الجلد إلى الجلد فأُعجبت بها وبشخصية صاحبها العلميّة لأني وجدت فيها مالم أجده في سواها من رؤية ثاقبة، ومنهجية صارمة، واتّزان في الأحكام وإحاطة بالمادة ومصادرها. وضعت حينها يدي على المخطوطة وقلت في نفسي: هنا باحث اكتشفته وعثرت عليه، ولا بد أن أتعرّف إليه، وهذا ماكان، سعيت حثيثاً حتى وجدته، ومنذئذ استمرت العلاقة بيننا وتوطّدت، ولم تزدها الأيام والسنون إلاّ قوة ومضاء.

تتميز الشخصية الإنسانية لجمال بميزات، منها الحياء والتواضع وإمعان النظر وبعده وشدة التأمل والإغراق فيه، هو كتوم لايفضي إليك بأسراره، وصموت لايتحدث إلاّ بما هو هام أو ضروري، غير مهزار ولا ثرثار، جاد فيما يقول، جاد فيما يفعل، يربط التنظير بالتطبيق، لايداور ولا يخاتل ولا ينافق، حضوره في جلسات الأصدقاء مشهود، إن غاب افتُقد، وإن حضر ملأ وزيّن، لايتحدث عن الناس إلاّ بالخير، صدوق في

صداقته، مخلص في صلاته وعلائقه، قليل الكلام عن أناه، من أجل ذلك أحبّه من يعرفه، وتمنى أن يعرفه من لايعرفه.

التقينا في حواراتنا الكثيرة حول العديد من القضايا والأطروحات، همّنا المشترك يكاد يكون واحداً... الثقافة بأبعادها وضروبها ومشكلاتها واشكالياتها أيضاً، كيف نحملها في صدورنا وعقولنا، ونتوجّه بها نحو الآخرين، كتبتُ فيها الكثير، وكتبَ فيها هو الكثير، وكان في جملة ماكتب وكتبت رغم المشابهات والمتماثلات والمتفقات بعض الخلافات ووجهات النظر المتعارضة، وهذا أمر طبيعي، فمن الصعب أن تجد اثنين صورة طبق الأصل حتى لو كانا توأمين، من ذلك ضبط كلمة المثقّف بكسر القاف أو فتحها، وعلاقة الثقافة بالسياسة أو السلطة، فعلى المستوى الأول ألفظ الكلمة كما يلفظها الكثيرون بفتح القاف، ويلفظها كما لايلفظها سواه بكسرها، وحجته في ذلك أن المثقَّف يجب أن يكون مثقِفاً، أي يؤدي وظيفة التثقيف، وإلاّ فما نفع الثقافة. وعندي أن الوظيفة متضمنة في الكلمة ولا حاجة لأن نظهرها في حركاتها، ولم نتفق حول هذه النقطة حتى اليوم.

أما على المستوى الثاني، علاقة الثقافة بالسلطة، فقد بدأ التغاير بيننا حين ألقيتُ محاضرتي في فرع اتحاد الكتاب بحلب عن الثقافة والسلطة وذهبت فيها إلى إمكانية ردم الفجوة أو تجسيرها بين المثقف والسياسي، وبرغم إيماني بدور المثقف الأخطر من دور السياسي لأنه دور المحافظ على استراتيجيات الأمة والرقيب على مصالحها والمؤتمن على

مبادئها، فإني ظللت أدعو إلى مدّ الجسور بينهما حتى تصلح الأمور، وتتوطد دعائم الدولة، وكان رأيه العكس: الثقافة والسياسة حقلان مختلفان من حقول الدلالة (انظر في الدراسة رده على موقفي)، وأثبتت الأيام صدق رأيه وخطل رأيي.

وبعد فلماذا أتحدث عن نفسي والمطلوب أن أتحدث عن الكتاب بعد أن تحدثت عن صاحبه صديقي الحميم، لقد قلت إن همّنا /جرحنا الثقافي واحد، وقصّتي هي هذا الجرح المشترك الذي مافتئ ينزّ وينز حتى تعود الأمور إلى أنصبتها، وتحتل الثقافة دورها في صلب عملية التحويل، ويصبح لها الهامش الديموقراطي الأوسع.

إن المثقف اليوم يمر، فيما أرى، في أزمة، أزمة داخلية وأزمة خارجية، تفرض عليه سلوك واحدة من المتاهات الأربع الآتية: متاهة الأفول لانعدام دوره، ومتاهة الهرب أو الانسحاب لأنه لم يعد مقبولاً في مجتمع الاستهلاك والتجارة حيث تُشيّأ القيم وتسعّر، ومتاهة الصمت حيث الخنجر يحز في الحنجرة ولا شيء يوقف النزف، ومتاهة التدجين من حيث الشعار هو الغالب، والمزايدة هي الماثلة، أما المتاهة الخامسة الأخرى – وحق لها أن تكون مفازة ومنجاة – فهي التحدي والمصادمة حتى الرمق الأخير، إن الأشجار تموت واقفة فهل نحن مستعدون للمجابهة؟

في هذا الكتاب بعض الأحاديث عن المتاهات والمفازات، فيه مايؤلم ويرهق، وفيه مايدعو إلى المكابدة ويحثّ على المعاناة، الجو مكفهر

والغيوم داكنة وكذلك الهموم، من أجل ماذا! من أجل الديموقراطية ومن أجل الثقافة .. ولكن فيه إلى جانب ذلك كله وفوق ذلك كله تجربة قلم حي، وتجربة إنسان نابض بالبراءة والنزاهة، إنه الأمل في استمرار الدفاع عن الوطن، وعن المواطن فيه، الآن وفي المستقبل.

لاسبيل إلى الديموقراطية إلا من خلال الإيمان بالآخر، وحقّه في إبداء الرأي والرأي المعارض، ولن يتم ذلك إلا في مجتمع مدني تتسامق فيه القامات، ويُربّى أفراده، على ترسيخ قيم التعددية وقيم الوحدة والعدالة لدى كل مواطنيه، ويُعامَل الجميع سواسية كأسنان المشط، جسداً واحداً إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالحمى والسهر، أجل، مواطنون جميعاً لا رعايا .!

بورك اليراع الذي خطّ هذه الكلمات، وبورك الفكر الثاقب الذي رادها وألهبها، وبوركت النفس الطيبة الهتون التي تدفّقت – في سبيل الوطن – عطاء ومحبة وخيراً عميماً وبركة.

نعيم اليافي

حلب في 1994/10/2

المثقِّف وديمقراطية العبيد

1
الثقـافـة

المثقِّف والجمهور
مَن يتّهم مَن ؟

مقدّمــة :

لقد كثُر الحديث في الآونة الأخيرة عن تجسير الفجوة بين المثقّف والسلطة, ولأنّنا لانعتقد بإمكانية ردم الهوّة بينهما ، لا الآن ، ولا في المستقبل المنظور ، وإذا كان تاريخنا قد شهد جسوراً استثنائية قامت بينهما ، فهي لا تعدو أن تكون جسوراً متحرّكة وبلّوريّة وملغومة.

لذلك سنكتفي بالحديث عن ترميم التصدّع بين المثقّف والجمهور .

وهذه الواو ليست واو المعيّة ، أو واو العطف ، إنّها واو الوادي الذي يفصل بين الاثنين، واو انعدام الثّقة واستيقاظ الحذر والصراع الذي تؤجّجه السُلط المستفيدة . نريد تحويلها إلى واو رابطة . وسنكتفي بالتساؤل عن الممكن في ظلّ الرّاهن . فنلقي بالضوء على حال المواطن العربي ، ثمّ نحاول تعريف مصطلحَي المثقّف والجمهور ، ونَصفُ حاليهما، ونبحثُ في كلٍّ منهما لتحسين العلاقة بينهما . ونقدّم ، أخيراً ، وجهة نظر توصي بخطوط أوّلية نرى أنّها قد تعمل على توحيد جهودهما لتحقيق إنسانيّة الإنسان في هذا الوطن الكئيب . وما

نقولـه الآن لا يعـدو أن يكـون مُـدْخِلاً إلـى حـرم العلاقـة بـين المثقّـف والجمهور ، وهو لا يطمح إلاّ إلى فتحِ بابِ النّقاش .

ودفعـاً لأيّ التبـاس ، سـنبدأ بتعريـف السـلطة كمـا يريـد لهـا هـذا البحث أن تُفهم .

السلطة هي القوّة التي تبدو شرعيّة وعادلة في نظر الذين تُمارَس عليهم . وعندما يزول العدل ، ينهار الأساس الشرعي للسلطة وتنقلب إلى مؤسسة إرهابية منظّمة .

ونحن . هنا . نتحدّث عن السلطة التي تستمد وجودها من مركز قوّة غير مشروعة ، وتميل نحو استخدام العنف لفرض سيطرتها . أمّا تلك التي تخدم الشعب وتستمد وجودها وشرعيتها من مصالحه وأهدافه ، وتستخدم الديمقراطية في اتّخاذ القرار ، فهي غير مقصودة في حديثنا هذا [1] .

ولا أريـد أن تقفـز إلـى أذهـانكم السـلطة السياسـية فحسـب ، فمـا سلطة الحكومة إلاّ واحدة من السلطات التي تقوم باسم الدين أو العلم أو القانون .

حال المواطن العربي :

---

(1) يُقارَن : محمد عبدالرحمن يونس ((النص والسلطة)) في **دراسات عربية**، عدد 12/11/10 آب– ت1– 1992 ، ص 28 وما بعدها.

الإنسان في الوطن العربي وليد نظم متقلّبة متراوحة بين التقليد والتحديث، يعيش وسط سلطات تتكاتف لقهره وإفقاره . والناس فيه يتراكضون لتحصيل إحدى السلطتين: السياسية أو الاقتصادية أو كليهما ، مما جعل قيم المجتمع العربي . عموماً . تتحدّد في ثلاثة أمور ، هي: المال ، ثم ... المال ، ثم المال .

وأكثر المواطنين يحتقرون الأعمال العلمية ويتركونها الذين يرهقهم موظّف الضرائب لأن يده لا تطال سواهم .

المهندسون .. والمحامون .. والموظّفون .. والتجّار .. وأرباب العمل ، مكتبيّون. والمدرّسون يتحدثون نظرياً عن أفكار لا تطبَّق عمليّاً . ويُفاجأ المحامي المتخرّج حديثاً بشرطي يمنعه من حضور استجواب موكّله ، خلافاً للوائح القانون الجامعيّة .

وتصبح الصورة عن المحاضرات والحوارات والكتب أنّها كلام في كلام ، والكلام لا يطعم خبزاً . أما التقنيّة فنستورد منجزاتها ناجزة من غير أن نفهمها ، كما نستورد النتائج النظرية من غير أن نتعلّم المنهج الذي أوصل الغرب إليها .

وإذا كان لا بدّ . لإكمال صورتنا الحضارية . من تحصيل بعض المعارف العامّة ، فإنّنا نتجّه فوراً إلى الثقافة الاستهلاكية المعلّبة في سوبر ماركت السلطة الإعلانيّة ، وننقاد معها ساعين إلى تنمية

النجاحات الفرديّة ، من غير أن ندرك مدى الفائدة التي يجنيها الفرد من خلال العمل للمصلحة العامّة .

ولنلاحظ الهوّة السحيقة بين شعاراتنا وممارساتنا ، عبر مثال واحد من عشرات الحالات المنتشرة في وطننا العربي الكبير :

فنحن نطلب من الناس التعلّم ، وما أن يحصل الإنسان على شهادة جامعية حتى يجد نفسه يبحث لنفسه عن فسحة على أحد الأرصفة ، يندب حظّه ويلوم ذويه الذين دفعوه لإكمال تعليمه . والمحظوظ من هؤلاء ينال وظيفة لا تغنيه من جوع ولا تأمنه من خوف ، ويعيّن في غير مجال اختصاصه ، ثم يفقد معارفه العلمية بالتدريج ، ويبقى تابعاً ماديّاً لسواه ، مما يشعره بأنه هامشي ، فيفقد الثقة بالعلم وبالدولة ثم يفقد ثقته بنفسه، ويعامَل . اجتماعياً . على أنه فاشل ، فيلجأ إلى الاستكانة واللامبالاة . وهكذا يُضاف إلى الأمية الأبجدية رقم خيالي من أميّة المتعلّمين .

لقد تحررت الأقطار العربية على التوالي . بنت قياداتها السياسية دويلات قطرية مغلقة، وبقيت تدور في فلك مستعمِرها السابق . وانعكست التجزئة القطرية على المؤسسات والهيئات والأسر العربية، وأمسى كلّ فرد يبحث عن خلاص لنفسه ، متوّهماً أن الخلاص الفردي ممكن في ظل العلاقات التراتبية الاستبدادية المهيمنة ، وانعكس ذلك على الوضع الثقافي ، فشاعت اللامبالاة وانتشر الشعور بالاغتراب ،

واكتسب الناس الكسل ، وجهلوا أهمية المشاركة ومنافعها ، وتعلّموا على فقدان الثقة بالذات وبالآخرين ، وهجروا العمل وتدافعوا لإحراز الثروات واعتادوا الرياء والكذب والنفاق والاتكاليّة . من معطف هؤلاء خرج المثقّف مترنّحاً يبحث عن هويته . فمن المثقّف ؟

المثقّف والجمهور : محاولة البحث عن مفهوم :

لابد لنا من تحديد ما نقصد إليه بالمثقّف وبالجمهور لنتمكّن من معرفة العلاقة بينهما .

المثقّف اسم عام ، لذلك هو لفظ متعدّد المعاني ، ولا يمكن أن نعرّفه بالحدّ التام، ويُكتفى عادة بتعريفه بالحد الناقص ، أو بالمثال .

المثقّف عند العامّة (أو الدّهماء) هو الخبير في الحياة ، الذي يمتلك فطنة في معاملة الناس بصرف النظر عن عامل العلم . والمثقّف بحسب المعنى المتداول منذ الغزالي هو من ألمّ بشيء عن كل شيء ، تمييزاً له عن العالِم الذي يعرف كل شيء عن شيء واحد . أمّا المعنى المقارِب لما يُقصد إليه بالمثقّف في المعاجم العربية فهو الحذِق الفَطِن مقوّم الاعوجاج والمهذّب المتعلّم .

أما لالاند وصليبا فيعنيان به ، فلسفياً ، هو من نمت لديه الملكات العقليّة أو البدنيّة .

والثقافة عندهما هي ما يتصّف به الرجل الحاذق المتعلّم من ذوق وحسّ انتقادي. وإذا عُرّفت الثقافة بحسب اتّصالها بالواقع ، نجد أنّها على ثلاثة مستويات : متخلفة عن الواقع ، أو متطابقة معه ، أو متقدّمة عليه . كيف إذن نحل الإشكال بين هذه المستويات ، وأيّها ينتج مثقّفين ؟

نحن نزعم أن الثقافة زمانية لأنّها تتشكّل في الزمان ، وإذا كان الزمان يقاس بالحركة في المكان ، فإن الثقافة تتم بالحركة لا بالسكون . ومن هنا يمكننا استبعاد الثقافة المتخلفة عن الواقع لأنّها حركة ارتداديـة ، كما يمكننا استبعاد الثقافة المتطابقة مع الواقع بوصفها سكونيّة . فهل يكون حاملو الثقافة التي تتقدم على الواقع هم وحدهم المثقّفون ؟

فإذا كان الجواب نعم ، فكيف نميّزهم من سواهم ؟ لنلجأ إذاً إلى بعض المعايير التي تميّز المثقّف من سواه .

هل المثقّف هو من يقوم بعمل مكتبي؟ ولكنّ التجار وأرباب العمل والموظفين يقومون بعمل مكتبي ، فهل هم مثقّفون ؟

وإذا أضفنا معياراً آخر للعمل المكتبي الذهني ، هو التحصيل العلمي ، فهل تصلح هاتان العلامتان لتمييز المثقّفين ؟ ولكن .. أليس هناك فرق بين المثقفين وأصحاب الاختصاص في العلوم التطبيقية ؟ بل هل يمكن أن نقول عن أساتذة الجامعة في العلوم الإنسانية أنهم مثقّفون وأكثرهم لا يخرج عن المقررات الدراسية التي برمجها إداريّون؟ ماالذي يميّز أساتذة الجامعة أو خريجي العلوم الإنسانية من سواهم ؟

إنّهم أناس حصلوا على شهادات من أجل ممارسة عمل تخصصي , وهو لا يختلف عن سواه، من أنه اختصاص وحسب .

إن المثقّف ليس صفة مهنيّة كالطبيب أو التاجر أو المدرّس، أو الطبيب – التاجر، أو المدرّس التاجر . وحتى أعلى الشهادات لا تمنح المرء صفة المثقّف ما لم يجاهد ليتجاوز دائرة اختصاصه بحسب تعريف ساتر له بأنه ((إنسان يتدخّل فيما لايعنيه)) [1] فلا يمكن القول إن كلّ مختصّ مثقّف ، بينما لا بد أن يكون كل مثقّف مختصّاً ، لأنه ليس هناك عمل أو اختصاص اسمه (مثقّف) . ونحن نقول (مثقّف) تماماً كما لو قلنا (متديّن) التدين ليس مهنة أو اختصاصاً ، لذلك فإنّ الاختصاص لا يُكسب صفَة الثقافة .

إننا نستطيع أن نفهم كلمات : الفقيه . الباحث . الصحفي . القاضي ... ولا يستطيع الانتماء إلى أيّ منها إلاّ من تمتّع بمواصفات محدّدة ومتّفق عليها . ولكن كلمة (مثقّف) ما تزال لا تستدعي إلى الذهن صورة محدّدة ، ولهذا يستطيع أي منّا ادّعاء حيازتها . ونحن عندما نقول (مثقّف) فإن كل السامعين يتصوّرون أنفسهم . أما عندما نقول (مواطن) أو (جمهور) ، فإن كل إنسان يعتقد أنه ليس معنيّاً بهذه الكلمة، وكأنّ الحديث يجري عن شخص آخر سواه .

فمن هو الإنسان العامّي ؟ لا أحد يعتقد أنه المقصود ، اللهم إلاّ بعض أميي الأبجدية .

---

(1) سارتر، **دفاع عن المثقفين**، تر: جورج طرابيشي، دار الآداب، بيروت، 1973، ص/12/.

ولنلاحظ امتعاض الأطباء والمهندسين عندما نخرجهم من دائرة الثَّقافة ، لأنهم لايقرؤون. وتبعاً للمعيار نفسه لايمكننا أن نستثني العمال والفلاحين والتجار من دائرة الثقافة. وما قولنا في الذين لا يقرؤون لأنهم يعتقدون أن الثقافة ليست في الكتب ، وهم بالكاد يعرفون أن الصومال بلد عربي وأن جَهِلَ فعلٌ ماضٍ مازالوا يعيشونه ؟ فما العمل إذاً ؟ هل نعادي الأخصائيين الذين يقومون بأعمال فكرية ، بإبعاد صفة الثقافة عنهم ؟ وهل نعادي الإداريين والسياسيين ؟ وهل نُغضب الفلاح والعامل والتاجر والسمسار ؟ لا .. إنني أميل ، وبحسب المعطيات السابقة ، إلى قول غرامشي ((إنّ كلّ إنسان مثقّف[1])) وهكذا نخرج جميعنا راضين. ولكنّ ذلك لايعني أنني أريد تمييع المسألة ، وإنما أريد توليد التعريف منكم . نحن أمام عنوان ((المثقّف والجمهور)) وإذا كان كل إنسان مثقّفاً فإنّ هذا يضعنا أمام معضلة البحث عن الجمهور ... فمن الجمهور إذاً ؟

لا بدّ ، لحل هذه المشكلة ، من البحث عن معيار آخر نحدّد على أساسه من المثقّف ومن الجمهور . فلنبحث عن المثقّف من حيث وظائفه . هل يمارس كل الناس وظيفة المثقّف في المجتمع ؟ هل يمكن أن نقول عن إنسان يحمل فكرة ما بشكل عشوائي ويستهلكها بحثاً عن

---

(1) انطونيو غرامشي، **قضايا المادية التاريخية**، تر: فواز طرابلسي، دار الطليعة، بيروت 1971، ص /131/.

سواها ، بأنـه مثقّف ؟ وهل تطلَق عليـه هذه الصفة كما تطلَق علـى إنسـان ينشـر الفكـر بفعاليـة ، ويسـاهم فـي إبداعـه ، يحمـل ثقافـة لا ليستهلكَها ، بل ليعيد إنتاجها ثم يتجاوزها بإنتاج إبداعي ؟ لنتّفق . مبدئيّاً ـ مع كل إنسان بأنه مثقّف ، وأنه يمتلك وعياً فردياً فذّاً , وليتّفق معنا هو أيضاً بأننا نحتاج إلى وعي جمعي مرافق . فمن الذي ينتج هذا الوعي ؟ فلنبدأ من جديد .

لدينا مفردات :

المعلِّم المتعلِّم المعلَّم المتعالِمْ

المعلِّم يعلِّم ، والمتعلِّم يتعلَّم ، والمعلَّم قد تعلَّم

المعلِّم يرسل ، المتعلِّم يستقبل ، المعلَّم يحاور

المعلِّم فاعل ، المتعلِّم منفعل ، المعلَّم متفاعل

وبالمقابل إذا أعطينا للمثقَّف فاعلية يغدو مثقِّفاً. فيصبح لدينا :

المثقِّف، المتثقِّف، المثقَّف، المتثاقِف

المثقِّف يثقِّف، المتثقِّف يتثقَّف، المثقَّف قد تثقَّف.

المثقِّف يصدِّر ، المتثقِّف يتلقّى، المثقَّف يحاور

المثقِّف فاعل، المتثقِّف منفعل، المثقَّف متفاعل

وعليـه فأنـت مثقِّف بوصفك مرسلاً، فـي لحظـة التصـدير، وأنـت واحد من الجمهور بوصفك متلقّياً في لحظة الاستقبال.

والجمهور لغةً هو أشراف الناس، وهو الذي يحضر ليصغي رغبة منه في أن يتقدّم. وعندما نقول: ((جمهور))، فإننا نعني به المثقَّف المتفاعل، أي المتلقّي الذي يعي. ولا أظن أن هناك متلقّياً للثقافة لايعي، وإلا لكفَّ عن كونه من جمهورها، إن قلّة حضور جمهور الثقافة إلى منابرها، لاتعني بأن الرغبة في الثقافة لديهم انعدمت، ولكنّ هناك مانعاً منعهم من ذلك، كالركض اللاّهث خلف لقمة الطعام، أو بسبب ضيق أفق المثقِّف (بكسر القاف وتشديدها)، أو لاستخدامه لغة مغرقة في التخصص الاصطلاحي، أو لأنه يتحدّث بأمور لاتمسّ واقعَهم، أو لأنّ المحاضر ترك دوره وانضم إلى قافلة وسائل الاعلام.. إلى آخر ماهنالك مما سنتكلم عليه لاحقاً.

وبحسب هذا التعريف يغدو مفهوم (المثقَّف) هشّاً أمام مفهوم (الجمهور)، لأن المثقَّف قد يكون في السلطة أو على هامشها، وقد يكون انتهازياً أو نفعياً أو ميكيافيلياً. ولكنّ جمهور الثقافة هو المقهور الذي يبحث عن مخرج لنفسه ولأمّته، وهو مايزال يحمل في داخله بصيص أمل للتغيير، ولا نملك إلاّ أن نحترم موقفه النبيل.

إذاً كلّ إنسان مثقَّف، وأفضل المثقَّفين الجمهور، باعتباره متفاعلاً. وإذا لم يكن كلّ متعلِّم مثقَّفاً، ولم يكن كلّ مثقَّف مثقِّفاً، فإنّ كلّ مثقِّف متعلِّم، وهنا نقوِّم عنوان موضوعنا فيصبح ((المثقِّف والجمهور)).

ومن جهتي فأنا أفضّل أن أثقِّف قليلاً، وأن أكون واحداً من الجمهور دائماً، أو إنني كذلك فعلاً.

أمّا مصطلح المثقَّف أو الإنتلجنسوي فإننا سنتركه للمعنى السلبي للكلمة، وهذا سيتضح من خلال المقارنة بين المثقِّف والمثقَّف إضافة لما طرحناه من اختلاف حول المفهومين من خلال عاملَي الإرسال والتلقّي.

إن المثقِّف هو الذي يقرأ الواقع وينقده، ثم يعيد تشكيله عبر أسئلة الوجود المقلقة، ناشداً التقدّم. قد يكون المثقَّف مع إحدى السلطات، ولكن المثقِّف لايستطيع إلاّ أن يكون مع الجماهير، لأن الذي ينخرط في صفوف السلطة يكفّ عن كونه مثقِّفاً، لأنه بحسب موقعه السلطويّ – يعزّز الواقع المتخلّف، فكيف يدعم التخلّف ويدّعي العمل من أجل التقدم والجماهير؟

فالمثقِّف بهذا المعنى هو المثقَّف المتعلّم المعارِض الفاعل الذي يتّخذ موقِفاً ويدافع عنه، أما المثقَّف السلطوي أو السلبي أو الانتهازي، وإن كنّا لاننكر عليه ثقافته، فإننا سنترك الحديث عنه لسوانا، لأنه لايعنينا، ولا نعوّل عليه في عملية تجسير العلاقة بين المثقّف والجمهور لصالح الوطن والمواطن.

إن التثقيف فن، والمثقِّف فنّان، والفنان محتجٌ يريد أفضل مايمكن أن يكون.

لـذلك يـرفض الواقـع، ويركّـز علـى السلبيّات فيـه، لأنـه يـرى أن الشيء الجيّد هو شيء طبيعي لايمنّ به أحد علينا.

إنّ الفنـان يُظهـر جمـال الواقـع الطبيعـي، كمـا يُظهـر قـبح الواقـع المستحدَث سلطوياً، يظهره عبر أداء جمالي يدعونا إلى نبذه. وهو بذلك مفكّر حرّ، يخدم الفكر الحرّ الخالي من طموح سلطويّ، مناهضاً كل الظـروف التـي تجعلـه مسـتَبِدّاً أو مسـتَبَدّاً بـه، رافضـاً تبـوّأ أيّ مركـز سلطويّ، لأنـه يعدّ أيَّ اعتداء علـى أيّ حريـة اعتداءً يمسّ كرامتـه هو قبل أن يمسَّ سواه، فكيف يمكنـه تمثيل دور قاهريـه من غير أن يكفّ عن كونه مثقِّفاً مبدعاً؟

فـإن تكـن هـذه هـي مواصـفات المثقِّـف، فكـم مـن المثقِّفين يوجـد لدينا؟ ومـا هـي حـالهم؟ ومـا سبب فتـور العلاقـة بينهم وبين الجمهور؟ وهل هناك مشكلات خاصة بالمثقّف بوصفه مثقِّفاً يحاول اختراق جدار السلطة تمهيداً لهدمه؟

حال المثقّف والجمهور:

لقد حاولنـا فيما مضـى وصـف واقـع المواطن العربـي فـي سـجنه الكبير، كما حاولنا تحديد مصطلحَي المثقِّف والجمهور، على الأقل كما يردان هنـا وقبـل تحديد دور كلٍّ منهمـا، سنحاول أن نرسم صـورة واقـع

المثقِّف ثم واقع الجمهور لنرى مَن يتّهم مَن؟ وذلك ضمن إطار قانونيّ نعيشه ((المواطن متّهم حتى تثبت براءته)).

إنّ المثقِّف يرى نفسه لاينتمي إلى رابطة ثقافيّة، كما لاينتمي إلى فئته الاجتماعية التي انحدر منها، لذلك يعاني الاغتراب ويدين السلطة والجمهور ونفسه، ويتبادل مع زملائه الاتّهامات بغير احترام. فكيف يثق الجمهور بمن لايحترم سواه كدليل ضمنيّ على عدم احترامه لذاته.

إنّ مثقِّفينا – كمواطنيهم – يعتقد الواحد منهم أن نجاح الآخر يعني فشله[1]. وبالتالي فهو في صراع مع مثيله، ونحن – عموماً – لاننقد، بل نكتفي بالتشهير ببعضنا. وكثيراً ماأعرض عن التصريح بآرائي لأنني لاأريد فضّ العلاقة الثقافية والحميمية بيني وبين الآخرين. فإذا ماجتمعت بمثقِّفين ذوي اتّجاهات مختلفة، بدءاً من أقصى اليمين وانتهاءً بأقصى اليسار، فإنّ التصريح بوجهة نظري لابدّ أن يعني أنني سأخسر الفرقاء الذين لايوافقوني عليها لأننا – إلى الآن – لم نتعلّم كيف نتّفق على الاختلاف، ونربأ بأنفسنا عن الطائفية والتعصّبية والشلليّة. ونتجاهل أن أيّاً منّا لايستطيع أن يكشف إلاّ عن حيّز ضئيل من الحقيقة، من غير أن يستطيع أحد الادّعاء بحيازتها وحده، وقد يبدو المثقّف تقدميّاً في محيط زملائه الجامعيين مثلاً – ورجعياً في محيط

(1) يُنظر: هشام شرابي، **مقدمات لدراسة المجتمع العربي**، الأهلية للنشر، بيروت ط5، 1985، ص /92/.

أسرته. وعلى ذلك يلاحَظ لديه انفصام وازدواجية في السلوك، مما يصرف الجمهور عنه. والمثقِّف يخاف من إبداء الرأي بحريّة، ولا يبقى مصرّاً على مواجهة السيّء أو الشر أو القبح، فكيف يريد من الجمهور أن يفعل ذلك؟

وإذا نظرنا إلى بعض المثقفين في مكان ما، نراهم ناقدين محلّلين موضوعيين، فإذا مامُنحوا خمس دقائق في الإذاعة أو التلفاز، نجدهم ينقلبون بطريقة ميكانيكية إلى مدّاحين مبشِّرين.. تعجبهم سلطة ما، وبرامجها، والتقدّم الذي تحقّق بفضل فلان خلال فترة وجيزة. ثم نراهم في اليوم التالي يعانون الأمرّين من أجل الحصول على الرغيف، أو يُضطرّون إلى القيام بأعمالهم على ضوء الشموع.

كما أن المثقِّف – عموماً وإجمالاً – يستعمل، عادةً، لغةً اختصاصية تغرق في استخدام مصطلحات لايفهمها الجمهور، وهو بذلك يماثل الإنسان الذي يتحدّث بأسلوب زئبقي عبر جمل غامضة يصعب ربطها، بحيث تكون محصّلة خطاب أو مقابلة تلفزيونية تمتد ساعتين هي: **لاشيء**.

مما يجعل الجمهور ينحسر شيئاً فشيئاً ويمتنع عن الإصغاء لمثقِّف لايقول مايريد قوله ببساطة ووضوح.

والمثقِّف قد يأخذ دور السلطة الأبوية أو السياسية، فما أن يصعد إلى منبر ما حتى يبدأ في الوعظ. وكثيراً مانستخدم الوعظ التهديدي

قائلين: قال فلان المسؤول (الذي أضحى سائلاً في الواقع) كذا.. وعلينا الالتزام بأقواله لأنّ سلطته علينا وملزِمة. ثم نعلّق الشعارات المحذّرة: بأمر من البلدية ممنوع رمي النفايات في الشارع، وممنوع استخدام الزمور، بأمر من شرطة المرور – فإذا أردنا التوعية، ماالذي نفعله.. نُرهِب.. نُرفِق مطالبنا الإصلاحية بترهيبٍ من مصدرٍ عال.

وإليكم مثلاً واقعياً: في قصر العدل بحلب.. وفي منتدى المحامين، حيث لايدخل المكان عادة إلاّ محامون، كُتبت في إحدى الزوايا لافتة تقول: لاترمِ أعقاب السجائر على الأرض. أولاً: محامون ولا يلتزمون.. ولننتبه: مثقَّفون ذوو عمل علميّ لايلتزم بالنظافة. ولننتبه: محامون يخاطَبون بلهجة آمرة (لاترمِ) ولننتبه: مثل هذه اللافتات التي لاتوضع إلاّ لمن يفك الخط بصعوبة.. كتبت لمحامين، ثم كتبت (لاترمي) بالياء، ولم يعترض أحد من المحامين عليها، لاأدبيّاً ولا أخلاقيّاً ولا نحويّاً، وكأن الأمر لايعنيهم.

إنّ الوعظ لايجدي لمكافحة الرشوة – مثلاً – في مجتمع تنمّي فيه وسائل الإعلام، وهيئات التخطيط، والعلاقات الاجتماعية؛ الجشع اللامحدود.

إنّ المسألة أكبر من ذلك بكثير، إنّ الشيء اللازم هنا هو التوعية المترافقة بإمكانية التطبيق، بعيداً عن الخطاب الوعظي العقيم. ومن المثقِّفين الذين لايخرجون عن الأسلوب الوعظي هم بعض خطباء

المساجد الذين لاينفكّون يعظون الناس بالوعد والوعيد، بالترغيب والترهيب، للفوز بالنعيم وتجنّب الجحيم. إن مثل هذا الأسلوب يلامس العاطفة لا العقل، إنّه يخاطب الشعور فيمسّ المتلقّي برهة من غير أن يقنعه. ولهذا نجد المصلّي ماإن يخرج من المسجد حتى تعاوده نوبة الاستغلال والتناحر والصراع لحيازة السلطات الدنيوية.

إنّ الهدف الأساسي من خطبة الجمعة هو توعية الناس وتبصيرهم بأمور دينهم ودنياهم، إنّ المسجد جامع تتضح أبعاد كونه جامعاً، يوم الجمعة، حيث يسعى ملايين الناس إليه، في لحظة واحدة، لينصتوا بخشوع.

ومن هنا تأتي أهمية هذه الوسيلة العظيمة من وسائل التوعية. جمهور غفير يذهب ليتلقى مسلماً مستسلماً حيث لايفكّر إلاّ القليلون منهم بالتلقّي النقدي، وحينئذ يكون الوقت مناسباً لأن يرتفع المثقِّف – الخطيب عند الله وعند الجماهير بأن يتحدث إليهم عن أسباب معاناتهم ويحاورهم في سبل التخلّص منها.

ولكن، مع الأسف، نلاحظ أنّ كثيراً من مثقِّفي الجوامع يتحوّلون إلى مثقَّفي سلطة، يباركون جلالة الأرضيّ المعظَّم ويبسطون لنا منجزات (السيد الطحلبيّ) ثم يشرحون لنا كيف يجب أن نترفّق بضرب النساء باستعمال غصن زيتون جاف، أو يتكلّمون على الفرق في الصلاة بين المذهبين: الحنفي والشافعي، وإذا جادت قريحة بعضهم

فـإنّهم يُبكـون الجمـاهير بخطـاب عـاطفي تحملـه ذاكـرة خارقـة مبيّنـةً تفاصيل إحدى المعارك الإسلامية التي جرت وقائعها منذ أربعة عشر قرنـاً، فقط. أو يتنـاولون شخصـية مـن المسلمين القدماء موضّـحين لنـا مآثرها وأخلاقها وإنجازاتها بوصف يجترح المعجزات، وماذا بعد ذلك؟ بالنسبة لي، أخرج صفر اليدين مالم أكن نادماً على ساعة قضيتها من دون جدوى، أو أخرج ضـارباً كفاً بكف متأسفاً إلـى ماآلت إليـه حالنـا، بـدءاً مـن الأخطـاء النحويـة البسـيطة الهائلـة التـي يرتكبهـا الخطيـب، وانتهاء بإدراكي أنّ هذه الخطبة لاتختلف عن مسرحية رديئة الصنعة ولا تستهدف إلاّ امتصاص نقمتنا على محرّكي الواقع من حولنا.

وهذا الأسلوب الخطابيّ – إن لم يصدر عن متعمّم – قد يعطي انطباعاً للجمهور بـأن صـاحبه متعجرف متعـال وبأنـه يعدّ نفسـه مـن النخبة التي تختلف عن الرعاع. وتتعزز تلك الصفة فيه حين يبدو جادّاً فـي بعض آرائـه، وحين لايترك مجالاً للحوار، وحين ينـأى بنفسـه عن المشاركة بالنشاطات الاجتماعيّة، فيقطع صلته بذويه ومعارفه، ويتعامل مـع النـاس علـى أنهـم موضـوع للتحليـل مـن غيـر أن يتواصـل معهـم ويدرس مشكلاتهم عن قرب.

كما أنَّ المثقِّف، خاصـة بوصفه مبدعاً، يلاحَظ أنـه قد لايتحمل نقداً ولا يصـغي إليـه. فإذا ماوجّـه إليـه نقد سرعان ماينقلب إلـى إنسـان بـدائي. لابـأس، يمكنـك أن تتصـرّف كشـاعر، ولكـن هـذا لايعنـي أن

تتعالى على الجمهور وأن تتّهم نقّادك بالدونية وبنقص الاطّلاع. إنّ الجمهور لن ينتظر خيراً من رجل لايحمل من الشعراء إلاّ تطرّفهم، في حين أن المبدع كلما علا شأنه ازدادت شفافيته، وكلما ازدادت شفافيته، ازداد إبداعاً ورفعة واتّصالاً بالناس.

كما على المثقِّف أن ينفي عن نفسه صفة النخبة أو الانتلجنسيا، لأن هذا الوصف ينفّر الجمهور منه، ذلك الجمهور الغارق حتى أذنيه بالنخبة السياسية، والنخبة العسكرية، والنخبة الفنّية، والنخبة الاقتصاديّة.

فهل تنقصه النخبة الفكريّة أيضاً؟ هل هو بحاجة إلى نخبة أخرى تتعالى عليه وتخاطبه بلغة لايفهمها؟ لاأظن ذلك. بل على المثقفين أن يوصلوا الأفكار والمفاهيم المجرّدة إلى الجمهور بلغة واضحة مفهومة لاتحتمل اللبس أو التأويل، آخذين بعين الاعتبار خصوصية الجمهور الذي يخاطبونه.

حقاً، إنّ المبدع اليوم محاط إمّا بمشكلة الوضوح ومعاداة السلطة أو بمشكلة الرمزية ومقاطعة الجمهور الذي لايقوى على حل الألغاز.

ومع ذلك، على المثقِّف أن يدخل في لعبة التمرير على الرقيب محاولاً الحفاظ على لغة وأسلوب فنيين من خلال رفع سويّة الجمهور واستطلاع رأيه لتحقيق مزيد من التواصل معه. وإلا، أليس غريباً أن يستخدم المثقِّف – أحياناً– لغة غير مفهومة في مخاطبة الجمهور،مادام

الخطاب موجّهاً إليه أصلاً؟ وما فائدة مايقال – حينذاك – إذا كان لن يعيه إلاّ متخصصون، كأن يحدّثني طبيب عن الفرق الكيماوي بين الزيوت المهدرجة وغير المهدرجة من غير أن يسمّي لي المواد التي عليّ تناولها حتى لايضاف إلى فقر الدم فقَرا الجيب والحريّة. إنّ فعالية المثقِّف تقاس بمدى قدرته على جذب الجماهير، والتعبير عنها بشكل حقيقي، والجمهور لن يقتنع بالمُثل العليا، مالم يجد بعداً عملياً سريعاً لها. ومن اجل إقناعه وكسب مشاعره، لابد من تحويل الأفكار إلى صور واضحة تتصل بحاجاته ليصبح للأفكار بعد عمليّ، ويقتنع –حينذاك– بأهميّة التطوير، ولكي يكسب المثقِّف ثقة الجمهور، لابد له من الابتعاد عن أهل السلطة، ومراكز القوى. وكلما ابتعد عنهم كسب الناس وتأكّدوا من أنه لايشارك في عملية الخصي الفكري الذي يصيبهم، لأنهم مدركون أنه لايستطيع أن يكون ودوداً وديمقراطياً إلاّ مثقّفاً بلا سلطة وبلا مراكز قوى تسانده. إنه مثقّف يقف في وجه أعداء الناس معبّراً عنهم ومتصدّراً – باسمهم ولأجلهم – عملية الرفض القاطع للنتانة. وهو المنوط به – على امتداد الوطن العربي– بناء ماهدمته السياسة القطرية التي ترسّخ التجزئة وتسعى إلى تدعيمها.

وقد يتساءل المثقِّف: نحن نتكلّم، ولكن من يصغي إلينا؟

نحن نتكلم ونناقش ونحلّل ونضع الحلول ولا نلقى صدى جهودنا لدى الجمهور، وكأننا نكتب لبعضنا أشياء نعرفها جميعاً، فلماذا نرهق

أنفسنا، خاصة، وأننا محاصرون عربياً وسياسياً وتربوياً واقتصادياً. فكل قطر يمنع مايشاء من الصحف والمجلات، وكثير من الحكومات العربية تريد أن تصنع من كل مواطنيها نسخة واحدة تمجّد باسمها، إذا ماأبدعنا استعملت معنا أساليب الترغيب والترهيب، كما أنّ الأعراف السائدة تتجنّب الإبداع وتحذّر من تناوله أو تداوله وتشجّع التلقي التلقيني.

هذا فضلاً عن أنّنا منهمكون، كلّ بعمله أو اختصاصه مما يشغلنا عن إنتاج الثقافة أو تلقّيها. وقد يرتاب المثقِّف بالجمهور، لأنه يرى الناس عادة تبارك الأقوى، فلماذا يناضل من دون أن يلقى قوى جماهيرية تدفعه وتحميه. هكذا يجد المثقّفون أنفسهم وحيدين فيتحوّل اندفاعهم إلى مايسمّونه القرف من مواصلة تنظيف المستنقع منفردين، ويفضّلون الانسحاب ضاربين للجمهور أروع الأمثلة على اللامبالاة، ثم يبدؤون بتوجيه التهم إليه مبتدئين بوصفه باللامبالاة وانعدام التفاعل، إذ يترك الناس المثقِّف يواجه مصير جرأته بنفسه من تهميش وإقصاء، غير مدركين أن السلطة عندما تهمّش المثقِّف أو تقصيه، فإنّها تقصي معه كل الفئات التي ينتمي إليها أو يدافع عنها، وعندما تغتاله فإنّ ذلك يعني قطع لسان الأمة، ومن البديهي أنّ الوعي يحتاج إلى إنسان يقبل بتحمّل المسؤولية، أمّا الذي يؤثِر السلبيّة، فإنّه عندما يواجه فشلاً، يلقي اللّوم على القدر أو الظروف، ممّا يزيد من تواكله فيعجز عن مجابهة

سلبيات الواقع ويستسلم إلى الاستكانة واليأس، ويعمل على الهرب من الواقع عن طريق ثقافة الاستهلاك.

ومع مرور الأيام ارتبطت الجماهير برجل الدين – الخطيب – الدّاعية، ولم تعد تميّز بينه وبين عالم الدين – المثقِّف، الذي هو وحده المؤهّل للانضمام إلى قافلة حاملي لواء التوعية، عبر إيمانه بأنّ الإسلام دين العقل وليس دين الدروشة والخرافات التي يتخفّى خلفها متثقّفو المنتفعين المنتفعون. وما الذي يفعله الجمهور أمام عطاء المثقِّف ؟

إنّه يستقبل المعلومات بشكل أفقي من دون انتقاء أو حوار أو تفاعل إنّه يخزّن المعلومات[1] لينضمّ إلى قافلة مدّعي الثقافة الذين يذكرون لك من أسماء الكتب والكتّاب، في حديث قصير ما قد يفوق مايقرؤه طالب جامعي خلال سنيّ دراسته كلّها. وما النتيجة التي يمكن الخروج بها بعد ذلك؟ لاشيء.. مجرد كومبيوتر رديء الصنع. واسمحوا لي بتعبير لم أجد أفضل منه لوصف حالتنا الثقافية أو التعليمية عموماً.. إنّ المتلقي الذي يتمتع بذاكرة قوية (يتقيّأ) المعلومات بعد أن يسمعها، من غير أن يُعمل فكره فيها، إنّه فرّاخ للمعلومات، وبهذا يخدم السلطوي الذي يحرص على بقاء الثقافة في حالة دائرية ويحول دون

(1) ينظر الحديث عن (التعليم البنكي) عند باولو فرايري، **تعليم المقهورين**، تر: يوسف عوض، دار القلم، بيروت، ط1، 1980، ص 49– 63.

تحويلها إلى إبداع ومشاركة، وذلك لمعرفته بأن انتشار المشاركة الثقافيّة ستفضي بالضرورة إلى مشاركة اجتماعيّة واقتصاديّة وسياسيّة لاتلبث أن تسحب الكرسي الذي يجلس عليه المستغلّون. ويتبع ذلك كله أن الجمهور لايقرأ، وهو في أحسن الأحوال، يرهق نفسه بحضور بعض الندوات والمحاضرات، يتلقّى ماتيسّر له من معلومات ثم ينصرف متذمّراً من أنّ المثقّف قد أورد بعض الكلمات والمصطلحات الصعبة ليبرهن لنا أنّه (مثقّف). هذا في حين أنّ جمهور الثقافة لابد له من أن يحاول امتلاك بعض المفاتيح المعرفيّة ليتمكّن من التواصل مع المثقّف، وليشارك، من ثمّ، في عمليّة الارتقاء الثقافي لشعبه.

وقد يحجم الجمهور عن التواصل لارتيابه بكل مايدور حوله، ظانّاً أنّ الحوار يبقى محصوراً في إطار المتنفّذين الذين لايريدون من الحوار سوى كشف المعارضة أمام السلطوي، تمهيداً لتسليمها إليه واستلام المكافأة. وعلى العموم، فإنّ الجمهور لاوقت لديه للقراءة ومتابعة التطوّرات التي تحدث في العالم، إنّه مواطن مسحوق يلاحق لقمته في فضاء سلطات تدفعه ليرهق.. ثم تروّج له الاستهلاك، ليبقى يلاحق حاجات اصطناعيّة – مصطنعة، ويغفل عمّا يدور من حوله، لاتريد السلطة أن تتيح وقتاً للجمهور كي يفكّر، ولهذا فإنّ كثيراً من الناس هم جمهور بالقوة، جمهور كامن، ماإنْ تتاح له فرصة الشعور بالثقة تجاه

المثقّف حتى يدرك أهميّة الثقافة، التي لاندّعي أنها بديل الخبز، ولكنّها ضرورية من أجل الحصول عليه غير مغموس بدم الأصدقاء.

دور المثقّف :

إنّ العلاقة القائمة اليوم بين المثقِف والجمهور، في أحسن الأحوال، علاقة مجاملة. ولا ينكر أحد أنّ كلاً منهما يحتاج إلى الآخر ويحتاج من الآخر أكثر من المجاملة،بحيث يمدّ كلّ منهما يده ليعاهد الآخر على التفهّم والتفاهم لبدء علاقة العمل الموحّد من أجل خير الإنسان.

فإذا بدأنا بدور المثقِف ليمدّ جسراً من ناحيته باتّجاه جمهوره، نلاحظ أن دوره يتوزّع على صعد ثلاثة:

أولاً– دوره مع نفسه بأن يكون صادقاً معها في كل مايقوله وما يفعله بحيث يتيح لها الانسجام الداخلي.

ثانياً – دوره مع زملائه بأن يتعاون وإيّاهم عبر حوار متواصل يفضي إلى تحسين العلاقة بينه وبينهم ليعمل وإياهم كفريق.

ثالثاً – دوره مع الجمهور بأن يكسب ثقته ويبادله عملية التفاعل لتوسيع الذاكرة الثقافية حتى ينقرض تعبير الدهماء أو العامّة الذين لايرون ولا يسمعون ولا يتكلّمون.

إنّ النجاح على هذا المستوى، هو الطريق الوحيدة التي تفضي إلى استعادة كرامة المواطن وحريته، وتمكّنه من التواصل مع العالم، على اعتبار أن الحضارة مكسب إنساني وليست وقفاً على شعب دون شعب، أو اتّجاه دون آخر، وإذا حاولنا الدخول في شيء من تفاصيل دور المثقِّف لتجسيد العلاقة بينه وبين الجمهور، نجد انّ أول خطوة عليه تحقيقها هي أن يبدأ فوراً بتحقيق الانسجام، بين أقواله وأفعاله، متخطّين، بذلك، تعريف (بورجيه) للمثقِّف بأنّه (من يعيش كما يفكر، لامن يفكر كما يعيش) وذلك لأنّ من يعيش كما يفكر إنسان خيالي في عالم سقطت فيه اليوتوبيات بين فكّي الاقتصاد الذي خالق لمالكي زمامه لساناً وأسناناً، والمقعد الذي خصّصه (شارل فوريه) لمتنفّذ أو ثريّ يموّل له إنشاء كتيبة مجتمع الانسجام والعدالة، لم يزل خالياً حتى الآن، ومستشار الحب الذي يعمل بتوجيهات الحاكم العالم في (مدينة الشمس) التي تخيّلها (توماسو كامبانيللا)، تحول إلى جلاّد ينفّذ أوامر الحاكم الظالم في غابة الظلام، فلا يمكن أن نعيش كما نفكّر، كما أننا لانفكّر كما نعيش. وهذه إحدى مآسينا، إنّنا نفكّر باتّجاه، ونعيش باتّجاه آخر، في حين أن إيجاد ميزان للمعادلة بين الفكر والواقع أضحى من لزوميات المنهجية التي علينا اعتمادها في الحياة لنعيش فكرنا ونفكّر بعيشنا ليحصل التوازن.

ومن ذلك، أيضاً، أنْ يتكاتف المثقِّفون من أجل إيقاف عمليات التجهيل والتكفير والإدانة لرفاقهم، مهما اختلفت اتّجاهاتهم وتباينت مواقفهم. ولكنّ الدعوة إلى التكاتف بين المتخالفين، لابدّ أن تحذر من التسامح. لأنّ التسامح هو إحدى المعضلات في اختلاف المثقِّفين وفي اختلاف المثقِّفين والجمهور. إنّ التسامح يعني أنني أخالفك الرأي، ولكنني – كرماً منّي – أغضّ الطرف عن ذلك الاختلاف، وأكون بذلك تجاهلت حقّك في أن يكون لك رأي مخالف لما أعتقد به. جاء في لسان العرب (تسامَحَ أي تساهَلَ) و (تسامَحَ في الشيء تساهَلَ فيه) أما في تعريفات الجرجاني فإنّ (المسامحة ترك مايجب تنزّهاً). فهل يقبل أحد منّا هذا الكرم، وإذا قبلناه، ألا نكون عرضة لأن يُسحب منا في أيّ لحظة؟ وعلى ذلك ألا يكون الحوار والاتّفاق على الاختلاف أولى من التسامح على مضض؟

إنّ المثقِّف عندما يمارس دوره فإنّه لايقدّم كرماً للآخرين، لأنّ تحرير ذاته مرتبط بتحرير الآخرين أيضاً، وبالتالي فإنّ وعيه مرتبط بوعيهم، وليس أفضل من أن يكون ذلك عبر الحوار والمشاركة، بعيداً عن التشهير والتكفير. إنّ المثقِّفين يمثّلون فئات المجتمع كلّه، واتّفاقهم يعني اتّفاقه، شريطة أن يكسبوا ثقة الفئات التي ينتمون إليها، بأن يعملوا على تحسين وضع مواطنيهم بما يملكونه من إمكانيّات. وذلك

من خلال مناقشة هموم الناس وأمانيهم[1]، ومن خلال اقتناعهم بأن المثقِّف يتحدث إليهم ومعهم وعن مشكلاتهم، وليس بالنيابة عنهم ومن دونهم، وعن أشياء مجرّدة أو أرقام وأفكار يرون أنّها لاتمسّهم، أو أنّها غير صحيحة في الواقع العملي. وإلا فما الفائدة من ترديد المثقّف ماتقوله وسائل (الإعلان) كلّ يوم؟!

من المهمّ أن يلاحظ المتلقّي أنّنا نحبّه حتى يمكننا اكتساب ثقته. ولن يثق الجمهور بمثقِّف لايصدّقه ولا ينقل إليه الحقائق، محلّلاً وناقداً. ولن يثق بمثقِّف يهمل العروبة والإسلام في خطابه. ولنفنّد قليلاً عاملَي الثقة والمكوّنات: لماذا يقاطع الجمهور وسائل الإعلام؟

لعدم مصداقيتها، ثم لأنّها لاتعبّر عمّا يعانيه، فلا هي تنقل إليه حقائق مايحدث من حوله، ولا هي تُعنى بخبزه اليومي. فهي مجرّد كتابات تريد تسويد الصفحات، وشغل أوقات البث الإذاعي والتلفزيوني المقررة. وكل ماتفعله هو اخبارنا أننا بخير، وأننا في تقدّم حثيث، مع أن كل ماحولنا ينبئنا العكس. وهكذا لاينتبه القائمون على وسائل الإعلام في الوطن العربي إلى وظائفها الأساسية في بثّ الوعي وبسط الحقائق، وفي كونها مجالاً مهمّاً لإجراء الحوار.

هذا يعني أنّ الجمهور لديه بذرة وعي صالحة تحتاج إلى ريّ صالح لتنمو، ولكنّه يغالي –أحياناً– باتّهاماته التي يوجّهها إلى المثقِّف

---

(1) من المفيد بهذا الشأن، مراجعة مجلة **الفكر العربي**، عدد 54، ك1، 1988.

الذي يُطلب إليه أن يأتي بالمعجزات وأن يعمل على تكوين رأي عام حقيقي، بالرغم من قلة الوسائل المتاحة أمامه للكلام.

إنّ الرأي العام لايتشكّل إلاّ من خلال توافر حرية الفكر والتعبير والتعليم والاطّلاع على مايدور في العالم ومعرفته معرفة دقيقة وحقيقية، كما أنه يتأثر بالتراث الثقافي من عادات وتقاليد ومعتقدات وقيم.

والمثقِّف، وإن يكن في الوقت الحالي غير قادر على تكوين رأي عام، له دور كبير في تبصير الناس بمصالحهم، وبما يدور من حولهم، وبالتصدي للرأي العام المصطنع الذي يقوم على الدعاوة والرقابة، حيث يتمّ حذف بعض الحقائق، ويزيّف بعضها، وتُحلّى بالأكاذيب والشائعات، ويحظّر الخوض في الحجج المعارضة أو في الجوانب الأخرى من المشكلة المطروحة من وجهة نظر إعلاميّة. وحيث تنحاز الجهة التي تريد تزييف الوعي إلى جانب واحد، ولا تهتم بموضوعية الخبر، وذلك لتوجيه الرأي العام إلى الوجهة التي يريدها أصحاب الدعاوة. وغالباً يتمّ إلقاء اللّوم على الامبريالية والماسونية والبنتاغونية وسواها، لتبقى الحكومات المحلّية بمنأى عن أي شبهة.

من هنا يبرز دور المثقِّف في ترسيخ الوعي الجماهيري، بالعمل على تكوين رأي عام موحّد لاينفي الاختلاف لكنّه يحارب الطائفية والتعصبية والشللية أينما وجدت، وكيف وجدت.

ولا يمكن أن يتم ذلك إلاّ من خلال انتباهه وهو يمارس دور التوعية، إلى مكوّنات الإنسان العربي الذي لايمكن أن يقبل أي خطاب يسلخ عنه تراثه العربي – الإسلامي، ومعتقداته الدينية الخاصّة، وما ترسّخ في ذهنه من وعي أسطوري غيبي عبر نيّف وخمسة عشر قرناً !؟

لذلك لابدّ أن يكون منطلقنا في الحوار والتوعية مستنداً إلى ذلك كلّه، فنتعاون على بثّ روح العقلانية بالتدريج، محاولين التأكيد على أنّ الميثولوجيا شكل من أشكال الفنّ، علينا أن نعيها وليس علينا أن نعيشها.

ومن هنا تأتي أهميّة المثقِّف – الشيخ – وينبثق دوره.

إنّ الجماهير اليوم مرتبطة بالمثقِّف – الإمام أو الخطيب العالم. فليحوّل هؤلاء موضوعاتهم من الاقتصار بالحديث عن مآثر التاريخ والفروق بين المذاهب، وليبدؤوا الاهتمام بمشكلات المواطن، والعوائق التي تحول بينه وبين تكوين ثقافة حضارية.

وما الذي ينتظره المثقِّف من أجل أن يبدأ باستخدام لغة مفهومة واضحة، وبشرح الواقع ونقده، وبالكلام على معاناة الناس، وبتكوين رأي عام واع، وبمحاربة التقوقع والطائفية، وبعقلنة الأسطورة، وبالالتحام فوراً بالجماهير.

ما الذي أو مَن الذي ينتظره المثقِّف حتى يكسب ثقة الجمهور؟

إنّ المثقِّف هو الذي ينتج الوعي، فعليه أن يخرج عن صمته ويقتحم. وهو لايحتاج إلى توافر الحرية حتى يبدأ ذلك، بل عليه أن يمارس دوره بالرغم من غيابها، أو بسبب غيابها. إنّ هدفه توعية الجمهور لجذبهم، ويمكنه أن يفعل ذلك بكل الوسائل الممكنة، مهما تكن ضئيلة، وبالرغم من الظروف القاهرة، لأنه هو المنوط به إمكان تحسين ظروفه وظروف الآخرين. ويتعاظم دوره في ظل الاستبداد والجهل والتخلّف والتجزئة، فلا ينتظرنّ من أحد أن يسمح له بممارسة دور التوعية، بل عليه أن ينتزع هذا الحق بنفسه، من غير أن ينتظر توافر الحرية ليعمل. إنّ المثقِّف هو المحرر، فكيف يحتاج إلى محرر يحرره ليحررنا بعد ذلك؟!

والمبدع يدرك أن الحريّة، هي أولاً، موقف. وهي، أخيراً، موقف.

لأنّ الحريّة الحقيقية هي حريّة الداخل التي تنادي بحريّة الخارج التي لايمكن أن يشعر بها المبدع، ويبقى -مع ذلك- مبدعاً. وإلاّ فكيف سيتسنى له تفجير أدواته الإبداعية – لغة وألواناً وصوتاً- مالم يواجه تحدّي العالم من حوله باستمرار. فلا بدّ للمثقِّف من اختراق جدار السلطة الحدودية بين أجزاء الوطن العربي بما يملكه من أدوات التعبير والعمل، ليصل إلى الجمهور، ويبدأ خطوة التواصل مع الناس فيؤازرهم كي يؤازروه. وهذا يعني أن للجمهور دوراً حيوياً في إجراء التقارب بينه وبين المثقِّف.

دور الجمهور :

إنّ دور الجمهور يبدأ من خلال وعيه أهمية أن يحارب وسائل الإعلان السلطويّة التي توجّه الثقافة إلى الاستهلاك، وأن يخصّص بعض الوقت للقراءة والاطّلاع وحضور الندوات والمحاضرات الجادّة التي ترفع من سويّته الفكريّة، وأن يتفاعل مع المثقِّف ليبرهن له بأنه على مستوى مايقال، وعلى مستوى نقده وتقييمه وتقويمه. وأهم ماينتظره المثقف من الجمهور هو المساندة والدعم والدفاع، حتى لايشعر أنه يقف وحيداً في العراء، أو أنه ينفخ في بوق أصمّ.

وبذلك يتجنّب الجمهور ترديد ماقالته اليهود لموسى { **فاذهب أنت وربك فقاتلا، إنّا هاهنا قاعدون**[1] } وهل يصعب – في الحدّ الأدنى – على المثقِّفين في لحظة تلقّيهم وتحوّلهم إلى جمهور، هل يصعب عليهم أن يساندوا من يقول مايجب أن يقال؟

فهلاّ التحم المثقِّفون والجماهير لتصبح يد الله معهم لينهضوا بالإنسان العربي من الحضيض ويعيدوا إليه الكرامة والحريّة ؟

---

(1) سورة المائدة، الآية /24/.

حلم التواصل:

لاشكّ أن المثقِفين يدركون، وهم قادة التقدّم، أنّ تكاتفهم، فضلاً عن أنّه يحميهم من براثن أيّ سلطة مهما عظم شأنها، لايلبث أن يمتدّ ليصبح مثلاً يحتذيه الجمهور ثم يتبعهم الشعب. وإذا قرأنا التاريخ جيداً نعي أنّ الأمم لايحفظها عريقة حرّة كريمة إلا مثقِفوها الذين يتكتّلون لرفع مستوى وعي الجماهير.

فهل نحظى بهيئة ثقافيّة مستقلّة تضع برنامجاً متكاملاً لفضّ النزاع بين المثقِفين العرب ليخرجوا بميثاق عام موحّد يتّفقون فيه على ماهو مشترك بينهم، ويلتزمون بالحريّات، مستخدمين كلّ الوسائل الممكنة لتحقيق ذلك، متجاوزين السلطات القطرية التي تعزّز التجزئة.

وهل نحلم بأن يتبنّى الاتّحاد العام للكتّاب العرب، وبدعم من جامعة الدول العربية فكرة إصدار صحيفة ومجلّة وقناة إذاعية وتلفزيونية موحّدة تصل إلى كل العرب من دون حواجز؟

وإلاّ فهل نحلم بتوحيد مجالس الثقافة القومية الحرّة المنتشرة في الأقطار العربية، كالمجلس القومي للثقافة العربية، ومركز دراسة الوحدة العربية، ومعهد الإنماء العربي، والمنتدى القومي العربي وسواها، لتحمينا من جهل الفرق بين وزارات الثقافة والإعلام والإعلان؟ وهل تكون هذه الأحلام مستحيلة، أم أنّ تجاهلها يدلّ على سقوط صفة الثقافة عن المثقّفين على امتداد الوطن العربي؟ وهل ينخفض الحلم أو

يتخصّص فتغدو منابر اتّحاد الكتّاب العرب مفتوحة للحوار المفتوح إلى أن يتّفق المثقِّفون، والمثقِّفون والجمهور، على كيفية التواصل والتآزر من أجل العمل على تحقيق أماني الوطن العربي في الوحدة والديمقراطية والتقدم، بما يتوافق والاتّجاهات المتوافرة جميعها، وبما لايتعارض وأهداف العرب في كل مكان. وذلك انطلاقاً من ناحيتين: الاتفاق على العام والمشترك، والعمل على استقلال الثقافة وتحريرها من الضغوط الإقليمية، لتغدو قادرة على نشر توعية تجابه دعاوى التجزئة والإحباط والتخلّف والقمع. حينذاك يصبح بمقدور الناس التأكد من أنّ الثقافة ليست كلاماً فارغاً، ويصبح، بالتالي، تعميمها ميسوراً.

لقد قال أحد الباحثين: إنّه يتحدّى أيّ مثقف أن يقف أمام خمسين ألف من الجمهور بعد مباراة بكرة القدم وأن يستحوذ على أذهان الناس ومشاعرهم لمدة خمس دقائق[1]. ولكنّني أرى أنّ خطاباً صغيراً، بلغة مبسّطة، عبر عربسات، قادر على تحريك الشعب العربيّ بكامله، وربّما يصغون إليه باهتمام شديد لساعات، إذا كان يعبّر عن آمالهم بصدق واتّزان.

---

(1) محمد مصطفى القبّاج ((تعقيب على مقالة)) في مجلة **الوحدة**. السنة الأولى، عدد (10)، تموز 1985، ص (11).

إنّ الشارع العربيّ مع الوحدة والديمقراطية والتقدّم، فإذا ماخاطبته بها بصدق، ستجد أنه سيتجاوز سلطاته وعياً وحركة حين يشعر أنّ أخاً له، في الضفة الأخرى، يشعر الشعور نفسه ويسعى إليه.

إنّ الحديث، إلى الآن، موجّه إلى رؤساء اتّحادات ونقابات الكتّاب والمحامين والصحافيين والمعلّمين العرب وسواها من الهيئات التي يُفترض أن تكون مستقلّة عن نظمها القطرية، وبعيدة عن السياسة بعداً تاماً، لاتتدخل فيها ولا تسعى إليها. ولكنّنا، حين لانجد منهم أذناً مصغية سنتوجّه بالخطاب إلى كل من يقرؤنا الآن، وبصفة شخصيّة، لكي يمارس دوره في إعادة اللحمة بين المثقِّف والجمهور، نابذاً الخوف من داخله، منطلقاً لتعرية كلّ مَن، وكلّ مايباعد بينهما، بكلّ وسيلة يملكها.

إنّ الصورة الواضحة الآن أن المثقِّف يعوّل على الجمهور، والجمهور يتّكل على المثقِّف الذي يبحث عن مساندة جمهور يجعل لتفكيره صدى مسموعاً.

وهكذا نبقى في حلقة مفرغة. لماذا لانواجه أنفسنا: إننا جميعاً مسؤولون عمّا نحن فيه. ولنعترف: تنقصنا الجرأة ونخاف السلطات المنتشرة في كلّ مكان، حتى في داخلنا، ونخشى تعديل نظرياتنا التي كنّا نعتقد بصلاحيتها، ثم نتواكل.

ولكن إذا كان المثقِّف لايعمل لأسباب كثيرة ذكرنا بعضها، فإمّا أن نلغي أسباب انحسار دوره، أو نلغيه بوصفه مثقّفاً.

وإذا كان الجمهور مستكيناً، فإمّا أن يتحرّك ليعي، أو يتحول إلى دهماء. ولكنّ إلغاء الأدوار لايعفي من المسؤولية، لأنّ الإنسان مسؤول مادام إنساناً، حتى تقوم الساعة. امتثالاً للحديث الشريف (**إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم غرسة فليغرسها** [1]) ولتقم بعد ذلك الساعة إن شاء لها الله أن تقوم.

فلا بدّ لنا جميعاً من العمل على تحقيق أهدافنا بالرغم من كلّ العوائق الداخلية والخارجية، الذاتية والموضوعية والوهمية، لنكون فاعلين بقدْر مانستطيع ولنعمل كفريق. وقد بدأت بنفسي، ولا أدّعي أنّني قدّمت سوى حرف في أبجديّة جمهرة الثقافة، فليستمرّ الحوار بكم وسأتابع باهتمام [*].

---

(1) الإمام أحمد بن حنبل، المسند، ج3، ص /184/.

(*) النص، بالأصل، محاضرة ألقيت في فرع اتحاد الكتاب العرب بحلب، بتاريخ 1992/10/26. وقد قدّم لها د. نعيم اليافي، رئيس الفرع، آنذاك.

المثقّف والإبداع ومستقبل الجيل
في ظل النظام العالمي الجديد

إن الظروف التي يمرّ بها العالم ووطننا العربي كجزء من هذا العالم نبّهت الذاكرة التي تصلّبت منذ زمن إلى تساؤلات كثيرة تطرحها على الذات، وذلك لندرك دورنا الحقيقي قبل أن تلتهمنا المأساة ونصبح في خبر كان. ونقف على أرصفة التاريخ مبللين بانكساراتنا وهزائمنا التي أصبحت لاتعدّ ولا تحصى. بهذه المقدمة بدأ الأديبان الصحفيان (عامر الدبك وأوهام العبدالله) (*) حديثهما معي وسألاني:

س – أين يقف المثقف العربي من هذا التخبط الدولي الذي يسمونه بالنظام الدولي الجديد؟ بل أين يقف من هذه الفوضى التي شملت أصقاع العالم الذي أصبح امبراطورية من الفوضى وضحيتها دائماً الإنسان والقيم الإنسانية ؟

ج

لم تتصلب ذاكرة المثقف يوماً، ولم يكن بحاجة إلى مآسٍ جديدة توقظ ذاكرته، لأنه لم يتوان عن مساءلة الذات، ومراجعتها، قبل إدانة الآخرين، لا في الماضي ولا الآن.

(*) حوار نُشر في مجلة **الهدف**، ثلاثة أعداد، بالاشتراك، 1169– 1170– 1171، تشرين الثاني 1993.

ولكن الذي يحدث أن السلطات التي كانت تهمّشه هي التي تراجع نفسها، بخجل، تحت وطأة المستجدّات العالمية، التي تبشر بسقوط الدكتاتوريات ذات القائد الواحد والحزب الواحد، والرؤية الواحدة، وهذا يجعلها تفتح أمامه كوّة صغيرة حذرة ليتنفس من خلالها المواطن الذي أرهقه القمع المتواصل في مستنقع لا قرار له.

إن المثقِّف (بكسر القاف وتشديدها) يمتلك رؤى استشرافية واضحة من خلال ثوابته الثقافية التي ترى أن الحضارة، أينما كانت، وأياً كان مصدرها، هي حضارة إنسانية، وبالتالي فإن مواقفه ضد كل ماهو آسن، مواقف ثابتة، مهما تغيرت الظروف والأشكال، ولكن الإقصاء الذي مارسته، وتمارسه سلطات (داخلية وخارجية) تستفيد من تجهيل المواطن العربي، هي التي تضغط على المثقفين وتسعى إلى تفرقهم شيعاً وأحزاباً, وتمنع وصول أصواتهم إلى الجماهير، وهذا يعني أن مانعانيه ليس هو أزمة ثقافة بل أزمة مثقفين، بمعنى أن المثقف العربي اليوم انحاز من ممارسة الثقافة إلى تابعية السياسة، فغدا يتخبط في الطارئ، في حين أن مهمته الأساسية هي أن يبحث في آلام الأمة وآمالها بعيداً عن التكتيكي والمرحلي والمؤقت.

إن صراع المثقِّف (بكسر القاف وتشديدها) العربي لايبدأ، ولا ينتهي عند حدود امبراطورية السادة – الأسياد الجدد، وإنما هو في معركة تحدّي مع الاستلاب، والاستغلال، والاستبداد. وأيضاً، إنه ضد

كل ما، وكل من يعمل على قهره وإذلاله ليجعله يتقبّل الغزو الثقافي الاستهلاكي مرغماً. فهل نبّهنا الواقع الجديد لهذا التحدّي؟

لاأظن ذلك.

إن العملية بدأت قبل ذلك بكثير، ولكنّ السلطات الآن تسمح بفسحة صغيرة للتعبير عن ذلك، وربما لأنها بدأت تعي أهمية دور المثقف في بلورة البناء والاستقلال. أما العالم اليوم فهو ليس في نظام جديد، وإنما هو في مخاض نظم جديدة قد تصبح أوروبة فيها في مقدمة القوى العالمية المهيمنة، فضلاً عن تصاعد دور اليابان الملحوظ، ناهيك عن الغليانات الجامحة التي تحدث في افريقيا وفي دول الجنوب.

إن استقرار موازين القوى العالمية لايمكن أن يتحدد مرحلياً بهذه السرعة، وربما يحدث ذلك في مطلع القرن القادم (*).

فهل نحن حقاً أمام خيار وحيد يدعو إلى تبنّي قيم أمريكا التي تريد أن تصوّر نفسها بأنها القوة الوحيدة على الأرض؟

وهل نتبع دولة لاتاريخ لها، ولا نرى فيها مايُتّبع ؟

أين هو النظام العالمي الجديد؟

إنني لأراه، فكل ماهنالك أن الثعبان يغيّر جلده، وينتقي ربطة عنق تناسب (موضة) العصر. وفيما عدا ذلك فهو لم يتحوّل عن

(*) جرى الحوار عام 1992 .

المحافظة على القوة التي تدعم كل مايبقي دول العالم الثالث في حالة تخلّف وفساد.

ما المتغيرات الطارئة ؟

إنها لاتعدو أن تكون شكلاً جديداً من أشكال هيمنة الدول القويّة عسكرياً.

إنّ النظام العالمي القديم أو الجديد، هو نظام سياسي، لانظام حضاري، ونحن نبحث في الثقافة، ولا ينبغي أن تؤثر فينا هذه التحوّلات السطحية بأكثر مما تستحق.

إنّ المثقف العربي – عموماً وإجمالاً – هو في صراع مع سلطات داخلية تعزّز التجزئة والتخلّف، ولهذا فإنّ النظم العالمية المتغيرة، لاتمسّه بشيء جديد مادامت مستمرة في أداء دورها السابق من حيث محاولتها القضاء على العروبة والإسلام.

ولا يستطيع المثقّف العربي الوقوف في وجه تلك المدنيّة المدمّرة إلا إذا استطاع أن يحلّ مشكلاته الداخلية أوّلاً، وذلك بتشكيل جبهة متضامنة تسمح له فيها السلطات – راضية أو راضخة – بممارسة دوره الفعال، من خلال ماتمتلكه من وسائل إعلامية، واقتصادية، وعسكرية، لإيقاف اقتتال الأشقّاء، وبناء دولة عربية موحدة قادرة على إيقاف نزيف الأدمغة والدماء والثروات، واعية لدروس الديمقراطية الحقيقية، لينطلق بعد ذلك لمواجهة الغزو الثقافي، العسكري الاقتصادي، بثقة وجدارة.

س- الفن مرآة تعكس الواقع بحساسية مفرطة كما يتجلى في شفافيتها، وبما أن الإنسان موقف، والمبدع إنسان حدد موقفه بشكل دقيق وواعٍ، إن كان من العالم الموضوعي أو من الذات. في زمن يقتل فيه الجميل ويسمو القبيح ليتسلم منصب المعلّم والموجّه بل والمسيطر على كل نواحي الحياة، كيف بتصوركم يستمر الإبداع ليدافع عن البقية المتبقية – إن وجدت – من وجوده كعامل مساعد في التغيير؟

ج

ولكن هل ينتظر المبدع بوصفه مثقِّفاً (بكسر القاف وتشديدها) شيئاً من خارجه ليستمر في الدفاع عن ثوابته التي ترى الإسلام حضارة وتراثاً، والعروبة تاريخاً ومصيراً موحداً لاقوة من دونه، والتي ترى في الديمقراطية أسلوباً ناجعاً، أو التي تدعو إلى ترابط العربي مع دول العالم الثالث، وإلى حسن الجوار، وإلى التعاطف والتعاون مع المطحونين في الدول المتقدمة؛ هل ينتظر شيئاً للدفاع عن ذلك؟ جوابي هو لا.

إن المثقِّف هو الذي ينتج الوعي، وهو الذي تعوّد أن يقتحم الجدران لإيصال ضوء الحقيقة إلى العالم، وللدفاع عن إنسانية الإنسان، لذلك عليه أن ينبذ صمته ويواصل اقتحامه.

والمثقِّف لايحتاج إلى الحرية لمواصلة الطريق، بل إنّه يمارس دوره بالرغم من غياب الحرية والديمقراطية والعدالة أو بسبب غيابها. إن هدفه توعية الجماهير، ويمكنه أن يفعل ذلك بكل الوسائل الممكنة،

مهما تكن ضئيلة وبالرغم من الظروف القاهرة، لأنه هو المنوط به إمكان تحسين ظروفه وظروف الآخرين.

ويتعاظم دور المبدع في ظل الاستبداد والجهل والتخلف، فلا ينتظرنّ من أحد أن يسمح له بممارسة دور التوعية، بل عليه أن ينتزع هذا الحق انتزاعاً.

وهو من يطالب باستقلال الثقافة عن كل ماعداها، لتتمكن من أداء دورها الحقيقي في التغيير.

إن التغيير يبدأ من الفكر، من الثقافة التي تحمل عبء تطوير المجتمع ونقده ولا تكتفي بنقد السلطة السياسية وحسب، لأن إدانة السلطة الحاكمة تعني إدانة للمثقف الذي ينضوي تحت لوائها أو يهادنها أو يمتنع عن نقدها.

ومن البديهي أن إدراك الواقع المتخلّف من دون القدرة على نقده، لايؤدّي إلى تقدم، ولا يؤدي إلى إزالة القبح الذي يهيمن على الجميل في هذا الزمن (ولا أقول يسمو).

إذن يستمر الإبداع في الدفاع عن وجوده، في قيادة التغيير، بفعل قوته الداخلية وتماسك القائمين عليه، وبالتزامه بآلام الجماهير وآمالها.

ويخيل إليّ أن على المبدع أن يتمسّك بثلاثة أدوار إذا أراد أن يكون فاعلاً في مجتمعه، وهي أن يكون صادقاً مع نفسه في كل مايقول وما يفعل بحيث يتيح لها الانسجام الداخلي، وأن يتعاون مع

زملائه عبر حوار متواصل يفضي إلى تحسين العلاقة، التي يرمي المنتفعون إلى إفسادها، وبأن يعملوا كفريق لإرساء دعائم الديمقراطية والوحدة والتقدم. وبأن يكسب ثقة الجمهور ويبادله عملية التفاعل لتوسيع دائرة الوعي. ولا بد أن يتم ذلك بعيداً عن التعصبية والطائفية والفئوية مع الانتباه إلى مكوّنات الإنسان العربي الذي لايمكن أن يتقبّل أي خطاب يسلخ عنه تراثه العربي الإسلامي ومعتقداته الدينية الخاصة.

س – إن معاناة الجيل الشاب والأزمات التي يمر بها – إن كان مبدعاً أو غير مبدع – أصبحت تعكس صورة حقيقية عن الواقع الذي يحيط به ويتخبط به خبط عشواء، هذا الجيل الذي أصبح جزءاً من هذا الضياع، يحمل في داخله تناقضات الواقع المعاش وانكسارات الطموح، واضمحلال الذات الجميلة.

كيف تنظرون إلى مستقبل هذا الجيل؟ وهل ثمة نار تحت الرماد؟ وهل ينبئ الواقع المأساوي بانفجار يزيل كل التعرجات عن طريق المستقبل؟

ج

أما جيلنا فلا مستقبل له إذا بقيت الأوضاع على ماهي عليه، إلاّ بعد أن تُروى شجرة القرن القادم بأنهار من الدم دفاعاً عن حرية المعذّبين في الأرض وعن حقوقهم في العيش بمستوى يليق بالبشر.

إنّ الجيل محاصر بالقمع وبالبطالة وبالتدجين. وهو يلاحظ التفاوت الهائل في الدخول بحيث يتعزز انقسام المجتمع إلى فئتين: الأغنياء المتخمون والفقراء الجائعون.

أما طريق الاستقرار العاطفي والنفسي فهو مسدود أمامه لأن الزواج أصبح مرهوناً بالقدرة الشرائية.

والشاب لايرى سوى تفشّي الفساد واستمرار التخلف والجهل والأمية واتساع الهوّة بين المقولات النظرية والتطبيقات العملية.

وتحيط به المحرّمات من كل جانب، لاتفعل.. لاتسمع.. لاتتكلم.. لاتـرَ. توجّهه الأسرة نحو الخلاص الفردي بشتى الوسائل، ويرى الأحزاب لاتعمل على خير الوطن، بل هي تكافح لتحتل مكاناً لها في السلطة.

إن لدى الشباب طاقة هائلة وطموحات كبيرة، ولكنه حين يُمنع من التحرك المشروع، يخيب أمله بالمجتمع وبالحكومات وبالديمقراطية..

وفي حين تقول له الوسائل الإعلامية، إنّه بخير، لايرى سوى النكبات والنكسات والهزائم على الصعيدين: العام والخاص. فيحاول أن يقاوم التدجين، ولا يرى أمامه سوى مؤسسات القيم الغربية (تلفاز.. إذاعة .. صحف.. كتب) التي توحي إليه بأنها ملاذه الأخير. ويرى

نفسه أمام خيار صعب بين أن يتغرّب أو أن ينكفئ نحو خلاص ديني متطرّف.

وفي الأحوال كلّها يحاول أن لايصغي لمن يحاول أن يؤقلمه ويخبره أن العالم بخير مع أنه يرى العكس.

وهنا ينقسم الجيل إلى قسمين: قسم سيتّجه نحو قيم الوجودية بمفهومها الخاطئ فيضيع في المخدرات والعنف العشوائي والعبثية، حيث يتحول مطلب الديمقراطية والحرية الفردية إلى فوضى في ظل ازدياد الطلب على الاستهلاك، الذي تفتح دول العالم الثالث طريقه أمام تصنيع الغرب. ويصبّ هذا القسم من الشباب في خانة اللاانتماء.. بعد أن يلاحظ فشل الاتجاهات الماركسية والقومية والإسلامية والليبرالية.. في تحقيق طموحاته.

أما القسم الثاني فإنّه سيتّجه إلى التزمّت الديني، وسيحاول، من خلال تمسّكه بالتطرف، أن يعبّر عن رفضه لواقع سيّء حيث فشلت النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في القيام بأدوارها، ولم تسمح له بالمشاركة في صنع الحاضر وفي التخطيط للمستقبل المنشود. وهذا يدفعه إلى ممارسة العنف بحثاً عن الإمبراطورية الإسلامية المفقودة التي تميّزت بها الخلافة الراشدية، وسيندفع بكل قواه، خاصة وأنّ رموز التطرّف يبشّرون من يضحّي بنفسه بالجنة في الآخرة، إذا لم يستطع تحقيق مايريده في الدنيا.

فإمّا أن يمتلك الشباب جزءاً من ثروات بلاده، ويشارك في مستقبلها، ويشعر بالمساواة وبتكافؤ الفرص فيها، أو أنه سيبحث عن صدى أعماله في الآخرة.

هذه هي صورة الجيل المرتقبة، فهل هي صورة قاتمة؟

لست أدري، ولكنّها – في ظنّي – سترتسم على النحو المشار إليه آنفاً، إن بقيت الأمور على ماهي عليه.

وكأنني قد أجبت أيضاً عن تساؤل الانفجار الذي سيقود إليه الواقع المنظور.

إن الانفجار لابد منه إن لم نتحرّك لتلافيه إيجابيّاً. وهو انفجار سيؤذي الجميع، ولكنّه – مع الأسف – لن يزيل التعرّجات عن الطريق، بل سيوقعنا في حفر أكثر مأساوية وخطورة مما نحن فيه، إن لم نضع البدائل قبل نسف جدار الرعب. والفرق شاسع بين النار التي تحرق، والنار التي تدفئ وتضيء.

أما التغيير الذي يبشّر بنتائج طيّبة فلا بد من طبخه على نار هادئة.

ولا يمكن أن نتجنّب انقسام الشباب إلى النقيضين المفجعَين، ولا يمكن أن نتجنب النار التي قد تحرق الأخضر واليابس، ولا يمكن أن نتجنب حرباً أهلية تلوح في الأفق، إلاّ إذا تكاتف المثقّفون والتحموا بالجماهير، واتجهت السلطات نحو الممارسة الديمقراطية للسلطة،

واعتمدت على آراء المثقفين في عملها وفي مواقفها تجاه العالم، معترفة للثقافة باستقلالها وسيادتها ودورها الفعّال في تقدّم الأمة، والتفتت إلى تطوير برامج التعليم من التعليب إلى التعليم الديمقراطي الذي يعتمد على الحوار والإقناع، وبدأت – بشكل حاسم – بوضع الرجل المختص في مكانه المناسب بعيداً عن أهل الثقة الأميين، وبالاعتماد على ذوي الاختصاص الذين يهتدون ببوصلة تتكون من طليعة مخلصة للثقافة، ومخلصة للأمة، ومخلصة لذاتها. فهل يمكننا أن نتعلّم الدروس من التاريخ حتى لايعيد نفسه مرتين؟.

ويسألونك عن المشهد الثقافي العربي
تعدّدية الشكل ووحدة المضمون

إن المشهد الثقافي في مدينة ما لايختلف ولا يقل تراجيدية عن المشاهد الثقافية على مسارح مدن الوطن العربي الأخرى. كما أنه يعكس حالة التردّي في مظاهر الحياة المختلفة، وذلك بالرغم من شكليّة تعدّد المنابر وانتشار الصحافة ووسائل الإعلام والاتصال على مستوى واسع، نسبيًّا.

إذا استطعت أن تسمّي لي مؤسّسة أو ظاهرة من مظاهر الحياة لم يطلها الترهّل، تكون قادراً على طمأنتي أنّ الحياة الثقافية لم تزل بخير. ولكنّ العفونة طالت البرتقال (وهو على أمّه) فكيف يمكن أن يتعافى مالم نبتر الفيروس من جذوره؟!

وإذا استحضرنا الحركة الثقافية العربية في الخمسينات من هذا القرن نتمكّن من فهم أوجه الارتداد التسعيني. إنّ ظاهرة ثقافية تتمثّل في مقالة أو خطاب أو قصيدة أو محاضرة كانت قادرة على تحريك الأقلام والأفعال، وعلى تحفيز المثقّفين لإثرائها. أما اليوم فإن عشرات المقالات والمحاضرات الباهتة لاتتعدّى أن تحفل بتصفيق المداجين. في حين أن الحضور المتميّز لنشاط ثقافي ما يعود بالسوء على صاحبه فتتحفّز الأقلام والألسن الحاسدة أو المتضررة لردعه.

متى يمكن للثقافة أن تزدهر ؟

حين تتمتع بشروط استمرارها وتطوّرها من خلال شعور المثقِّف بالحرية الداخلية فلا يقول إلاّ مايريد قوله حقّاً، وبعيداً عن التطلّع إلى

محاباة أو استجداء. ولكن متى يستطيع أن يفعل ذلك؟ حين تتوافر له وسائل العيش الضرورية على مستويي المادّة والفكر، وحين تكون الأمور مسندة إلى أهلها. أمّا حين تحاربه السلط السياسيّة والاقتصادية والفكرية، في لقمة عيشه، وفي مصادر ثقافته؛ لن يكون قادراً على احترام نفسه وصيانة جسده، ويتحوّل، بالتالي، إلى صورة لاملامح لها.

فإذا كنّا نفتقر إلى الخبز والعدل والحرية، فمن أين تأتي الثقافة إذاً؟ خاصّة وأننا نعلم أن الحرية ممارسة متكاملة لايمكن تجزئتها، وإلاّ مامعنى أن تطلق حرية التعبير وتوفّر منابر الكلمة ثم تحارب المثقّف في قوت يومه؟ كيف للجائع أن يفكّر خارج قوانين حاجة المعدة؟ كيف يفلح رجال الثقافة في أداء دورهم إذا كانوا منشغلين في تحصيل أقوات يومهم لأكثر من ثلثي النهار؟

إن المثقِّف اليوم يسير في نفق مظلم باتّجاه الانقراض، ويعيش حياة تملؤها الوحشة، في حين يمارس الأوصياء أدوارهم. لقد تحوّلت الثقافة – كغيرها – إلى أيدي التجّار والسماسرة والمنتفعين، مما جعل ممثلي الثقافة يعملون في حقل ألغام. وفي نهاية المطاف، إن أتقن الممثل الرقص فوق حلبة الألغام، لن يسلم من المركبة الفضائية التي تنتظره خارج المسرح لتقوده في رحلة أبدية إلى ماوراء الشمس. ولهذا يعمل كثير منّا على إتقان لعبة التأرجح على حبال السلطة تجنّباً للانزلاق في وديان الضعفاء المسحوقين. ولكن هل نبقى بعد ذلك مثقّفين؟

إنّ الثقافة ليست خوذة نلبسها فنغدو مثقّفين. وعندما تختار أن تكون مثقّفاً فهذا يعني أنّك تحوّل نفسك إلى مشروع شهيد. لقد تورّطت في فعل الثقافة، وهذا الأمر يتطلّب منك أن تواجه بصراحة جبهات متعددة، أوّلها ذاتك ثم وسائل الإعلام التي تزيّف الحقائق، ثم جدار الأمن الثقافي المزعوم، ثم الجمود العارم الذي يواجهك به الناس بقسوة.

إنّ ثقافتنا اليوم مصابة بالترهّل، فبعضنا لايتجاوز شرح الشعارات السلطوية، وبعضنا يصطدم بجدارها أو بجدار الجمهور، الأولى تعمل على تحطيم رأسه، والثاني يدفعه إلى حافّة اليأس.. فما جدوى مايقال وما يكتب وما من سامع وما من قارئ؟!.. وكثيراً مانجد أنفسنا مدانين من قِبَل الذين نخاطر في الدفاع عنهم.

كيف للمثقّف أن ينتج في ظل أوضاع كهذه؟ كيف يفلح رجال الثقافة ويوماً بعد يوم يزداد الحصار على أصحاب الشهادات لينحصر اهتمامهم بمشكلات المعاش، واستفراغ الجهد في طلب الحاجات اليومية الأساسية. وتدور الحوارات حول ارتفاع الأسعار وندرة الدخول وفوضى الإدارة والمؤسسات، بدءاً من القضاء وانتهاء ببرامج التلفزيون...

إن ازدهار المشهد الثقافي منوط بتوافر المراكز الثقافية أوّلاً، وبما يقال فيها، ثانياً. وإذا قلت لي إن مدننا تنعم بمراكز ثقافية متعددة لن أنكر عليك ذلك، ولكنني سأذكّرك بعدد تلك المراكز بالنسبة إلى عدد المقاهي والملاهي والملاعب، ثم سأذكّرك بالمخصصات المالية التي تنعم بها (!) النشاطات الثقافية بالقياس إلى ماتحظى به الملهيات العربية.

والمراكز الثقافية، على ندرتها، تعاني من هيمنة السلط الإدارية عليها غير مدركة أن ((أهل مكة أدرى بشعابها)). وإذا تجاوزنا ذلك كلّه، نلاحظ كيف تحوّلت المراكز الثقافية من محراب تثاقف إلى مضافة استقبال ومجاملات. وفي داخل كل مؤسسة ثقافية لاتستطيع أن تقول إلاّ مايتناسب معها وإلاّ شجبك القائمون عليها. فأنت – هنا – تمارس رقابة ذاتية على أعمالك وأقوالك. لذلك فإنّ الكتابة التي لايستحضر صاحبها سوى أدراج مكتبه أثناء الكتابة هي الأكثر قدرة وفاعلية وخلوّاً من الأوبئة. لقد أدركت السلطة أنّها لاتستطيع محاربة المثقّف إلاّ بمثيله، ولهذا عملت على إغواء أو ترهيب بعضهم ليقفوا بالمرصاد أمام كلّ فكر نظيف، وبوّأتهم صدارة المراكز الثقافية. ثم يقال للمثقّف: عليك أن تنشط !..

كيف أستطيع أن أقترف الكتابة في ظل المحظورات المحفورة في الذهن الجمعي؟!.. كيف يمكن أن أكون طليقاً في ندوة أو محاضرة وأنا أتكلّم وعيني على الباب إذ أتوقّع في كل لحظة أن يدخل رجل طويل ذو شارب مخيف يهمس لي: رافقني من دون ضوضاء؟!.. لا لشيء إلاّ لأنني أقول الحقيقة التي لايقوى على استيعابها، مما يبقي الأغراب طامعين فينا ماداموا قادرين على تحقيق مقولة (فرّق تسد). ولهذا نجد القائمين على مراكز الثقافة –عموماً– ملكيين أكثر من الملك. ومع ذلك نصرّ – نحن الضعفاء – على عدم فهم أن العين لاتقاوم المخرز !..

الثقافة والسلطة : مَنْ يتبع مَنْ ؟
((قراءة في ملف المثقّف والمتغيرات))

في ملحق "الأسبوع الأدبي" رقم (35)، وتحت عنوان "الثقافة والسلطة والمتغيرات الدولية" حدّد الدكتور نعيم اليافي علاقة المثقف بالسلطة على اختلاف أشكالها وتجسداتها، وبيّن غايات السلطة الآنية التي تتوسّل الترغيب والترهيب، ثم طالب باستقلال الثقافة عن السلطة. ولأنني متّفقٌ معه في كثير من النقاط التي أوردها، منهجاً ومضموناً، سأجري معه حواراً حول بعض النقاط التي أثارتني بالشكل الذي طرحها فيه.

لقد اتسمت مقالته بالموضوعية والعذوبة، وهي – بطبيعة الحال – موضوعية مثقف وليست موضوعية سلطوي، ولهذا أستطيع أن آخذ عليه تميُّزه بافتراض حسن النيّة بالآخرين حيث يقول: " فعندما تلتزم السلطة بأهداف الجماهير، وتسعى جاهدة إلى تحقيق أمانيها فعلى الثقافة أن تنضوي تحت لوائها". وهذا، في ظنّي، يتناقض وتحديده المبدئي لما يمثله كلّ طرف. فإذا كان المثقّف يدافع عن المثل القيمية، وإذا كانت السلطة تدافع عن الواقع العيني المصلحي اليومي؛ **فكيف يمكن أن نسمح بانضواء الثابت تحت جناح المتغيّر** من غير أن يؤدّي ذلك إلى إرباك مُثُلنا ؟

بـل إننـي أرى العكـس، إن الثقافـة هـي التـي تلتـزم بأهـداف الجماهير، لذلك فعلى السلطة أن توليها الثقة وتعمل وفق توجيهاتها (وبالطبع فإنني أتحدّث هنا عن الثقافة الحرّة التي يحملها أحرار).

هذا فضلاً عن يقيني بأن الدكتور نعيم يعلم أكثر منّي بأنّه ما من سلطة في العالم الثالث –الآن– لاتدّعي أنّها تلتزم بأهداف الجماهير، وأنّها تعمل على تحقيق أمانيها.

والمشكلة أن معيار صدق السلطة في ماتدّعيه لايخرج عن نطاقها. وإلاَّ فمَن لديه القدرة على محاكمة الفرق الشاسع بين ماتقول وما تفعل؟

ومن يجرؤ على قياس المسافة الصحراوية الواسعة بين أهداف السلطة وأهداف الجماهير؟

فهل يعني هذا أن نقبل ادّعاءها وننضم إلى قائمة المبشّرين بها؟

إنّ نص صاحب المقالة، في جوهره، يرفض ذلك بكل تأكيد؛ ولكنّ الخوف يأتي من اجتزاء النص وسلخه من سياقه العام. وإذا كنت قد استطعت اقتباس الشاهد بأمانة، وفهمته فهماً خاصّاً، فهذا يعني أن سلطوياً ما يمكنه أن يسلخه ليدلل به على وجوب انضواء المثقف تحت لواء السلطة، مادامت – هذه الأخيرة – تُغرق المدن بشعارات لاترفضها الجماهير، ولكنّها تعاني السأم من بقائها شعارات وحسب، لم ولا ولن تنتقل إلى حيّز التحقّق.

ومن أجل أن تُفهم الفِقرة، الواردة آنفاً، كما يريد لها مُنشئها، فإنني أسأله: هل قارب توضيحي هذا الفهم المنشود، أم أنّ لديه رأياً آخر؟

سأنتقل الآن إلى فِقرة أخرى تفترض الثقة المتبادلة بين المثقف والسلطة، أو تدعو إليها، أو توحي بها. وذلك حين يرى كاتبها أن تجسير الفجوة بين السلطة والمثقفين أمر تملكه السلطة "بدعوتهم إلى المشاركة والتعاون معهم والاستماع إلى مايقولون من أجل الوطن لا النظام". ولكن هل يمكن أن تشرك السلطة الاستبدادية المثقف في قرار إلا ليوافقها عليه، ثم ليسوّغ لها ضرورة إجرائه، وليبيّن للجماهير حجج اعتماده؟ وهل يمكن أن يقبل المثقف هذا الكرم الزائف؟

وهل تُطلِع السلطة أحداً غير مثقفيها على مشروعات قراراتها ليصوغوه بزئبقية تتيح لها إمكانية الحركة العشوائية المطاطية من غير أن تُتَّهم بالخروج على القوانين التي ترتضيها؟ هذا في أحسن الأحوال، فكيف يمكن للمثقف المستقل أن يناقشها في القرارات التي تعنيه؟ وهل ننتظر ذلك ممن يستولون على السلطة، ويعدون بإجراء انتخابات حرّة نظيفة، ويرفعون شعارات كبيرة ثم لايحققون شيئاً منها، ويوقفون الانتخابات بحجّة الحفاظ على الوحدة الوطنية، ويعملون على تصفية الأحزاب التي يسمونها تخريبية سرّية رجعية تخالف الدستور؟

وإذا دخلت السلطة في حوار، ألا يكون حواراً سطحياً يحدد الحاكم شكله ومضمونه، ليخرج، نتيجته، بصيغة قانونية تسمح له بممارسة

العنف أكثر من ذي قبل؟ ثم.. ألا يكون في تفضّل السلطة بالدعوة إلى الحوار، نوع من ممارسة السلطة التي تهتم دائماً بعزل المثقفين وتفرقتهم، وتعمل على نشر البغضاء بينهم وعلى بعثرة المشترك بينهم، وتعطّل قدراتهم على الإبداع، تماماً كما يفعل الاستعمار بين السلطة وشعبها؟

وهل يهتم النظام السلطوي، الذي يفتقر إلى الشرعية، بالوطن أكثر مما يهتمّ بنفسه؟ وهل يرى سواه قادراً على الفهم؟

إنّ النظم المستبدة تعتقد أنها أكثر قدرة على الفهم من المثقفين، فنرى المستبد يضع برامج العمل للتربية والثقافة والدين والسياسة والتقنيّة، وما على المثقفين وذوي الاختصاص – بعد ذلك – إلاّ أن يطبّقوا سياسته عمليّاً.

وهذا يجعل الأمر الثاني، الذي يرى الدكتور نعيم اليافي أنه " أمر يملكه المثقفون أنفسهم وهو الرقابة، رقابة الثقافة على السياسة حتى لايجدوا أنفسهم متورّطين في حبائلها، أو مسوّغين لأفعالها"، غير ممكن، لأنّ المثقّف يكون قد قَبِل – مبدئياً – بعقد الإذعان – الحوار المزيَّف – فكيف له أن يراقب، وأن يراقب بحريّة بعد ذلك، من غير أن ينقض موافقته على الرضوخ؟

لابدّ، قبل بدء الحوار، من تبادل الثقة. لابدّ أن تعترف السلطة السياسية بسلطة الثقافة، وأن تقرّ بأن المثقف يفهم السياسة جيداً

ويستطيع أن ينقد تصرفات السلطة بدقّة ووعي، وأنه لايريد أن يحل محلّها، وإنما يريدها أن تتحوّل إلى نظام ديمقراطي لايخاف من الحرية، لأن **الحرية لايخافها إلاّ العبيد**، وكل سلطة لاتسمح بالحرية للآخرين، فإنها تعترف ضمناً بخطئها، وتفصح من خلال هذا المنع بأنها تخشى من افتضاح أمرها وانكشاف عبوديتها لسلطات أخرى خارجية. ومن المؤكد أنه لايمكن اجراء حوار بين مثقف حرّ مستقل وسلطة لاتملك حريتها ولا تملك حرية الحوار، ولا تؤمن بأن الثقافة هي ملك المثقفين.

إن الحوار بين السلطة والمثقف يحتاج إلى سلطة تملك شجاعة الحوار ولا تخشاه ولو أدى إلى سقوطها. ويحتاج إلى أصحاب قرار يفكّرون مع المثقّف بدلاً من أن يفكّروا بالنيابة عنه. ولكن من يملك مؤسسات الثقافة وأدواتها في كثير من الأقطار العربية؟ ومن يحدّد الأطر المسموح بها للتفكير؟ ومن يضع الخطوط الحمراء والقوائم السوداء؟ إنه النظام نفسه. وإذا كنّا على قناعة بأنّنا في وضع متخلّف ومهدّد بالتلاشي، فعلينا أن ندرك **أنّ المستفيدين من الوضع القائم لايمكنهم أن يقوموا بعملية التغيير** أو التقدّم، لأنهم يخشون من خسارة مكتسباتهم التي يجنونها من حالة التخلّف التي نعيشها. وعلى المثقف أن يفعل ذلك بالاستناد إلى الناس الذين وثقوا به، وكما قال الكواكبي فإن " **التبعة كل التبعة على العلماء الراشدين**". ولن يتمكّن المثقّف من ممارسة دوره مالم يحمل كثيرٌ من مثقّفي الوطن العربي أكفانهم على

أكتافهم لتسمع أصواتَهم النظمُ العربية راضخة، لتكتشف – بعد ذلك – أنّ **الوطن لايبقى حرّاً موحَّداً مستقلاً إلاّ بحريّة ووحدة أبنائه** الذين يصرّون على الحريّة التي لابدّ منها لاختيار الوحدة، ويصرّون على الوحدة لمجابهة التحديات التي تهدّد حاضرهم ومستقبلهم ومصيرهم.

ثقافة المواجهة وسياق التطبيع

التطبيع يعني جعل غير المألوف مألوفاً . جاء في المعاجم العربية : طبّعه على الشيء : عوّده إيّاه . وطبّعه : دنّسه أو نجّسه . وطبّعه مبالغة طبعه التي تعني عوّده ونشّأه على شيء غير معتاد .

وجاء في التنزيل العزيز :{ **طبع الله على قلوبهم** } أي ختمها وأغلقها فلا تعني خيراً .

وطبع الدابة : حملّها ما لا تطيق . وطبع الشيء : دنّسه وشانه . وانطبع : مطاوع طبعه. فمن انطبع أو تطبّع تخلّق بما أريد له بما أراد ، أي : رضخ رضوخاً مطلقاً للآخر . والتطبيع حالة يفرضها الأقوياء على الضعفاء . فهل نقبل السلام الذي يصنعه قرار سياسي ؟

القرار لا يصنع سلاماً بدون الخيار ، والخيار الحقيقي في حالة السلام مع إسرائيل يفتقر إلى أبسط شروط وجوده في وقتنا الحاضر .

والتغيير الذي تنتجه مراكز القوى سيبقى سطحياً ، لأن السياسة العربية الجديدة ، ممّا يفرض عليها السلام المزعوم من غير أن تقبله . ومع ذلك .. ولذلك فهي تتصرّف وفق معطيات الظروف والإمكانيات الراهنة . وهي . بذلك . تمارس فنّ الممكن .

والثقافة ليست معنيّة بإرضاء أحد ، ولا تتجوّل إلاّ في ساحة الاستراتيجيّ بعيداً عن المصالح الآنيّة التي قد تتطلّب تكتيكاً سياسيّاً

خاصّاً .

وفي هذا الإطار الثقافيّ يحقّ لنا أن نتساءل : هل يعني أن يطبّع الفلسطينيّ مع عدوّه التاريخيّ داخل أرضه سوى الرضوخ والتدجين ؟

وهل خيار السلام خيار عربيّ حقّاً ؟ كيف ، ونحن نعيش في ظلّ أقطار لا يجمع ساستها إلاّ المجاملة ، وشعوبها ممنوعة من الإعراب عن نفسها بحرّيّة ؟

وهل يمكن للنظام العالميّ الجديد أن يملي ، خلال سنوات ، إرادته على الشعوب؟

احتلّ الصهاينة فلسطين منذ ستة وأربعين عاماً * ، ولا يزال صوت الشعراء . داخل فلسطين وخارجها . مدوّياً يرفض الاحتلال .

الأطفال يقاومون المشروع الصهيونيّ ، مع أنّهم ولدوا ليجدوا أنفسهم في ظلّ احتلال يفرض مناهجه التربويّة والتعليميّة والإعلامية بقوّة السلاح ، ويحاول أن يزيّف حقائق التاريخ والجغرافيا .

فمن أين عرفوا عدوّهم ؟

إنّه الفلسطينيّ الجدّ ، والفلسطيني الأب ، والفلسطينيّ المثقّف .. إنّها الأمّ التي أرضعتهم حليب الدفاع عن الحقّ العربيّ المشروع .

هؤلاء جميعاً يتناقلون ذاكرة الأرض ، وذاكرة الحقّ ، بالرغم من التعذيب والتهجير والإبعاد الذي يمارسه الصهاينة .

---

* نُشر النص عام 1994.

فهل يمكن لقرار سياسيّ عربيّ أو غير عربيّ ، أن يمحو العداء التاريخيّ للمغتصب من ذاكرة المواطن العربيّ ووجدانه ؟

وإذا رضخت السياسة الغربيّة لظروف ومعطيات قاهرة ، هل يمسي المثقّف ملزماً بالرضوخ لهذا الأمر التكتيكيّ ؟

الثقافة تعنى بحفظ الأمّة ، وبالدفاع عن ثوابتها وحقوقها ، ، ولا علاقة لها بالسلام المزعوم ، السلام المبطّن الذي أرادت به إسرائيل جعل (عرفات) عصا تشلّ حركة المقاومة. ويزعم بعض العرب أنّه بداية زرع قوّة ضاربة داخل الأرض المحتلّة، فهل يصدّق زعم الطرفين ، أو أحدهما ، أم نبقى نراهن على الحرب الثقافيّة؟

الثقافة ترى أنّ التطبيع سيقودنا إلى تشكيل عربيّ يشابه دويلات أمريكا اللاتينيّة . وشمعون بيريز في كتابه (الشرق الأوسط الجديد) يؤسّس لسوق شرق أوسطيّة تكون إسرائيل نواتها .

وللأسف فقد استمعت إلى إحدى المحاضرات ، تبنّى فيها المحاضر تصوّرات بيريز ، وحاول إيصالنا إلى حالة تيئيس كاملة ، وكأنّ ما يطرحه الآخرون هو مقاومة الأحلام الإسرائيلية في ظلّ النظام العالميّ الجديد .

فماذا يقول الدكتور علي عقلة عرسان بهذا الخصوص ؟

في الثاني عشر من الشهر الحالي* استضافت جامعة حلب

---

* ت2 1994.

رئيس اتّحاد الكتّاب العرب الدكتور علي عقلة عرسان ، حيث ألقى محاضرة بعنوان (ثقافة المواجهة وسياق التطبيع) أو (ثقافة المقاومة وثقافة التطبيع) .

مبتدئاً بالقول : في الشارع العربيّ تقوم دعوة إلى ثقافة تقاوم التطبيع مع العدوّ الصهيونيّ ، وهي دعوة إلى نشوء مقاومة ثقافيّة تضع حدّا للانهيارات العربيّة على الصعد كافّة .

ثمّ تساءل : ما هي حدود تلك الدعوة ، وما آفاقها ، وما هي مساحة تحرّكها، ولمن تتوجّه ، وما أهدافها وبرامجها وأساليبها ؟

وإلى أيّ جهة تستند بعد أن تعرّت كثير من التوجّهات السياسيّة العربيّة ؟

وما هي مقوّمات تلك الدعوة ، وما الأسس التي تستند إليها ؟

ثمّ أوضح قائلاً : إنّنا نواجه تلك الأسئلة في هذا الوقت في ظلّ الاتفاقيّات الاستسلاميّة ، ونجيب عنها ليس اعتماداً على معطيات عقلانيّة ومنطقيّة وواقعيّة فحسب ، بل استناداً إلى معطيات الإرادة والإيمان والعواطف أيضاً .

وهذا كلّه يشكل الوعي الذي تخلقه الثقافة ، ممّا يجعلها محوراً أساسياً لمواجهة التطبيع .

ورأى الدكتور علي أنّ الثقافة هي الحصن الأخير الذي تلجأ إليه الشعوب للدفاع عن نفسها وحضورها وهويّتها ، بعد انهيار أساليب

الدفاع الأخرى .

وعن حدود تلك الدعوة قال : تتّسع وتضيق حدود الدعوة حسب الجهد والاجتهاد وتوافر مناخ العمل في هذا القطر أو ذاك . وهي تبدأ بؤرة ثمّ تشكّل تياراً تتوسّع دائرته شيئاً فشيئاً ، ممّا يجعله مستعصياً على التأطير وعلى محاولات القمع التي يمكن أن يقوم بها أنصار التطبيع.

ورأى المحاضر أنّ الثقافة فعل استراتيجيّ يدافع عن مقوّمات الأمّة ويعمل على نهوضها، وإذا حصر الحديث . هنا . في مقاومة التطبيع ، فلأننا نلاحظ تهافتا عربيّاً عليه من سياسيّين ومثقّفين وتجاّر .

في حين أنّ تلك الدعوة ترى الصراع العربيّ . الصهيونيّ صراع وجود ، وليس نزاعاً على حدود ، ولا بدّ من إلغاء مشروع الصهاينة ، لأنّه نقيض لتقدّمنا وحضورنا وتحريرنا .

والتطبيع يجعل الصراع صراعاً على حدود ، ويمكن تذويبه بالتدريج عبر الحوار والتسوية السلميّة .

وتساءل المحاضر : ولكن أيّة تسوية ، لأيّ طرق سلميّة ، وأيّ حوار ؟ ثمّ أردف قائلاً : إسرائيل ليس لها جوار تاريخي ثابت فكيف نصفيّ خلافاتنا معها ؟ وإسرائيل كيان دخيل مفروض بالقهر والعدوان ، فكيف ننصاع له ، والشعب العربيّ ما يزال يطارد ويصفىّ ويباد؟

ثمّ استنتج : بما أن ، الصراع مع الصهاينة مستمرّ ، فالدعوة إلى ثقافة مواجهة التطبيع هي دعوة إلى تحقيق هدفنا في عروبة فلسطين . وهذا يعني رفض إسرائيل ، ورفض التطبيع معها ، لأنّه لا حقّ لها في وطننا .

إنّ التطبيع والتفاوض يمارسان بالقهر ، والثقافة ترفع صوتها عالياً بموازاة السياسة لترفض ذلك كلّه ، وترفض الهزيمة كما ترفض الإقرار بشرعيّة الاغتصاب .

التطبيع يغزو وجداننا ، ويمارس تحت شعار الواقعيّة ، وهي واقعيّة انهزاميّة : سياسيّاً وإعلامياً ، وهذا :

1. ثمرة اعتراف السياسة بسقوط الحقّ العربيّ بفلسطين ، نتيجة لسقوط البعد القوميّ تحت ستار القطريّة ، فلم يعد هناك التزام نحو قضيّة مشتركة أو عمل مشترك. وهذا إقرار سياسيّ بانهزام القوميّة والحرّيّة والتقدّم ، حتّى على صعيد الحلم .

2. تسليم العرب . سياسيّاً . بحقّ إسرائيل في الوجود ، تحت عنوان : الشرق الأوسط . وهذا إقرار بلا مشروعيّة المقاومة ، وإدراج ممارستها تحت قائمة أفعال الإرهاب والعنف والعدوان وهذا يتضمّن حكماً أخلاقيّاً تاريخيّاً ضمنيّاً على النضال العربيّ .

3. سقوط كلّ المبرّرات التي تفرض مقاطعة إسرائيل . حيث يغدو المقاوم إرهابياً، ويصبح فعل المعتدي شرعيّاً ، **وتتبدّل معايير**

الخير والشرّ تبعاً لحكم القوّة لالقوّة الحقّ.

4ـ تنتقل أهداف الحكم القطريّ الضيّق ومعاييره إلى التعليم والأدب ، ممّا يجعل القوميّة خيانة وطنيّة . ويترتّب على ذلك بذور الاهتمام بالقوميّة والنضال العربيّ ، وهذا يدعو للّوذ بمراكز القوى الخارجيّة التي تحمي أقطاراً ودويلات وأنظمة وشخصيّات ، تبحث عمّن يحميها لتخوض حرباً ضدّ الأقطار الأخرى .

التطبيع يريد أن يزيل الحواجز أمام إسرائيل ، فيمكّنها من التوسّع الشامل بغزو العرب ، وتحقيق مشروع إسرائيل الكبرى ، ثمّ إسرائيل التوراتيّة والمدخل الاقتصادي هو المدخل الممكن الآن . وهذا بدوره يؤدّي إلى :

أ . إلغاء كراهيّة العدّو ومبرّراتها ، ويبدو الأمر وكأنّه ينبغي لنا أن نشفق على إسرائيل لأنّنا تأخّرنا في فهم مشروعيّة وجودها .

ب . تحويل جهد العرب من العمل على التاريخ والتربية والقوميّة والحقوق إلى العمل على تشويه ذلك كلّه . وهذا يحدث خللاً فكريّاً وقيميّاً في أذهان أجيالنا ، ويؤدي إلى انعدام الثقة وضياع المفاهيم ، فتنتج تربية مريضة وعلاقات مريضة ، وينشأ قبول بحالة العدوان . وهذا القبول يرسّخ الإحساس بالدونية وانعدام الكرامة ، ويشيع ازدواجيّة الوجه والقناع في حياة الناس وفي علاقاتهم .

ج . خلق طفيليّة ماليّة تنشر قيمها بسرعة ، وتصبح عنواناً لشرق

أوسط جديد . طفيليّة تقدّم أنموذجاً فاسداً مفسداً ، يقيّم الناس على أساس مريض. وهذا يشكّل حزاماً أمنيّاً لإسرائيل.

ويخطّط أيضاً لإقامة منطقة منتجعات سياسيّة، هي في حقيقتها أماكن للقمار والفساد والبغاء ، تبتزّ فيها أموال العرب. وليس صعباً على إسرائيل ترويج أنموذج (شايلوك) فتستعيد المال ممّن حصل عليه ، من غير تعب ، وبالطرق الطفيليّة المعروفة.

إنّ التطبيع ، فضلاً عن كونه تسويغاً لإسرائيل وتسويقاً لها ، عربيّاً . رسمياً وشعبيّاً ، هو . في النهاية . نهر شامل للبنية الفرديّة والجمعيّة التي قامت عليها تربية العقود السابقة ورفض لتلك التربية التي هدفت إلى تكوين إنسان مؤمن بقدرته على استعادة حقوقه .

والدعوة إلى ثقافة مواجهة ترفض التطبيع ، وترفض الاعتراف بالصهاينة ، وتعتمد على المثقّفين بشكل شامل ، وعلى الوعي ، للتوسّع في خلق مناخ يحقّق أهدافنا الاستراتيجيّة ، ويؤكد قيمنا في النفوس .

بعد ذلك بيّن الدكتور علي عقلة عرسان أهداف تلك الدعوة التي تتركّز في حسم الصراع لصالحنا . وقال : إنّ ذلك لا يمكن إلاّ بنقلة حضاريّة ، تقنيّة وسلوكيّة وفكريّة، وبخلق استعداد شامل لاستمرار الصراع حتّى النصر .

وانطلاقة المثقّفين هذه هي رفض للتخلّف والقطعانيّة والفساد والطغيانيّة القطريّة، ورفض لانتهاك حقوق الإنسان وقهره . فهي دعوة

إلى الديمقراطيّة وإلى تداول السلطة على أساس سليم .

وعن نقطة البداية تساءل المحاضر : هل نبدأ من الصفر ؟ ثمّ قال : لا بدّ أن نستفيد من تجاربنا السابقة ، لخلق مناخ جديد يدعو إلى التواصل بين الناس في الوطن العربيّ ، ويتمّ ذلك بالتدريج . على أنّ البدء يكون برفض الاعتراف بإسرائيل ، ورفض التطبيع معها ، لأنّ هذا الرفض يعني رفض انهزامنا من الداخل . بعد ذلك نعمل على تعزيز الصمود ، وعلى تطوير الإنسان العربيّ في كلّ المجالات .

إنّ العدوّ قويّ ، وعلينا أن نبني استعدادنا لمواجهته بقوّة مماثلة قبل أن نحاول ذلك بأسلحة بدائيّة .

ثمّ وضّح المحاضر نقاط استنادنا في رفض التطبيع ، وهي تتلخّص في :

1. حقائق أخلاقيّة : فعروبة فلسطين حقيقة ثابتة تاريخيّاً .
2. طريق الشهادة التي تتوزّع في اتجاهين :

أ . من الحاضر إلى الماضي البعيد : فنحن أمّة نشرت وستستمرّ في نشر حضارتها . ومن الحاضر إلى الماضي القريب ، لتحذو حذو أفراد ضحّوا في سبيل الوطن .

ب . من الحاضر إلى المستقبل : لاستمرار المقاومة حتّى العودة ، وحتّى التوصّل إلى نهضة عربيّة شاملة .

3. عدم الإقرار بالهزيمة .

4. الإيمان بأنّ أوضاعنا العربيّة الراهنة المتشرذمة والمفكّكة ليست قدراً حتميّاً بل هي أوضاع يمكن تغييرها لتستعيد الجماهير حضورها وفاعليّتها وترفض الأنظمة التي تهمشّها ، وذلك لأنّ المستقبل يحمل في طياته قانون الصيرورة .

وبعد شرح وأمثلة كثيرة ، راح المحاضر يتلمّس ملامح ثقافة مقاومة للتطبيع: فهي تعمل على تجديد القيم النضاليّة وأدب النضال ، وتدافع عن الأمّة من خلال التربية والإبداع ، وترفض ما يغيّر هويّة المنطقة وسكّانها .

فهي منطقة عربيّة وقوميّة ، للقوميّة فيها وجه وطنيّ ، وللوطنية وجه قوميّ ، ولا فصل فيها بين العروبة والإسلام ، فالإسلام جذر ثقافيّ للعرب منذ القديم .

كما أنّ ثقافة المواجهة تستلهم النماذج المناضلة ، فكريّاً وسياسيّاً وثقافيّاً . كما تستلهم الشهادة والتضحية والبطولات . وتتصدّى لكلّ محاولات تفريغ الثقافة والأدب القوميّ المقاوم ، والأدب الذي دافع ويدافع عن قضيّة فلسطين وعن عروبتها . وتبيّن أنّ ثقافة التطبيع لا تقوم إلاّ بهدم ثقافة المقاومة .

وتفضح هذه المغالطات التي تقوم بها جهات سياسيّة وإعلامية ومخابراتيّة تحاول إيصال الأدباء إلى الانهزاميّة للتنصّل من الأدب المقاوم .

إنّ ثقافة التطبيع تروّج لثقافة الاستهلاك والتطبيع والتسوية ، وتريد منّا أن نتنازل عن حقّنا وعن هويّتنا .

ويصل المحاضر إلى نتيجة مفادها أنّ تاريخ الأدب يثبت أنّه لا يوجد أدب إنسانيّ اتّصل بالشعب والحقّ والمعاناة على أرضيّة أخلاقيّة ثمّ اندثر .

ثمّ قال : إنّ الأدب المقاوم أدب لا يموت . وأكّد على البعد القوميّ للثقافة المقاومة التي ترفض القطريّة الضيّقة، وترفض حدود السياسيّين الجغرافيّة التي تريد أن تكون حدودا للثقافة.

ورأى أنّ من أولى مهام ثقافة المقاومة تصحيح صورة المقاوم ، وتغيير أسلوب خطابها لتتّصف بالعلميّة والواقعيّة ، وهي تعمل على تحقيق أهدافها في بناء المجتمع المنشود .

ثمّ تحدّث الدكتور علي عن ثقافة التطبيع وسياسته التي تعمل على تيئيس العرب، وإظهار لا منطقيّة الصراع، وإيصالنا لدرجة أنّه لا حلّ إلاّ بالتسوية التي غدا العالم راغباً بها، وأنّ العرب غير قادرين على الانتصار في أيّ حرب . وهذا كلّه يؤدّي إلى الاعتراف ، والتطبيع ، كما ينتج مقولة أنّنا كنّا عدوانيّين لم نستطع فهم جيراننا .

وبذلك تنشأ قيم جديدة ، تلغي تاريخ الصراع مع العدّو ، وتغير ثوابت الماضي فترضخ الأقطار العربيّة إلى تحالفات صغيرة تشرف عليها أمريكا . وتجري قطيعة مع التراث تحت شعار العصرنة ، فندخل

في حداثة حداثويّة تهديميّة.

ويبدأ الترويج لبعض أسماء تساند التطبيع ، فتلمّع وتقنّع ، كما تشتري أسماء أخرى من أجل خدمة مصالح إسرائيل .

وأخيراً . قال المحاضر : إنّ تنازلنا يجعل أمتنا تضمحل ، ويقزّمنا . فلا بدّ من الدفاع عن حقوقنا ضدّ العنصريّة والقهر والصهيونية . والحرّيّة تحتاج إلى النضال من أجلها ، ولا يمكن أن نحصل عليها ، وعلى الحقوق إلاّ باستمرار المقاومة ضدّ كلّ ما يراد بنا ، ولا بدّ أن نلوذ بالثقافة لنقاوم ما نحن فيه .

بعد أن أنهى الدكتور علي محاضرته ، فتح باب النقاش ، فطلب إليه بعض الحاضرين توضيح بعض النقاط ، وسأله آخرون :

سأل أحد الحاضرين : في ظلّ سوداويّة الثقافة واليأس ، هل تنهض الثقافة في ظلّ الهزيمة ؟

وسأله الشاعر إبراهيم كسّار ، قائلاً : يحضرني بيت أبي الطيّب المتنبيّ :

فصرت إذا أصابتني سهام تكسّرت النّصالُ على النصالِ

لقد ذهبتم إلى ضرورة بناء جبهة ثقافيّة للمواجهة ، وهنا نتساءل : هل ننتظر عمر الفاروق أو صلاح الدين ، أو الساسة لطرح مثل هذا الموقف ، وتحقيقه ؟ من أين تبدأ المواجهة الثقافيّة ، أو سلطة الثقافة ؟

وسأل أحدهم : ما المطلوب من المثقّف للمواجهة ، وماذا أعدّ لها ؟ نحن متفكّكون فكيف لمثقّف أن يدعو إلى اتّفاق ، وهو يعاني كبت الحرّيّات ؟ هل الداء بأفكارنا أم بسواها ؟

وقال مصطفى الحاج حسين متسائلاً : إنّني متابع لكلّ ما تكتبه ومعجب به ، ولكنّني أرى . هنا . أنّك تستعيض عن المواجهة المسلّحة أو السياسية بالثقافة . هل السياسة هي البديل فقط ؟ لماذا لا تدعو إلى رفض معاهدات السلام بالسلاح ؟ إنّني أطمح إلى رفض قاطع للتطبيع ، حتّى لو اضطررت إلى استعمال السيف .

وقد أجاب الدكتور علي عن كلّ سؤال على حدة ، وممّا قاله : أنا أقول إنّ للثقافة دوراً، الثقافة يجب أن تحمي ساحتها ، وأن تقيم الديمقراطيّة في الوطن العربيّ . يجب أن تعمل على تجسيد الحرّيّة، وأن تعيد إلى ساحتها الحضور المستقلّ نسبيّاً. وأنا قلت: إنّه لا يمكن الفصل بين الثقافة والسياسة ولكنّ التبعية هي المرفوضة . وعندي أنّ الوضع العربيّ الراهن يشير إلى أنّ كل ، التيارات الرئيسة في الوطن العربي لديها استعداد لمراجعة الذات الماركسيّ ، والقوميّ ، والإسلاميّ ، والليبراليّ .

في ظلّ هذا المناخ ، وفي ظلّ حقائق سياسيّة تزحف علينا : منها ما يقرع الباب بقوّة، وهو الاعتراف بإسرائيل دولة في المنطقة لها حقّ البقاء والوجود والهيمنة . والصراع العربيّ . الصهيونيّ محور دام ما

يقرب من خمسين أو حتّى مئة سنة ، منذ مؤتمر (باغ) ، وهو محور رئيس من محاور عمل الثقافة العربيّة التي عليها أن تتصدّى له ، وتنبه السياسيين ليقاوموا هذا الوجود .

ومنها ما يتلصّص كانقسام الأقطار العربيّة إلى معسكرات ، وتحديد الحدود من جديد ، وعودة الأحلاف ، وعودة القوى الخارجية إلى أرض الوطن . كلّ هذا يملي على الثقافة واجب مراجعة أسئلة كثيرة .

وللاختصار أقول : إنّني لا أريد أن ألغي الاختلاف بين المثقّفين ، بل ينبغي أن يختلفوا لأنّ في هذا غنى، ولكنّني أريد منهم أن يجمعوا على ثوابت يحفظونها ، ويحمونها لتتقدّم جهودهم في خدمة الأمّة على أرضية ملموسة ، وعلى ثوابت محترمة من الجميع . وهذه الثوابت يمكن أن تحمي ساحتهم ، وأيضاً تصون القلعة الأخيرة للدفاع عن الأمّة ، هي قلعة الثقافة .

لأنّه إذا وصلت السياسة بأشكال مختلفة إلى حقيقة منطق السياسة (فنّ الممكن)، والممكن في هذا العصر ، بحسب المعطيات والمتغيّرات الدوليّة ، هو ضعفنا ، فعلى الأقلّ لنقاوم بالثقافة ، ولتبق الثقافة الباب مفتوحاً للأمل والعمل في المستقبل على أرضيّة واحدة . وهذه الأرضيّة المشتركة التي يجمع المثقّفون العرب ، وينطلقون منها لتثبيت حضورهم ، وحضور الجماهير ، وحضور النضال . مستقبلاً .

فـي أذهـان الجمـاهير ، لتبقـى لهـذه الأمّـة كينونـة ووجـود علـى امتـداد انتشـار اللغـة العربيّـة فـي الـوطن العربـي بعيـداً عـن حـدود وضـعها السياسيّون ، هذه النقاط أحدّدها بست ، وأظنّ أنّها مقبولة من الجميع:

1. **الموقف من الصراع العربيّ . الصهيونيّ :** في نظر جبهة المثقّفين ينبغـي أن يكـون صـراع وجـود مـع وجـود ، ولـيس نزاعـاً علـى حـدود ، بمعنى أنّ الثقافة العربيّة لا تعترف بحقوق ووجود مستقل لإسرائيل في الـوطن العربـي، وتـرفض التطبيـع الثقـافيّ معهـا ، وتكشـف رمـوز هـذا التطبيع وتضـع له حدّاً . لأنّه إذا غرست بذور في الثقافة ، وفي النسيج المعرفـيّ والاجتماعـيّ ، انتهـت القضـيّة ، ولكـن إذا غرسـت بـالقوّة ، فهناك مقاومة جسديّة تستمر إلى أن تتاح فرصة ما للخلاص .

2. **احترام الحرّيّة والمساواة وحقوق المواطنين** التـي لا تنفصل عــن حرّيّــة التعبيــر ، ولا تقــوم إلاّ باحترامهــا ، وكــذلك الممارســة الديمقراطيّة السليمة بحدود وعـي نـوعيّ بـالواقع وبالخصوصـيّة . وهذا مطلــب للمثقّفــين ، يجــب أن يــدافعوا عنــه ليحمــوا الســاحة ويحمــوا الديمقراطيّة التي فيها الخلاص.

3. **الثقافـة العربيّـة الإسـلاميّة بكـلّ مقوّماتهـا وتاريخهـا وتراثهـا وموروثهـا** وكذلك ما في اللغة العربيّة من حمل معرفيّ وقيم متنوّعة عبر التاريخ ، وما لها من فرادة و أصالة ، وما فيها من أصول ، وما تعنيه وما تستثيره في النفوس من قيم ، هي بمجملها حدود وطن نتجذّر

به ، وندافع عنه .

وعندما نذكر الثقافة العربيّة الإسلاميّة، لانعني بأن نضع العروبة مقابل الإسلام، أو الإسلام مقابل العروبة ، لأنّ هذا تفتيت لكلّ منهما ، وهذه قضيّة مجلوبة علينا . ونعترف . أيضاً . بأنّ الجذر الثقافيّ العربيّ الذي نعنيه يمتدّ إلى ما قبل الجاهليّة . وإنّنا عندما نقول الثقافة العربيّة الإسلاميّة لا نهمل الإضافات التي قدّمها ويقدّمها العرب من أبناء الرسالات السماويّة الأخرى ، فهي حاضرة في أذهاننا كجذر عام نعتمد عليه ، ونعتّز به ، ونعزّز هويتّه وخصوصيّته وحضوره .

4. **أن تتفاعل بالمثاقفة مع الآخرين** ، من خلال تلك الثوابت العامّة . نحن مع المثاقفة دون الانغلاق ، ومع الاعتزاز بالنفس دون تضليل ، ومع التفاعل مع الآخرين دون تقزيم . وفي الوقت نفسه نحن نرفض عربيّاً تبعيّة الثقافة العربيّة لثقافات أخرى ، ونرفض عربيّاً تبعيّة الثقافة للسياسة ، ونؤمن بالتواصل الذي يبقي حضور الآخر ولا ينفيه .

5. **نؤمن بأنّ الخلاص ثقافيّاً وسياسيّاً واقتصاديّاً واجتماعياً يكون قوميّاً أو لايكون،** كنقطة أساسيّة ، أيّ إنّنا نلغي القطريّة كصيغة إعتراضية على القوميّة .

6. النقطة الأخيرة : **نؤمن بأنّ تقدّم المجتمع العربيّ منوط بتقدّم البنى الفرديّة والاجتماعيّة والمدنيّة فيه ، تربويّاً وتعليميّاً وعلميّاً** ، وأنّ بناء الفرد والمؤسّسات بناء سليماً علمياً متوازناً يتيح فرصاً أكثر للخروج من حالة الإحباط والضياع التي نعيشها ، وللخروج من حالة انتهاك

الحقوق والحرّيّات ، وضمور الشعور بالمسؤولية وعدم الاحترام.

لذلك نرى ، مع من يتفق معنا ، في الطغيانيّة أو الدكتاتوريّة حالة سياسية متخلفة لا تتلاءم مع القيم العربيّة والتعاليم الإسلاميّة ، ولا تتفّق مع روح العصر وتطلّعات العرب في المستقبل ، بل هي تشكّل أهم معوّق من معوّقات التقدّم الاجتماعيّ والعلميّ والروحيّ والاقتصادي في الوطن العربيّ .

ولذلك فإنّنا ينبغي أن نقف ضدّها ، وأن نقف ضدّ كلّ أشكال الحكم الاستبدادي أينما وجدت ، حفاظاً على وجودنا وحضورنا وحرّيّتنا .

إنّ هذا يحفظ حقوق الفرد في إطار احترام الشرائع والتشريعات والقوانين بشكل عامّ . وهذا إجمالاً عندما يسود في الوطن العربيّ ، أو يتفّق عليه المثقّفون فإنهم سيعملون ، وهم يعملون منذ عقود ، ولكنّهم سوف يمسكون بهدف واضح ، وبأرضية مشتركة ، وبمنهج عمل يكّون للمثقّف حضوراً في ساحة القرار السياسيّ ، في المساحة الاجتماعيّة ، في المواجهة مع الثقافات الأخرى .

أوّلاً ، أستبعد المستحيل ، وأقول بالممكن والمحتمل . لأنّنا أمّة إذا غلبنا إلى مدى الدهر، فعلينا أن نبقي راية حقّنا مرفوعة . ولنأخذ من عدوّنا درساً : اليهود عملوا ألفي سنة على كذبة اخترعوها فأصبحت تاريخاً ، وأصبحت حقيقة . فلماذا لا نعمل على حقّنا مئة سنة أو مئتي سنة ، ونحن أمّة قادرة على الفعل والأداء .

إن الحرب ليست فقط في إطلاق المدافع والصواريخ ، الحرب الآن مستمرّة على شكل أكثر فتكاً ، وموجهة إلى شبابنا وأجيالنا عن طريق إفسادهم أخلاقيّاً واجتماعيّاً ، بالجنس والأفيون أو بسواهما ... وعندما تتفتّت القيم لا يبقى من يدافع عن أمّته . إنّ الحرب معلنة ومستمرّة ، بأشكال مختلفة .

وعلينا أن نواجهها ، ابتداء من تربية الأطفال ، وانتهاء بالجامعة والمثقّف وبإيجاد الحرّيّة والوحدة ، وبالاعتراف بحقّ الإنسان في ممارسته لحرّيّته كمواطن ، وإيقاف النزاع على الحدود بين أقطار الوطن العربيّ .

ثقافتنا هـي نحـن

ربما يكون البكاء الطويل على الوضع الثقافي العربي هو أحد أسباب تردّي الثقافة لدينا. فما نفع العويل الذي نعيد اجتراره باستمرار ونحن نتابع خطانا الحثيثة باتّجاه تعميق الهوّة القاسية بين مانحن عليه وما نطمح إليه؟!..

علاقة الثقافة بالمجتمع تتضح من خلال تعامل الناس مع المنابر الثقافية المختلفة، ومن خلال موقف قادة المنابر من الناس.

المواطن على امتداد الوطن العربي يتعامل مع المقروء وكأنه حالة (فيروسية) تجلب الفقر والعته لكل من يقترب منها، ولا يرى في المثقّفين (بكسر القاف وتشديدها) سوى مجموعة مرتزقة تعيش في برج عاجي لتنظّر وتمارس تبجّحها وتعاليها على الآخرين.

أما القائمون على الشأن الثقافي، فهم – عموماً وإجمالاً – يتبوأون تلك المراكز لأسباب مختلفة لايشير أيّ منها إلى تميّز ثقافي فيهم. قد يفهمون في كل شيء إلاّ في إدارة علاقة ناجحة مع المثقف والمجتمع. يعدّون المثقف كائنا منتفعاً، ويعدّون الجمهور كتلة غوغائية قد تنفع – في أحسن الأحوال – بوصفها عاملاً شكلانياً يبرز صورة إعلانية معقولة عن النشاطات التي يدّعون رعايتها في منابرهم.

وبعيداً عن كل الأمثلة التي تشرق (أو تُظلم) في ذهني الآن عن حالات ثقافية مستعصية، أوجّه أسئلة مباشرة لكل قارئ مفترَض:

ماالسبب في خسارة الصحف والمجلات الرسمية في كثير من بقاع الوطن العربي؟.

ماالسبب في خواء المراكز الثقافية من الروّاد ؟.

وهل يحتاج التقويم إلى (حدّاد ثقافي) حازم، إذا اعتبرنا الجذر اللغوي للكلمة من ثقّف العود أو ثقّف الرمح بمعنى أنه حسّنه وجعله قابلاً لأداء عمل؟!.

الثقافة ليست خوذة نلبسها فنغدو مثقفين، إنها فعل حضاري متواصل يتّضح من خلال طريقة أدائنا السلام الصباحي، مروراً بأسلوبنا في التعامل مع شارة المرور والحفاظ على النظافة والبيئة وطرائق الحوار، وصولاً إلى تحقيق مضمون الحديث الشريف (إن الله يحب من أحدكم إن عمل عملاً أن يتقنه).

فهل نجد الجرأة في جهة أو شخص يقوم بامتحان عملي لايؤخذ بالشهادات المركونة أو باعتبارات مختلفة لاعلاقة للثقافة بها، وإنما يعمل على (كشف المستور) بغية استعادة سريعة وصحيحة لوضع ثقافي معافى يساعد على تحسين شروط عيشنا – هنا والآن؟!..

الثقافة واستراتيجيات المستقبل

لعلّ الثقافة العربية تواجه اليوم تحدّيات لاسابقة لها، فإلى جانب صراعها مع الصهيونية والنظام العالمي الجديد، هناك السياسة والاقتصاد بما تملكانه من قوة عسكرية ومالية وإعلامية.

ويحدث ذلك في ظل وسائل اتصال هائلة، وأسلحة تدمير شامل، فالقوي يعبر القارات بالكلمة وبالمال وبالسلاح، وهذا يصعّب إمكانية مواجهته.

لقد أمسى الوطن العربي في انعزال وانحطاط بفعل عوامل داخلية وخارجية معاً، فهل تخضع الثقافة العربية للغزو الخارجي والاستبداد الداخلي، أم أنها تقاوم؟

وهل تستطيع أن تواجه التحديات، وكيف يمكنها أن تثبت وتستمر، وما هو مستقبلها في ظل الأوضاع الراهنة؟ وهل هي أسلوب، أم أنها تمتلك أسلوبها الخاص في التعامل مع التراث ومع الغرب؟

وهل هي مسيَّسة أم أنها قادرة على تأسيس ديمقراطية ثقافية تقود السياسة؟

وهل نتحدّث – الآن – عن الثقافة والمثقّف لأن السلطة هي التي دعتنا إلى ذلك راضية أو راضخة، تحت سياط تحولات العالم الجديدة؟ لو كان هذا هو السبب لتسويق بضاعة الكلام على الثقافة، فإننا

لانرجو خيراً مما قد يقال. أمّا إذا كان المثقف – انطلاقاً من وعيه – هو الذي ابتدأ عملية إعادة تأسيس ثقافة عربية موحّدة تواجه تحديات القرن القادم، حينذاك يكون للمسألة شأن آخر. وذلك لأن المثقّف هو الذي ينتج الوعي، وهو الذي تعوّد أن يقتحم الجدران لإيصال ضوء الحقيقة إلى العالم. وهو لايحتاج إلى تحالف السلطات معه، أو إلى توافر الحريات حتى يقول كلمته، بل هو الذي يمارس دوره – بوصفه مثقفاً – بالرغم من غياب الحرية، أو بسبب غيابها.

إنه يهدف إلى توعية الجماهير، ويمكنه أن يفعل ذلك بكل الوسائل الممكنة، مهما تكن ضئيلة، وبالرغم من الظروف القاهرة. لأنه هو المنوط به إمكان تحسين ظروفه وظروف الآخرين. إذ يتعاظم دور المثقف في ظل الاستبداد والتجزئة والتخلف، ولا ينتظر من أحد أن يسمح له بممارسة دوره في التوعية والتطوير، بل إنه ينتزع هذا الحق – الواجب بنفسه.

إن المثقف رسول الحرية إلى الناس، وهو مرسَل إلى الإنسان المطحون لينسّق معه جهود المقهورين لبناء ثقافة عربية موحدة لاتلبث أن تمتد أياديها البيضاء إلى السياسة والاقتصاد.

فإذا قلنا: لاوحدة بلا ثقافة مؤسِّسة لها، ولا حرية بلا ثقافة تبشّر بها وتدافع عنها، ولا ديمقراطية بلا نضال ثقافي يسعى إليها، ولا نهضة بلا ثقافة تشرحها وتدعم قيمها؛ فإننا نقول أيضاً: لاثقافة بغير مثقفين

يدافعون عنها ويعملون على تسييدها واستقلالها واستمرارها عبر التقدم الحضاري، بعيداً عن التقلبات السياسية الآنية، من أجل تحقيق الأهداف المشتركة عربياً وإسلامياً وإنسانياً. وذلك لايتحقق إلا بتكاتف المثقفين لرسم معالم ثقافية عربية مستقبلية لاتقيم قطيعة بينها وبين التراث ولا تهمل المعطيات الحضارية التي تميز العصر.

انطلاقاً من هذه المعطيات جاءت أهمية الندوة الفكرية المنعقدة في الخامس والعشرين من تشرين الثاني عام 1993، في المركز الثقافي العربي بدعوة من فرع اتحاد الكتاب العرب بحلب، التي ناقشت قضايا الثقافة العربية واستراتيجياتها المستقبلية، والتي أعدّ محاورها وأدارها الدكتور نعيم اليافي، وشارك فيها المفكران الأستاذان أنطون مقدسي وعلي عقلة عرسان.

وقائع الندوة (*):

نعيم اليافي

(*) يجدر بنا أن ننتبه إلى أن الندوة شفوية، قمنا بتفريغها من شريط تسجيل غير واضح، واستعنّا على ذلك ببعض الأوراق التي دوّناها أثناء حضور الندوة، وعلى الذاكرة. لذلك أعدنا صياغة مابدا فيها غير واضح، وأفلتت منّا بعض الجمل، فعذراً.

كي نقف على أرض ثابتة نتبيّن عليها مواقع أقدامنا ونخرج منها بنتائج مفيدة عبر حوارنا هذا، لابد لنا من أن نبدأ بالتعريف لتحديد المفهومات حتى نتفق على مانتحدث عنه، ماالثقافة؟ من يقوم بها؟ ماحدودها؟ ماعلاقتها بالتربية وبالتعليم؟ وهل الشعب كله مثقف أم أن الثقافة تقوم بها طليعة محددة لها مواصفات معينة؟ كل ذلك نبدأ به، ويبدأ الأستاذ انطون مقدسي بتعريف الثقافة، أنواعها ومجالاتها، وبأي معنى سنستخدمها الآن.

أنطون مقدسي

إن كلمة ثقافة باللغة العربية قديمة حديثة، وردت عند الجاحظ في مقدمة كتاب الحيوان. أما في اللغة الفرنسية فمعناها الزراعة.ونحن نزرع هنا وهناك لذلك فإنني آخذها بمعنى بناء الإنسان وتكوينه. وللثقافة نوعان: هناك ثقافة متخصصة كأن نقول ثقافة زراعية وثقافة رياضية وصناعية وتقنية... وهناك الثقافة العامة التي تتجاوز حدود التخصص ومجالات الثقافة التخصصية. كما أن للثقافة فسحات كالثقافة العربية أو الثقافة اللاتينية. ولكن كل كلمة تُستهلك بشكل واسع تفقد بعض معالمها ومعانيها، لذا أرى أن نستعمل الثقافة بمعنى بناء تربية الإنسان.

علي عقلة عرسان

في تقديري أن العرب والذين واكبوهم نظروا إلى فعل الثقافة وإلى مفهومها نظرة دقيقة، نسبياً. وإذا كان المفهوم من ثقَّف العود أو ثقّف الرمح بمعنى أنّه حسّنه وجعله قابلاً لأداء عمله، فإنَّ (ثقَّف الإنسان نفسَه) بمعنى أنه أعدّها للأفضل والأعلى والأسمى من المهمات بجهد متواصل يقوم به العقل ويصنعه الوعي وتكتنزه الذاكرة والخبرة البشرية فيصبح قادراً على التعامل مع الطبيعة والحياة بشكل أفضل، فاهماً لقوانينها، إنسانياً بمعنى أنه يعرف حقوقه وحقوق الآخر، ويقوم بواجباته، ويمارس الإبداع، ويستمتع بالحياة في مستوى من السعادة أفضل من ذلك الذي لم يثقَّف، أي لم يُبرَ عوده ولم يُقوَّم بالشكل المطلوب.

ولكن ماهي الثقافة التي نتكلم عليها بمفهومها الشامل ونحن في القرن العشرين؟ هناك من يجتزئ المعنى فيقول إن الثقافة هي مجموع العادات والسمات والتقاليد والمقومات التي تمايز بين أمة وأمة بحيث تصبح هذه القيم والسمات والتقاليد والمقومات هويّة تدل على أمة من الأمم وتمايزها من سواها، سواء مايتصل بأسلوب الاستفادة من المعرفة، أو بأسلوب تحصيل المعرفة أو بأسلوب التعامل مع الحياة ومع الآخر من خلال وعي معرفي معيّن.

وتشمل الثقافة، بحسب (مؤتمر مكسيكو للثقافة) كل الفنون والآداب والعلوم، وكل مايملكه المبدع بما يخدم تقدّم الإنسان ويحقق خصوصية وهويّة شعب من الشعوب. وهذا التنوّع الثقافي، الذي افترضه المعرّف، يغني الحضارة الإنسانية، ويطوّر الثقافة البشرية. ومن دون هذا التنوّع تُصاب الإنسانية بنوع من القحط الثقافي.

ومن هنا فإن دلالة الثقافة تنسحب على كل من يعمل بالحقل المعرفي، ويستفيد منه، ويغنيه، ويتعامل مع المعطى المعرفي ليحسّن المستوى الحضاري، وضمناً المستويات الأدبية والعلمية والفنيّة.

ولا بد – في تقديري – من التفريق بين كلمات حضارة ومدنية وثقافة؛ وإذا كانت الحضارة تشمل الثقافة بشكل عام، فإنّ المدنية تتصل بسلوك أقرب إلى الانضباط ضمن قوانين وأعراف وتقاليد ودلالات تنسحب على من أصبح قادراً على التعامل مع معطيات المدينة والمدنية أكثر من سواه، أما الثقافة فإنها تُغني المدنيّة وتنضوي تحت لواء الحضارة.

وإذا سُئلنا : من هو المثقف؟ نستطيع القول: إنه ذلك الإنسان الذي يعايش مجتمعه ويعاني من أجل تحسين حالة الإنسان في مجتمعه وفي العالم، ويتحسس بضمير حي كُوِّنَ من تداخل المعطى المعرفي مع المعطى الأخلاقي ليصبح – ذلك الإنسان – أقدر على الإحساس بقيمة الآخر وحقوقه وحرياته، وأقدر على التعامل – من

منظور إنساني – مع كل ماتقدّمه الحياة، ومع مايقدّمه مفهوما الخير والشر في صراعهما من أجل البقاء.

إن المثقف ليس هو ذلك المتعلّم الذي يقرأ ويكتب، ولكنه القادر على الاستفادة من المعطى المعرفي في منظور إنساني، وهو القادر على الاستفادة من التجربة الاجتماعية في محيطه ليصنع من ذلك قوام هويّة وخصوصيّة تمايز شعباً عن شعب وأمة عن أمة. ولكنه، في المنظور الأعلى، يرى مشروعية انضواء هذه التجربة المتغيرة أو هذه الخصوصية الثقافية في إطار المنظور الإنساني العام للثقافة التي تُعلي من شأن الإنسان وتحفظ له حقوقه وحرياته ولا تجعل منه سلعة أو أداة للقتل. فهو ذلك المتفوّق باكتشافه لذاته وللآخر وللطبيعة من خلال منظور معرفي مفتوح الأفق يحافظ على حرية في الإبداع وفي تجديد أفق المعرفة ذاته، وبالتالي، يحرص على تواصل الهويات الثقافية المتنامية عبر تعدد معترَف بقيمته لإغناء الحضارة الإنسانية.

نعيم اليافي

سنأخذ من الفاعلية الثقافية مظهريها المتداخلين،المتواشجين، هذان الوجهان اللذان أشار إليهما كلٌّ من الصديقين الكريمين: الوجه التنظيري، والوجه السلوكي. فلنستعرض وجهي التنظير والسلوك اللذين أرى أنهما لايمكن أن يتعارضا، فمن الصعب على المثقف أن ينظِّر ولا يطبّق. إن المثقف تنظيري وسلوكي معاً، ومن خلال ذلك يخدم شعبه

وأمته، ويساهم في إغناء الحضارة. ومن هنا فإن المثقف العضوي الملتزم يختلف كل الاختلاف عن المثقف النظري، فلا ثقافة تُقدَّم في فراغ، وهي تُقدَّم في نسق اجتماعي من أجل هدف أكبر من الخصوصية الفردية.

من التعريفات التي أشير إليها سنأخذ تعريفين للثقافة: الأوّل بناء الإنسان بمعنى أن مهمّة الثقافة أن تبني الإنسان، والتعريف الثاني الذي فصّله الأستاذ علي هو التعددية الثقافية من أجل الدفاع عن خصوصية كل مجتمع. سنقف عند المحور الأوّل، بناء الإنسان: ماالقيم الثقافية التي على المثقف أن يدافع عنها؟ هل هناك قيم ثقافية، أخلاق ثقافية، آفاق ثقافية، يدافع عنها المثقف ويريد أن ينقلها إلى الجمهور؟ وهل تختلف الثقافة في هذه القيم عن ثقافات أخرى تعززها مؤسسات أخرى؟

أنطون مقدسي

المشكلة المطروحة على نطاق البحث منذ بُعيد الحرب العالمية هي العلاقة بين الثقافة العامة والثقافة المتخصصة. إن الثقافة التقنية المتخصصة مهمة في العصر الحديث، ولكن الثقافة العامة هي التي تؤمّن الانسجام بين مختلف التخصصات. إن الإنسان المتخصص في العصر الحديث يحاول أن يحصّل قدراً أكبر من الثقافة العامة، ويحاول أن يطوّر معارفه تبعاً لتطور العصر.

كما أن قصور العلوم والآداب يُعزى إلى قصور في الثقافة العامة، وهذا يدعونا إلى تطوير مناهج التعليم باستمرار. إن المدارس اليوم تعاني من مشكلة، فهي لاتعرف كيف تقيم التوازن بين هذه وتلك، والإنسان العربي يعاني من قصور واضح. وإذا لاحظتم فإن أوروبه، منذ خمسين عاماً إلى الآن، قد بدّلت برامجها التعليمية أكثر من عشرين مرة، وهي في تبدّل دائم لأنّ تقدم العلوم يستلزم تقدّماً في الثقافة العامة. فالمشكلة المطروحة هي علاقة الثقافة العامة بالثقافة المتخصصة، ونحن لانعرف كيف نقيم التوازن بينهما، علماً بأن تقدّم كلّ منهما، مرتبط بتقدم الأخرى.

إن تحصيل الثقافة العامة هو الذي يحقق توازن الإنسان، وآلة التثقيف الأولى هي اللغة القومية لأنها تربط الإنسان بالماضي، وإذا كانت مدروسة بطريقة صحيحة يمكنها أن تفتح أمامه آفاق المستقبل. أما من منطلق الهوية القومية الضيقة المتقوقعة فلا يمكن للإنسان أن يتفاهم مع ثقافات أخرى أو أن يتمثّلها. هذه المشكلة مطروحة في نهاية هذا القرن.

نعيم اليافي

مما أثاره الأستاذ أنطون سنركّز على نقطتين الآن: هذا التلازم بين الثقافة المتخصصة والثقافة بالدلالة العامة، وينتهي إلى أن الإبداع يجب أن يكون عامّاً في كل شيء، ألا يتعارض هذا الطموح مع واقع

الأمة المتخلّف، لأنها تركّز أسلوب التنمية فيها على جانب البحث العلمي، وتهمل – إلى هذه الدرجة أو تلك – إنماء الثقافة العامة؟ هذا أوّلاً، ثم ماالقيم التي تطمح الثقافة أن تحققها بين الجميع؟

علي عقلة عرسان

أودّ أن نتوقّف عند علاقة لنتفحّصها معاً: الثقافة المتخصصة والثقافة العامة، هل هما دائرتان منفصلتان عن بعضهما وعن سواهما، أم أن هناك علاقة بينهما؟

نلاحظ على الواقع: في المجتمعات المتقدمة صناعياً وتقنياً يوجد لدى كثير من الشرائح الاجتماعية ثقافة متخصصة في عمل معين مهني ويتقنها ذلك الشخص المتخصص إتقاناً متفوّقاً، ولكنّه خارج حدود هذا التخصص لايعرف شيئاً، أو لايعي مسؤوليةً ترتّبها الثقافة والوعي على الإنسان، في مجتمع متمدن ومتقدم، حيال البشرية، حيث يرتبط الناس مع بعضهم بالشرط الإنساني والوسط الإنساني حكماً.

هنا أتساءل: الثقافة المتخصصة ذات الدقة المهنية والتي تستند إلى معرفة في مادة التخصص، هل هي فعلاً مؤهّل حقيقي ليُسمَّى الإنسان مثقّفاً بالمعنى الذي ترتّبه مسؤولية أخلاقية واجتماعية فيها تفاعل مع معطيات الإنسانية الشمولية؟ استنتاجي أنه: لا، لسبب بسيط هو أن المجتمعات المتقدمة تقنياً لم تربط ذلك بثقافة عامة من جهة وبعامل نضيفه،وهو هام جداً، ونعني به ربط الثقافة بالأخلاق وبالوعي

المعرفي وبالمسؤولية الإنسانية حيال الآخر. أقول إن تلك الثقافات المتخصصة أو التقنية – ولا أريد أن أسميها ثقافة بالمعنى العام – أدّت إلى قيام مجتمعات تدمّر مقوّمات الحياة البشرية، أي تفسد البيئة من جهة، وتدمّر الآخر بوحشية وتستعبده من جهة ثانية. وحتى لاأكون نظرياً أقول: من الذي يلوّث البيئة والحياة ويهدد مصير البشرية حالياً ؟

أليسوا أولئك الذين اخترعوا القوى التدميرية التي تحار البشرية بالتخلص منها؟ أليست السياسة القائمة على هذا النمط قد استخدمت العلم استخداماً لاأخلاقياً لايحافظ على الطبيعة والإنسان؟

من هنا أتى الفساد في استخدام المعرفة البشرية استخداماً تخصصياً ضيقً لم يراعِ الثقافة العامة، أو لم يراعِ أهمية التطبيقات العملية لها. إذاً، بتقديري، لابد في ربط الثقافة بالتربية وبناء الإنسان من تلازم الثقافة والمعرفة والوعي لاستخدام المعرفة وامتلاك رؤية إنسانية تستند إلى مسؤولية أخلاقية عن الإنسان عموماً. إذن تبقى الثقافة محكومة بتطبيقاتها. من هذا المنظور العام أنتقل إلى المنظور القومي في الوطن العربي. نحن نحتاج الآن إلى تنمية البحث العلمي، لأننا نحتاج إلى الدفاع عن أنفسنا أمام وحشية أصدرتها المعرفة المتخصصة البعيدة عن الثقافة العامة المرتبطة بالوعي، وهذا يستدعي أن لانرتكب أخطاء الآخرين، وإنما نعمل على ربط البحث العلمي باستخدام نتائجه لأغراض محددة. ويستدعي أن لانلغي – بحجة التقدم

العلمي ومعطياته – الأخلاق والعقيدة التي تشعرنا بالمسؤولية حيال أنفسنا وحيال مجتمعنا وحيال الآخر. لأن الأخلاق تستند إلى العقيدة الدينية – مهما تكن الديانة التي ننتمي إليها – وتستند إلى معطى إيماني ينبع من القلب.

ومن تداخل العقل والقلب، الإيمان والعلم، المنطق واستشعار المسؤولية حيال الآخر – بحسب تكوين الإنسان طبيعياً – يمكن أن نحصل على إنسان يستفيد من الثقافة ويدرك مسؤوليتها. لذا يجب أن نعمل على تشجيع البحث العلمي للدفاع عن أنفسنا تقنيّاً، وأن لانتغاضى عن الجانب النظري الثقافي العام المرتبط بالأخلاق، حتى لانرتكب خطأ الاكتفاء بالمعرفة المتخصصة الجزئية التي جعلت الآخرين يفقدون جزءاً كبيراً من تكوينهم الإنساني، حيث غدا الإنسان مجرد برغي في عجلة لايعرف إلاّ حدود ذلك البرغي. إن التخصص الضيق في عمل جزئي يفسد الطبيعة البشرية.

إن الثقافة تخدم الإنسان في الحياة وتعمل على إسعاده، ولم تأتِ للإضرار به وبالأجيال القادمة، فهي متلازمة مع الخير والتقدم، وحتى تكون كذلك لابد من بنائها على الأخلاق، ولا بد من تلازم الثقافة التخصصية مع الثقافة العامة. وفي المجتمع العربي يجب ألاّ ننسى أننا نمتلك ثقافة عربية موحّدة عبر التاريخ، تتمايز من سواها من غير أن تتميّز عنصريّاً.

بل إنها – من خلال خصوصيتها – تغني التنوّع البشري ثقافياً وحضارياً. وهذا غير ماتنادت به ثقافة النازية العرقية، وغير ماتنادي به الصهيونية من تمييز عنصري.

نعيم اليافي

لقد تحدثنا عن الثقافة العامة والثقافة الخاصة، ثم عن ضرورة ربط الثقافة العامة بالأخلاق، وعن أهمية الثقافة العامة، وعن التمايز الثقافي المنفتح، وعن ارتباط الثقافة بالقيم والعودة إلى التراث، وهذا ينقلنا إلى محور التعدديّة الثقافية، وعلاقة التراث بالمعاصرة، والعقل والقلب، فهل هذا تلفيق أم توفيق؟ أرجو أن نميّز بين هذين المفهومين. ولكننا نبدأ بالسؤال:

مامصادر الثقافة العربية؟ هل هي التراث وحده، أو التراث المنفتح على الغرب؟

لقد قرأت منذ اسبوعين كتاباً لمؤلف تونسي يقول فيه: يجب أن نقطع صلتنا بالتراث، لأن التراث هو مأساتنا، نحن أمة مريضة بتراثها. ماردّكم على ذلك: وحبذا لو نسمع رأي الأستاذ أنطون.

أنطون مقدسي

كل من يتكلم العربية مرتبط بالتراث العربي ولا يمكن أن ينفصل عنه. وأنا مع ماقاله الأستاذ علي من تلازم القلب والعقل، فيجب أن

ننظر إلى سيكولوجية الإنسان الواقعية. إن أكبر المثقفين فلاسفة وكثير منهم مؤمنون.

والعلاقة بين الثقافة العامة والثقافة المتخصصة هي مشكلة هذا القرن، والإنسان ليس حاسوباً آلياً، وهذه الثغرة تنبع من كوننا لاننظر نظرة شاملة إلى الكون وهذا بسبب نظامنا التعليمي الحالي. فلا نتمكن من معرفة أن الإنسان يضم في داخله الخير والشر، الجميل والقبيح. ونحن – مع الأسف – دخلنا في آلة النظام السياسي العالمي، وللخروج من هذه الأزمة يجب علينا تطوير نظامنا التعليمي الحالي، لنوقف مد الانضواء بعيداً عن تراثنا، ولا يكون ذلك إلاّ بوضع نصوص التراث أمام طلاّبنا كما هي وبأسلوب كتابتها الفصيح بدون أن نقدّمها من وجهة نظر المعلّم وبلغته. يجب أن نعدّل برامجنا التعليمية التي تختصر المنهاج لتحصيل الشهادات وحسب. إن تراثنا يحتوي على كثير من الملامح المشرقة التي استنار الغرب بها، والأولى بنا أن نستفيد نحن من هذا التراث الثري.

علي عقلة عرسان:

لابد من تلازم العقل والقلب. إن العلم لايتعارض مع الإيمان، والقرآن يحثّنا على أن نتبصّر ويقول: { **يامعشر الجن والإنس إن استطعتُم أن تنفُذُوا من أقطار السموات والأرض فانفُذُوا لاتنفُذُون إلاّ**

بسلطان } [*] السلطان حجّة ومنطق ومعطى علمي واستخدام عقلي. فالقرآن يحثّنا على استخدام العقل، فهل هو يحثّنا – بهذه الحالة – على الكفر؟ هو واثق أننا عندما نتبصّر بذلك نزداد اكتشافاً لوجود قدرة وراء ذلك كله، والقدرة هي قدرة إلهيّة. لكن قدرة العقل هي أن يكتشف ماهو كائن موجود، بينما يحلّق القلب إلى ماوراء العلم والكائن. إن العلم يدعو إلى الإيمان، فمن خلاله ندرك وجود قدرة الله، والإيمان يمنحنا معرفة حدسية هائلة. وأنا لاأقبل نفسي عقلاً بلا مشاعر، أو قلباً بدون عقل، وأرضى بحكمة خلقتني متكاملاً – عقلاً وقلباً. وأريد أن أنهج في الحياة هذا المنهج المتكامل، وهو غير تلفيقي، إنما هو إنساني. ومن هنا أطلّ على التراث والمعاصرة. بالله عليكم، إذا لم أتقن لغتي وأعرف ماحملت، وإذا لم أتعرّف إلى تراثي، كيف يمكن أن أثبت في عالم معاصر؟ أين هويّتي وتاريخي إذاً ؟

وهل كل مافي التراث مرفوض وسيّء؟ وهل يمكن أن نتنكّر له؟

وكيف تتشكل خصوصيتي إذا لم يكن لي من المعطى الثقافي القديم مايميزني وما يجعل نسب المعرفة القديمة، بكل ماحملت، يجري في عروقي ويجعلني شجرة تتلقى ضوء نهار اليوم، ونور الشمس ومعطيات الطبيعة اليوم، لتثبت وهي تنغرس في عمق الأرض وتأخذ من ذلك النسب وتتواصل مع ماهو يومي لتعطي ثمراً نتذوقه اليوم؟ إذا

(*) الرحمن 33/55 .

اجتُثَّت هذه الشجرة من ساقها فهل تبقى شجرة، هل تبقى حيّة، هل تظل تحمل هويتها واسمها ولونها وثمارها؟

بهذا المعنى أريد أن أنظر إلى جذر الثقافة العربي القديم، سواء في الإسلام أو في الجاهلية، أو في الحضارات الأقدم منذ أن ملكنا المعرفة وبدأنا نقدّم صيغة معرفية تتراكم وتنمو. هل كل مافي التراث كتب صفراء تستحق الحرق ولا تخدم الإنسان اليوم؟ من يقول هذا لايعرف التراث. ومن يقول هذا يريد أن يجتثَّ أمة من أصولها. وسأقدم أنموذجاً على ذلك: إن تركيا عندما استبدلت حرف الكتابة فيها عام /1929/م ألغت كل ماكُتب عن تراثها السابق، وفصلت جيلها الجديد عن ماضيه، ولم يعد الجيل الجديد قادراً على التواصل مع التراث إلاّ من خلال الترجمات. إن في ذلك اجتثاثاً للأمة من جذورها. ونحن إذا قررنا إعدام التراث نكون قد خسرنا هويتنا وجذورنا وخصوصياتنا. إن من يطلق تلك الدعوة للانفصال عن التراث ويطالب بإسقاطه، لايريد في الواقع حذف الشعر والأدب من تراثنا، إن هذه القضية يُراد منها أن نهمل كل مايتصل بالعقيدة وما تحمله اللغة من قيم، هذا هو المراد بكل وضوح. وعندما نصل إلى ذلك: من نحن في هذا العالم، وماذا نمثّل؟

نحن نقول: إننا بهويتنا لانتميّز عنصرياً عن الآخرين، ولكننا نتمايز عنهم، ونرتبط معهم بالشرط الإنساني وبالحضارة البشرية. إذاً لماذا هذا الحكم على تراثنا؟

هل رفض الآخرون تراثهم حتى نرفض تراثنا؟ هل ألغى الانكليز شكسبير؟

فلماذا يُراد من العرب ذلك؟ لماذا يحيي اليهود لغة ماتت، وأكل الدهر عليها وشرب، لتصبح لغة ثقافة ولغة حضارة، ونحن نقتل لغة حيّة ؟

إن تراثنا ولغتنا قادران على الصمود، ولغتنا قويّة وقادرة على استيعاب التطور العلمي، وقادرة على تحدي كل اللغات المعاصرة.

نحن تخلّفنا ولم تتخلّف لغتنا، نحن أصبحنا تابعين لثقافة أخرى ونريد أن نتخلّص من قميصنا لنبدو حضاريين.

نعيم اليافي

في الأحوال كلها، لقد كان سؤالي تحريضيّاً لأنني اتُّهمتُ مع الأستاذ علي بأننا من الملفقين، حيث لم يفرّق المتّهِمون بين التلفيق والتوفيق والتكاملية.

لقد أشار الأستاذ أنطون إلى الاستراتيجيات الثقافية، سنعود إلى هذه النقطة بعد قليل، ولكنني أودّ، أوّلاً، أن أتناول جزءاً حيوياً من محاور الندوة، نحن إلى الآن نجرّد في أفكارنا ونتحدّث عن الثقافة في الهواء الطلق.

أريد أن أوجّه سؤالاً محدّداً إلى الأستاذ علي: الثقافة مؤسسة، واقعية أو واهمة، ماعلاقة هذه المؤسسة الثقافية ذات السلطة، أو التي

لاتملك سلطة، في مجتمعنا المتخلف، بمؤسسات أخرى: المؤسسة السياسية، والمؤسسة الأمنية، والمؤسسة الإعلامية؟ هل لهذه المؤسسات غاية واحدة ووسائل واحدة، أم أن للثقافة أفقاً آخر يعارض مفهومات المؤسسات الأخرى؟ هنالك من يقول إن الثقافة حقل دلالي مختلف كل الاختلاف عن الحقل الدلالي الذي تنتمي إليه السياسة والأمن والإعلام السياسي.

الثقافة تريد أن تحاور وهي تؤمن بالحرية وبالديمقراطية. والحد الأدنى من الديمقراطية هو الاعتراف بالآخر، هو أن نستمع إلى الرأي والرأي المعارض؛ في حين أن الأنظمة الحاكمة لاتريد إلاّ أدوات تحميها أو تغسل أدمغة الجماهير بها، كالمؤسستين: الإعلامية والاقتصادية، والمؤسسة الأمنية تحفظ لها الكرسي أو العرش. برأيك أستاذ علي: ماعلاقة الثقافة كسلطة أو مؤسسة بهذه المؤسسات، ونحن نتحدث عن استراتيجياتها، من تبعٌ لمن، من يقود من؟

علي عقلة عرسان

أريد أن أبدأ بالقول إن الثقافة ذات سابقة على السلطة، مثلما هو الإبداع سابق للنقد. وهناك علاقة، لانستطيع أن ننكرها أو أن نتنكّر لها، بين الثقافة والسياسة. ولكن ماأرفضه أو أعترض عليه هو تبعية الثقافة للسياسة، لأنه عندما تقوم علاقة على التبعية فهي تمحو أحد الطرفين أو تجعله مقوداً في رسن. والسلطة في بلدان العالم الثالث وفي

الوطن العربي سلطات لاترحم، تريد تبعاً أو بوّاقين أو مؤيّدين، وإلاّ فهم في الخندق المعادي. وهذا بحد ذاته ضارّ بالسلطة، وضارّ بالثقافة، وضارّ بالمجتمع الذي يستفيد من أداء كلٍّ من السلطة والثقافة.

في تقديري أن الثقافة تتمتع بخصوصية مغايرة لمعطى الإعلام ووسائل الاتصال الإعلامي. فالثقافة أقرب إلى الثبات على المبدئية الأخلاقية وعلى المعطى التاريخي للأمة، أقرب إلى الثبات في المفهومات، أقرب إلى وضوح المعايير وارتباط هذه المعايير بالقيم الأخلاقية والإنسانية، وبالثوابت القومية لأمة من الأمم، بينما الإعلام جهاز متحرّك يضع الرأي العام باتّجاه معيّن، في فترة معينة، لأداء غرض معيّن، ثم يغيّر لافتاته وأهدافه بتغيّر المرحلة أو السياسي أو المزاج أو المصلحة. وإذا أحببنا أن نقرّب الفكرة نقول إن الثقافة تمثّل ماهو استراتيجي في الفكر والمبدأ والرؤية عند الأمة، أمّا الإعلام فيمثّل ماهو تكتيكي مرحلي وقد يتناقض أحياناً مع تطلعات الأمة.

ولذلك أريد أن يكون للمؤسسة الثقافية، أو للثقافة، حضور، وحضورها قد يكون شائكاً، وقد يكون صبّاراً في الحلق، ولكنّه – في النتيجة – يحفظ الأمم. فالسياسة ليست هي كل شيء في المجتمع، وإنما هي في خدمة المجتمع أو في خدمة الأمة.

وعندما تكون هناك معايير عُليا تحكم كلاً من المثقف والسياسي والإعلام وسواهم، وهي معايير تتصل بالوطن وبمبادئه وثوابته وعقائده

وأخلاقياته؛ ينكشف الأداء. فنحن إذن نقيس أداء كلّ منهم بما يقدّمه للأمة.

وعندما يكون لكل منهم مجاله المستقل، يحق لأي منهم أن يعتب على الآخر وأن يقوّمه. أما في حال وجود التبعية، فنحن – كمجتمع – نكون قد ألغينا فعاليات كبيرة، منها الثقافة، وحوّلناها إلى بوق إعلامي. والبوق الإعلامي لايستطيع أن ينقد، ولا يستطيع أن يهدي لرجل السلطة عيوبه على صينية من ذهب ليصحّح. والثقافة عندما تنقد، ليست عدوّاً بالضرورة، وليست معارضة لمجرد المعارضة. وإنصافاً أقول هناك علاقة تشويه – في الوطن العربي – للعلاقة بين الثقافة والسياسة، ولكلٍّ من المثقف والسياسي. وقد ساهم بعض المثقفين المنتفعين بتشويه صورة المثقف في أذهان الناس، وبتشويه الثقافة.

إن المثقف الذي يخيّم على أبواب الحكّام، ليُقبَل بوقاً، يفسد الثقافة، والمثقف الذي يزيّن صورة ديكتاتور أو يصنعها، يفسد الثقافة. ولذلك استسهل الساسة شراء المثقفين، ومن هذا المنطلق: رجل السياسة يملك السلطة ويملك المال، ورجل الثقافة يملك لساناً يريد أن يبيعه، فقُتح سوق الكلام. إن فَتح سوق الكلام هو إفساد لدور الثقافة، وإسهام في إشاعة القطعانية في المجتمع، لأن الثقافة مرتبطة بالوعي وبالتنوير وبالأخلاق وبالحق وبالحرية وبالإنسان، وتدافع عن ذلك كله، وتضع لكلٍّ حدَّه.

وعندما يغيب صوت الثقافة أو يصبح تابعاً أو رهينة أو يسكت عن الحق فإننا نفقد بصيرة وبصراً في المجتمع، وتصبح الطغيانية هي السائدة بأشكال مختلفة، ويصبح الإعلام لسانها.

إن للثقافة درواً كبيراً في تطوير المجتمع وفي إشاعة الديمقراطية فيه، ولكنها لاتستطيع أن تمارس دورها مالم تتمكن من استخدام وسائل الاتصال بحريّة.

إن الأميّة تفتك بما يقرب من (60%) من أبناء شعبنا، والأمية الثقافية تفتك بـ (20%) من الناس، والـ (20%) الباقية هي ذات ثقافة متخصصة أو محدودة، وإذا وُجد بينها قادرون على أداء دور ثقافي، فمنهم من يخاف ومنهم من هو مراقَب بشكل أو بآخر. أمّا من يريد أن يعبّر بحرّية فإنه لايملك الوسائل التي تمكّنه من إيصال رأيه إلى الناس.

إن ذلك كله يجعل وسائل الاتصال، ومنها التلفاز، مدخل أساسي لإيصال آراء المثقف النظيف إلى الجماهير. وإذا لم تتح فرصة للثقافة للإطلال على الجماهير عبر وسائل الاتصال التي تملكها السلطة، فإنها تُحرم من أداء دورها.

إن التواصل مع الناس هدف من أهداف الثقافة، وإلاّ فإنها تتقوقع في برج عاجي. وحتى لو متحت من الأرض فهي تحلّق في فضاء مغلق. ولذلك أقول إن على الثقافة أن تحرر ساحتها، وأن تدرك

خصوصيتها، وأن تلغي تبعيتها، وأن تغلق سوق الكلام، وأن تتبرّأ من الدور غير الإنساني أو غير الأخلاقي الذي يقوم به بعض الناس، والذي يضرّ بالثقافة ويضرّ بالسلطة.

أما رجل السلطة فعندما يكون واعياً عارفاً بدور الثقافة وقيمتها الاجتماعية والتربوية، وعندما يدرك دور الثقافة في التنمية الاقتصادية، وبأنه لايمكن إحداث تنمية من دون وعي؛ عندها سيبذل جهداً كبيراً لدعم الثقافة من أجل التنمية الاقتصادية. وعندها سيكتشف أن الثقافة هي الحقل الحقيقي الذي يوازي حقل الزراعة حيث تخصّب هنا وتخصّب هناك، وتحفظ الأمة وتقودها نحو التقدّم. ولكن متى يفعل رجل السياسة أو السلطة ذلك؟ عندما يكون مخلصاً لأمته وشعبه ورسالته وغاياته، ويريد أن يحقق ذلك. وعندما يخلص لذاته بوعي، لأنه عندما يخلص لذاته بوعي يريد أن يستفيد من كل الوسائل الموجودة في المجتمع لتحسين عهده وتحسين الوضع الاجتماعي فيه، ومن ذلك الثقافة. لكنّ الداء، أو عدم الثقة، ينبع من وقوف رجل الثقافة مجيّراً لأوامر رجل السياسة لتشويه صورة حاكم ليصل اتجاه، أو لتزيين صورة حاكم ليبقى اتجاه. عندها يكون مستأجَراً على نحو ما، أو مؤجِّراً صوته على نحو ما. لذلك لابد أن تتخلص الثقافة من التبعية.

والآن إذا سألنا أنفسنا: من هو رجل السلطة؟

أليس إنساناً منّا ائتمنّاه على شيء فإذا أحسن أداءه فهو الرفيع فينا وإذا اساء يستحق المحاسبة منّا ؟

إذاً لماذا نتراجع ونخاف على أنفسنا وأقواتنا من الجهر بالحقّ؟

إننا بسكوتنا نلغي ذواتنا ونعطي أعناقنا لمن يقوم بذبحنا، وذلك لايكون إلا بسبب غياب الوعي. ودور الثقافة هو أن تغيّر هذا الواقع وأن تعلي من شأن الرجل أو السلطة التي تؤدي أداءً حسناً لأن الثقافة ليست – بالضرورة – اعتراض دائم حتى تبرر وجودها الثقافي، كما فهم ذلك بعض الناس، أي إذا لم تكن معارضاً فأنت لست مثقفاً. هذا تضليل كبير، لأنني أرتبط بالحق ولا أنتزع من الناس خصوصياتها.أنا مثقف إذاً أنا منصف. فإذا ماأنصف حاكم وأدى أداءً حسناً، فلِمَ لاأقول كلمة الحق في هذا؟ هل يجعلني هذا تابعاً؟ .. لا. في هذا المجال، تقول الثقافة مالها وما عليها عندما تخلص لرسالتها وتتخلّص من تبعيّتها. لقد سقطت مقولة العداء المطلق لأي سلطة مهما كانت لأن المجتمع مقبل على إلغاء الدولة والسلطة. هذا لم تثبت صحته، وبالتالي نحن مع السلطة الحسنة، ولا نريد كرجال ننتمي إلى الثقافة أن نأخذ مكاناً من السلطة، بل نريد أن نتعاون معها من أجل مجتمعنا لأداء رسالة معينة.

من هذا المنطلق أقول إنه إذا قام تعاملٌ على أساس من الوعي والمسؤولية بين رجل الثقافة ورجل السياسة، أي بين الثقافة والسلطة،

فإن المنتفع هو الجميع، بما في ذلك المجتمع والحضارة الإنسانية؛ وإذا فسدت هذه العلاقة أو أفسدها، إما رجل الثقافة أو رجل السلطة، فالضرر يعم والطامة على الجميع.

نعيم اليافي

أريد أن أسأل الأستاذ أنطون: أين موقع الثقافة في المجتمع الاستهلاكي؟ هنالك دعوات تقول إن الثقافة ماتت وانحسر مدّها، في الغرب كما في الشرق.

في الغرب كانت للمثقف، في الحداثة الأولى، رسالة، وبدءاً من الثلاثينات وحتى الوقت الحاضر، أصبح المثقف يعيش في برج عاجي بعيداً عن الجمهور. فأين موقع الثقافة بعد أن انصرف عنها الناس إلى لوثة الاقتناء؟

أنطون مقدسي

بالفعل لقد انحسر دور الثقافة نتيجة المد الاستهلاكي... ولكن لاتسألني كيف نتخلّص من هذا الهجوم الاستهلاكي، لأنني لاأعرف الجواب!. في الغرب يوظّف الناس أموالهم، ونحن نهتم بتزيين القصور وتوسيع الأراضي واقتناء الأشياء، ولا أعرف كيف ومتى نتخلّص من هذه الآفة...

نعيم اليافي

لابد للثقافة من حامل لها، فمن الذي يقوم بهذا الدور؟

وما علاقة المثقف بالجمهور، ومن الذي عليه أن يقيم التواصل بينهما، وكيف نعيد الثقة بالثقافة وبدورها في تحسين الوضع الإنساني؟ وما علاقة المثقف بالمثقف وبالسلطة في هذا المجال؟ ثم مامستقبل الثقافة في ظل الوضع العالمي الجديد؟ هي أسئلة مطروحة، والوقت المتاح لايسمح بالإجابة عن كل الأسئلة المتعلقة باستراتيجيات الثقافة. ولكننا نريد أن نتوصّل إلى مرتكزات أساسية يمكن للمثقفين، على امتداد الوطن العربي، أن ينطلقوا منها، عبر صيغة للتعايش، من أجل المواجهات الصعبة القادمة ...

علي عقلة عرسان

إن الاتفاق عبر الحوار هو الذي يصنع للثقافة مستقبلاً أفضل، وبالتالي يعمل على تقدم الوطن العربي. لكن كيف الخلاص وكلّ راعٍ قد اقتطع شليَّة وقال للآخرين: لاتقتربوا مني ولا أقترب منكم؟! من الذي يطرح سؤالاً في هذا المجال؟

أنا أقول: المثقف. ولكن المثقف كيف؟ هل هو خروف ابراهيم؟

هل المثقفون كتلة تحمي بعضها بعضاً؟ هل للثقافة درع من جمهور يحميها؟

هذا ماأريد أن نبحث فيه. لقد قلت إن ضعف الثقافة العربية كان من توزّع المثقفين على خلافية سياسية، من توزع المثقفين على القطرية، وايضاً من فتح سوق الكلام العربي وبيع المواقف. وأيضاً

أقول: إن هيبة الثقافة العربية وحضورها سقطا، أو أن المحصلة كانت أقرب إلى الصفر، لأن جماهير المثقفين كانت تتناحر وتتراشق الكلمات ويشتم بعضها بعضاً ولا تُجمع على ثوابت تفرضها في الساحات الجماهيرية والسياسية والثقافية.

فالتيار الماركسي كان يعادي القومي والقومي يعادي الإسلامي والإسلامي يعادي الليبرالي، لقد كانت كل التيارات متعادية، وكلٌّ يغنّي على ليلاه.

والجمهور الذي يستمع إلى هذه الصنوج ويراها تبجّل ظلماً أو قهراً أو ديكتاتورية فقد مصداقيته بالكلمة أو فقدت الكلمة المصداقية لديه، وأصبح يسمع الثقافة كما يسمع الإعلام. كيف نخرج من هذا الوضع، وما الذي يجمعنا؟ أنا أقول إن للثقافة دوراً، الثقافة يجب أن تحمي ساحتها وأن تقيم الديمقراطية في الوطن العربي. يجب أن تعمل على تجسيد الحرية، وأن تعيد إلى ساحتها الحضور المستقل نسبياً. وأنا قلت إنه لايمكن الفصل بين الثقافة والسياسة، ولكن التبعية هي المرفوضة. وعندي أن الوضع العربي الراهن يشير إلى أن كل التيارات الرئيسة في الوطن العربي لديها استعداد لمراجعة الذات، الماركسي والقومي والإسلامي والليبرالي.

في ظل هذا المناخ، وفي ظل حقائق سياسية تزحف علينا: منها مايقرع الباب بقوة وهو الاعتراف باسرائيل دولة في المنطقة لها حق البقاء والوجود والهيمنة. والصراع العربي الصهيوني محور دام مايقرب من خمسين أو حتى مئة سنة منذ مؤتمر (باغ)، وهو محور رئيس من محاور عمل الثقافة العربية التي عليها أن تتصدى له وأن تنبّه السياسيين ليقاوموا هذا الوجود.

ومنها مايتلصص كانقسام الأقطار العربية إلى معسكرات، وتحديد الحدود من جديد، وعودة الأحلاف، وعودة القوى الخارجية إلى أرض الوطن...

كل هذا يملي على الثقافة واجب مراجعة أسئلة كثيرة.

وللاختصار أقول: إنني لاأريد أن ألغي الاختلاف بين المثقفين، بل ينبغي أن يختلفوا لأن في هذا غنى، ولكنني أريد منهم أن يجمعوا على ثوابت يحفظونها ويحمونها لتتقدّم جهودهم في خدمة الأمة على أرضيّة ملموسة وعلى ثوابت محترمة من الجميع. وهذه الثوابت يمكن أن تحمي ساحتهم، وأيضاً تصون القلعة الأخيرة للدفاع عن الأمة، هي قلعة الثقافة. لأنه إذا وصلت السياسة بأشكال مختلفة إلى حقيقة منطق السياسة (فن الممكن)، والممكن في هذا العصر، بحسب المعطيات والمتغيرات الدولية، هو ضعفنا، فعلى الأقل لنقاوم بالثقافة، ولتبقِ الثقافة الباب مفتوحاً للأمل والعمل في المستقبل على أرضية واحدة. وهذه

الأرضية المشتركة التي يُجمع عليها المثقفون العرب، وينطلقون منها لتثبيت حضورهم وحضور الجماهير وحضور النضال – مستقبلاً – في أذهان الجماهير لتبقى لهذه الأمة كينونة ووجود على امتداد انتشار اللغة العربية في الوطن العربي بعيداً عن حدود وضعها السياسيون؛ هذه النقاط أحدّدها بست وأظن أنها مقبولة من الجميع:

1- الموقف من الصراع العربي الصهيوني: في نظر جبهة المثقفين ينبغي أن يكون صراع وجود مع وجود، وليس نزاعاً على حدود، بمعنى أن الثقافة العربية لاتعترف بحقوق ووجود مستقبل لإسرائيل في الوطن العربي، وترفض التطبيع الثقافي معها، وتكشف رموز هذا التطبيع وتضع له حداً. لأنه إذا غرست بذور في الثقافة وفي النسيج المعرفي والاجتماعي، انتهت القضية، ولكن إذا غرست بالقوة، فهناك مقاومة جسدية تستمر إلى أن تتاح فرصة ما للخلاص.

2- احترام الحرية والمساواة وحقوق المواطنين التي لاتنفصل عن حرية التعبير ولا تقوم إلاّ باحترامها، وكذلك الممارسة الديمقراطية السليمة بحدود وعي نوعي بالواقع وبالخصوصية. وهذا مطلب للمثقفين يجب أن يدافعوا عنه ليحموا الساحة ويحموا الديمقراطية التي فيها الخلاص.

3- الثقافة العربية الإسلامية بكل مقوّماتها وتاريخها وتراثها وموروثها، وكذلك مافي اللغة العربية من حمل معرفي وقيم متنوعة عبر

التاريخ وما لها من فرادة واصالة وما فيها من أصول وما تعنيه وما تستثيره في النفوس من قيم هي بمجملها حدود وطن نتجذّر به وندافع عنه.

وعندما نذكر الثقافة العربية الإسلامية لانعني بأن نضع العروبة مقابل الإسلام أو الإسلام مقابل العروبة، لأن هذا تفتيت لكلّ منهما، وهذه قضية مجلوبة علينا. ونعترف -أيضاً- بأن الجذر الثقافي العربي الذي نعنيه يمتد إلى ماقبل الجاهلية. وإننا عندما نتحدّث عن الثقافة العربية الإسلامية لانهمل الإضافات التي قدّمها ويقدّمها العرب من أبناء الرسالات السماوية الأخرى، فهي حاضرة في أذهاننا كجذر عام نعتمد عليه ونعتزّ به ونعزّز هويّته وخصوصيّته وحضوره.

4- أن نتفاعل بالمثاقفة مع الآخرين من خلال تلك الثوابت العامة. نحن مع المثاقفة دون الانغلاق، ومع الاعتزاز بالنفس دون تضليل، ومع التفاعل مع الآخرين دون تقزيم. وفي الوقت نفسه نحن نرفض عربيّاً تبعية الثقافة العربية لثقافات أخرى، ونرفض عربياً تبعية الثقافة للسياسة، ونؤمن بالتواصل الذي يبقي حضور الآخر ولا ينفيه.

5- نؤمن بأن الخلاص ثقافياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً يكون قومياً أو لايكون، كنقطة أساسية، أي إننا نلغي القطرية كصيغة اعتراضية على القومية.

6- النقطة الأخيرة: نؤمن بأن تقدم المجتمع العربي منوط بتقدم البنى الفردية والاجتماعية والمدنية فيه، تربوياً وتعليمياً وعلمياً، وأن بناء الفرد والمؤسسات بناءً سليماً علمياً متوازناً يتيح فرصاً أكثر للخروج من حالة الإحباط والضياع التي نعيشها، وللخروج من حالة انتهاك الحقوق والحريات وضمور الشعور بالمسؤولية وعدم الاحترام. لذلك نرى، مع من يتّفق معنا، في الطغيانية أو الدكتاتورية حالة سياسية متخلّفة لاتتلاءم مع القيم العربية والتعاليم الإسلامية، ولا تتفق مع روح العصر وتطلعات العرب في المستقبل، بل هي تشكّل أهم معوّق من معوّقات التقدم الاجتماعي والعلمي والروحي والاقتصادي في الوطن العربي. ولذلك فإننا ينبغي أن نقف ضدّها، وأن نقف ضد كل أشكال الحكم الاستبدادي أينما وجدت، حفاظاً على وجودنا وحضورنا وحريتنا.

إن هذا يحفظ حقوق الفرد في إطار احترام الشرائع والتشريعات والقوانين بشكل عام. وهذا إجمالاً عندما يسود في الوطن العربي أو يتّفق عليه المثقّفون فإنهم سيعملون، وهم يعملون منذ عقود، ولكنهم سوف يمسكون بهدف واضح وبأرضية مشتركة وبمنهج عمل يكوّن للمثقف حضوراً في ساحة القرار السياسي، في الساحة الاجتماعية، في المواجهة مع الثقافات الأخرى التي أعلن الأمريكي عنها، وأعلن (بوش) ذلك في خطابه بمجلس (الكونغرس) عندما قال: لنعرف أن العصر القادم هو عصر سيادة القيم الثقافية الأمريكية وسلوكها، وقال أوروبيون

آخرون، من المنهج نفسه، موضّحين مفسّرين: كما شهد القرن الحالي سقوط الماركسية والشيوعية فسوف يشهد القرن القادم انهيار العروبة والإسلام.

وهذا التحدي مطروح على الجميع، لأن الحضور الثقافي هو حضور أمة. والعملية بدأت، وبدأ التآكل الداخلي وحرب العنف في الساحات العربية والإسلامية، وما نراه في (الجزائر – مصر – والساحات العربية والإسلامية الأخرى) هذا الوضع يلقي على المثقفين مسؤولية حقيقية بأن يوفروا جهد العقل والوعي واللسان والقلم ليخدموا الأمة وليقيموا جسور الثقة بين سياسي قد يرفضهم أو قد يخاف منهم، وبين مثقف قد يرفضهم أو قد يعاديهم، ليقيموا أرضية مشتركة نغرس فيها بعض الأشجار الباقية والباسقة. وإلاّ فإننا نغنّي على أجساد أطفالنا، والقادم من الأمور أصعب مما رأيناه حتى الآن.

نعيم اليافي

نفتح حواراً لمدة عشرين دقيقة نظراً لضيق الوقت. ولا مجال للتعليق والمتابعة، لذلك سنكتفي بالأسئلة وبالاستماع إلى أجوبة سريعة عنها.

سؤال: هجرة عقول المثقفين، ألا تؤثّر على تراجع المد الثقافي المطلوب؟

ألا يشكّل ذلك نزيفاً، في الوقت الذي نصرخ فيه بأعلى صوت بعدم السماح لمثقفينا بالهجرة؟ ثم ألا يعدّ ذلك هروباً ؟

أنطون مقدسي

أنا مع المثقفين في هجرتهم، فهم يعانون، ولا يجدون فرصاً لممارسة إبداعاتهم...

علي عقلة عرسان

أتصوّر أن هناك مسؤولية فردية ومسؤولية جماعية ومسؤولية سلطة. الخلاص ليس فردياً، فلا بد من مناخ معقول للعيش، ومناخ معقول للعمل، ولا بد من تلبية حاجات المثقف ليستطيع تطوير نفسه وتطوير مجتمعه. لابد أن تفكر السلطة بتأمين كوادر وأدوات للعمل ومخابر، وتأمين مناخ اجتماعي صحي ليقوم كل إنسان بعمله بالشكل المطلوب. وذلك كفيل باحتواء العقول المفكرة.

أنور عدي

ألا يمكن أن نطلب مؤتمراً ثقافياً على شكل برلمان ثقافي عربي ووضع هذه النقاط الست كمحاور أساسية أو أسس للمثقفين العرب، وهل هناك محاولة لهذا ؟

علي عقلة عرسان

الموضوع فعلاً يأخذ طريقه إلى الطرح على مستويات أوسع، ولكن ضمن دوائر تتسع. وسوف يُطرح بناء على طلب مؤتمر الأدباء

الذي سينعقد في عمان في الشهر القادم. ومع ذلك فإن المثقفين ليسوا الأدباء والشعراء فقط، بل إن العاملين في الحقل الثقافي مشمولون أيضاً وعلى مستوى الوطن العربي.

سؤال : هل الأمة القوية سياسياً هي التي تنشر ثقافتها على المستوى العالمي؟ أي هل السياسة هي التي تنشر الثقافة؟

علي عقلة عرسان

ابن خلدون قال قديماً إن المغلوب يقلّد الغالب في كل شيء، والسياسة – وحدها – لاتصنع قوة أمة، ولكنها تساعد. فالقوة العامة هي قوة شعب بكل معطياته الثقافية والسياسية والاقتصادية... تختم هذه القوى بخبرة سياسية، وحنكة سياسية، وتوظّف لرفع شأن الأمة.

السياسي بلا شعب وبلا قوة وبلا ثقافة لايفعل المعجزات. هناك علاقة بين السياسة وتوظيف القدرة، بين السياسة وقيادة أمة، بين السياسة والتأسيس لقوة أمة، سواء ببناء قاعدة اقتصادية أو ببناء تربية سليمة للإنسان وخوض الطريق الصحيح للبناء. وأذكركم بفعل سياسي أمريكي:

في الستينات عندما أطلق الاتحاد السوفييتي أول قمر اصطناعي، أرسل بشراً إلى القمر؛ دقّ (كيندي) ناقوس الخطر في أمريكا، وبدأ بإعادة النظر في التعليم بمراحله المختلفة، وقطف الثمار بعد ذلك الرؤساء التالون.

فالقضية تبدأ بتكوين الإنسان تكويناً علمياً حقيقياً ومتين الارتباط بالأمة وبأهدافها، لأن هذا الإنسان هو الذي سيبني ويحارب ويبحث وينمّي ليرفع من شأن أمته، وهو بحاجة إلى سياسي يوظّف تلك المعطيات ولا يدمّرها. الرأي قبل شجاعة الشجعان، ولكن أيضاً الرأي يحتاج إلى شجاعة ومقوّمات.

سؤال

كما قلت فعلاً نحن نغنّي على أجساد أطفالنا، ألا يجدر بنا أن نعدّ أبناءنا لتربية سليمة تنمّي قدراتهم وتجعلهم يعرفون حقوقهم؟ وهل يمكن تحقيق ذلك في ظل الوضع الراهن؟

علي عقلة عرسان

أوّلاً، أستبعد المستحيل وأقول بالممكن والمحتمل. لأننا أمة إذا غُلبنا إلى مدى الدهر، فعلينا أن نبقي راية حقّنا مرفوعة. ولنأخذ من عدوّنا درساً: اليهود عملوا في ألفي سنة على كذبة اخترعوها فأصبحت تاريخاً وأصبحت حقيقة. فلماذا لانعمل على حقّنا مئة سنة أو مئتي سنة ونحن أمة قادرة على الفعل والأداء. وعندما أقول إننا نغنّي على أجساد أطفالنا، فحقيقةٌ أننا نفعل هذا في دوائر ضيقة اليوم، ولكننا سنفعله في دوائر أوسع غداً. في كل يوم تسمعون، وأصبحت عادة كما نتناول الفطور وكما نشرب القهوة وكما نذهب إلى العمل، أنه قُتِل كذا وجُرِح كذا، وإذا بقينا لانصغي إلى نداء الواجب، ونستسلم لمقولات

السلام التي تراوغ اسرائيل بشأنها؛ فإننا سنستمر في الغناء على أجساد أطفالنا ونحن نتقاتل فيما بيننا.

هذه حقيقة، وهذه قنبلة أقوى من القنبلة النووية. وأعتقد أن اليهود أيضاً يؤسسون لشيء آخر جديد هو مايمكن تسميته (حرب بلا دموع) بمعنى أنهم يربّون انكشارية جديدة ليقاتلوا بها، وليبقى أبناؤنا دون الذبح، ويذبحوننا نحن. وكلٌّ سيأخذ دوره إذا بقينا نتفرّج على المأساة.

إن الحرب ليست فقط في إطلاق المدافع والصواريخ، الحرب الآن مستمرة على شكل أكثر فتكاً، وموجهة إلى شبابنا وأجيالنا عن طريق إفسادهم أخلاقياً واجتماعياً، بالجنس أو بالأفيون أو بسواها... وعندما تتفتت القيم لايبقى من يدافع عن امته. إن الحرب معلنة ومستمرة بأشكال مختلفة، وعلينا أن نواجهها ابتداءً من تربية الأطفال وانتهاءً بالجامعة والمثقف، وبإيجاد الحرية والوحدة، وبالاعتراف بحق الإنسان في ممارسته لحريته كمواطن، وإيقاف النزاع على الحدود بين أقطار الوطن العربي.

نعيم اليافي

الأسئلة كثيرة ويجب أن نضع حدّاً لها، سنستمع الآن إلى السؤال الأخير من الأخ محمد جمال طحان.

سؤالي

هناك سؤالان: الأول موجّه للأستاذ علي: مادور اتحاد الكتاب العرب في تسييد الثقافة واستقلالها؟ أما الأستاذ أنطون – مع مأخذي على قوله أن الإنسان العربي في قصور – فسؤالي له هو : لقد وضع الأستاذ أنطون كتاباً في الفلسفة للمرحلة الثانوية منذ ربع قرن لم يتغيّر إلى الآن، لِمَ لايعمل على تغييره مادام يطالب بضرورة تطوير التعليم العربي؟ أو لماذا لايسحب الكتاب ويترك الآخرين ليعملوا على تطوير المنهاج إذا كان الأمر ليس بيده، خاصة وقد حدثت تغيرات كبيرة منذ ذلك الوقت إلى الآن؟

علي عقلة عرسان

أعتقد أن اتحاد الكتاب العرب يقوم، بشكل أو بآخر، بعمل له صلة بالسياسة ثم بالثقافة (من خلال الثقافة)؟ ويحاول جادّاً وجاهداً أن يحافظ على دور الثقافة واستقلاليتها، وعلى حضورها في مجالاتها. وقد لاتبدو لكم هذه المواجهة، أو هذه القضية، أو هذا الصراع، أو هذا التوجّه؛ جليًّا. لأن هذا الأمر يتم بأشكال مختلفة، ونمارسه ونحن نؤمن بأن لاتحاد الكتاب العرب، كتنظيم، دوراً، ليس هو الدور الإعلامي الذي تكلمت عنه، ولا هو دور التبعية. وقلنا إن ذلك هو رسالة تخدم أمتنا وتخدم ثوابتها وتخدم الواعي من السلط، في وطننا العربي، لدور

الثقافة ولدور السلطة. ونحن نمارس هذا، أحياناً نُفهم وأحياناً لانُفهم، وأحياناً يأكلنا دود الخل الذي هو منّا وفينا.

أمّا قضية القصور فأنا فهمت من الأستاذ أنطون أن القصور هو بمعنى التقصير وليس هو قصور خَلقي، ولذلك لم أتعرّض لهذه الكلمة.

أنطون مقدسي

أقصد تأخّر الإنسان العربي. واتحاد الكتاب العرب هو فسحة للمحافظة على الثقافة وعلى دور المثقف، وهو منبر للكتّاب للإدلاء بآرائهم بالحرية الممكنة. أما الكتاب فقد طلبت تغييره... وبعد جهد اجتمع بعض أساتذة الفلسفة... وحين وصلنا إلى الصفحة /200/ قالوا: قفوا ... فنحن نمتحن الطلاب من الجلد إلى الجلد... والبرنامج لايحتمل أكثر من ذلك... ثم لن أقول أكثر من ذلك... دعنا نتجنب المنزلقات ... ونحن نحاول على كل حال!.

نعيم اليافي

أذكر كلمة للأستاذ أنطون مقدسي دائماً كان يرددها على مسامعنا: إذا أردت أن تكون مثقّفاً فعضَّ على إصبعك وناضل.

2
الديمقراطية

وللديمقراطية سمات

ظهرت في الآونة الأخيرة سلسلة من الكتب، بعضها يعيد قراءة الإسلام قراءة عصرية جديدة، وبعضها يهاجم الإسلام، وأخرى تدحض الفكر الإسلامي. وأذكر منها: آيات شيطانية لسلمان رشدي، والكتاب والقرآن لمحمد شحرور، والإسلام في الأسر للصادق النيهوم.

وقد اختلفت وجهات نظر من قرؤوها حولها، حتّى إن بعض الناس قد أبدوا فيها آراءهم قبل قراءتها. وفي لقاء لي مع أحد علماء الدين في حلب أبدى امتعاضه من تلك الكتب، واستغرب كيف تسمح دولة إسلامية بإشاعة مثل تلك الأفكار فيها. ولكنني تساءلت أمامه عن فلسفة بعض الدول في منعها، وما مبرّر ذلك عندها؟ فعدّل من جلسته وقال: إنّها تفسد عقول الشاب وتسيء إلى الإسلام. حينذاك عدت بذاكرتي إلى سقراط الذي اتّهمه مجلس الشعب في ديمقراطية أثينا بإفساد عقول الشباب وإنكار الآلهة التي يعبدونها. فهل كان سقراط محقّاً، أم أن ديمقراطية أثينا الفذّة هي (المصيبة)؟

في القرن الرابع قبل الميلاد، ونزولاً عند رغبة محاكميه، تناول سقراط السمّ راضياً، ولكنَّ أفكاره بقيت متداوَلة بين شباب أثينا، وامتدّ فعلها حتّى الآن.

أمّا اليوم **فإن الكتب الممنوعة هي الكتب الأكثر تداولاً بين القرّاء** من الكتب التي تسمح بها سلطاتهم السياسية والدينية والثقافية. فلماذا نمنع في العَلَن مانسمح بتداوله في السر؟

ثم سألت الأستاذ الفاضل – وأنا أحترمه فعلاً – هل تجد مسوَّغاً لحكومة ما أن تمنع كتاباً دينياً تراه أنت راقياً ومفيداً ؟

أجاب: لايجوز لها ذلك بكل تأكيد. فقلت له: لماذا إذن نعطي السلطات – أيّاً كان شكلها – مسوّغات المنع حين نصدر بياناً دينياً بأن هذا الكتاب ممنوع التداول لأنَّه يتعدّى على الإسلام أو المسلمين، ألن تجد القوى الضاغطة – حينئذٍ – مبرّرات لنفسها لتمنع أيَّ كتاب تظنّ أنه يضرّ بالمصلحة الوطنية أو القومية أو الثقافية أو الدينية، أو حتّى بممارساتها التعسّفية للسلطات الممنوحة لها؟!

إنَّ منع حريّة الرأي، كمنع حريّة التعبير، كمنع حريّة التفكير، كمنع حريّة التنفّس؛ يجب أن يكون هو – وحده – الممنوع.

الكتاب ليس قنبلة ولا بندقية، إنّه رأي وحسب.

فإذا كان الفكر الإسلامي صحيحاً، وإذا كان الرأي السائد صائباً، وإذا كانت السلطة ديمقراطيّة؛ لن يهمّ أيَّ من تلك الجهات أن تواجه النقد. بل على العكس، إنّها ترى في أيّ نقد يُوَجَّه إليها فرصة، إمّا لتوضيح وجهة نظرها لتُفهَم فهماً صحيحاً، أو لمحاولة تصحيح مسارها

إذا كانت تسعى فعلاً إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ولا بُدَّ لمن يُعنى بقراءة كتاب من أن يُعنى بقراءة ماكُتب من نقد حوله.

لا ياصديقي، ليس في القرن الواحد والعشرين بمسوَّغ لنا أن نعيش جاهلية من حاكم سقراط وجاليليو وعلي عبدالرزاق وسواهم، وهم كثيرون.

وبدلاً من أن تمنع الفكر من ممارسة دوره، مادام في إطار الفكر وحسب، حاول تقويمه، ناقشه، **اترك له حريّة أن يقول مايشاء، وقل أنت ماتراه صحيحاً**، ولا يصحّ إلاّ الصحيح في نهاية المطاف.

ألا ترى بأن الأرض قد أثبتت كرويّتها بالرغم من معارضة العلماء ورجال الكنيسة والقائمين على السلطة السياسية؟ وبالمقابل فقد سقط كثير من آراء داروين وفرويد.

إنّ في مصادرتنا فكر الآخرين، تبريراً لهم ليصادروا علينا حريّة التفكير والتعبير. فليكن لنا من رحابة الصدر، مانريده من الآخرين ليصغوا إلينا.

وربما يكون هذا هو الحرف الأوّل في أبجدية الديمقراطيّة المبتغاة.

الديمقراطيّة أوّلاً

إنّ غياب الديمقراطية من الاتحاد السوفييتي هو العامل الأوّل في سقوطه. حيث لم تكن هناك وجهة نظر خارج السلطة السياسية، أمّا الآخر فمهمَّش ولا يملك إلاّ الانصياع لأوامر الحكومة ونواهيها من دون أن يشاركها في صنع مصيره.

لقد عمل ملايين العمّال في تزيين الأنفاق بأثمن الثريّات وأكثرها إضاءة، وهم حفاة لايملكون سوى كسرة خبز وكأس من الفودكا الرخيصة، عملوا بجد، ومات المئون منهم في حَفر تلك الأنفاق على أمل غد مشرق. تحمّلوا التقشّف والعذاب صامتين تحت سطوة ديكتاتورية البروليتاريا التي يعملون باسمها.

ولم يذهب جهدهم هباءً، لقد أثمرت مزروعاتهم دولةً عظمى، تملك العلم والتقنيّة الرفيعة، تملك الأسلحة النووية، وتضم تحت جناحها بعض دول العالم المتخلّف. وماذا بعد؟

سقط الاتحد السوفييتي، نثرت رياح الدكتاتورية كلَّ مازرعوه.

هل باع غورباتشوف بلاده؟

هل اندفعت الصهيونية بكل ثقلها وراء ذلك؟

هل كان للمخابرات وشبكة التجسّس الأمريكية دور في ذلك؟

نعم.. ولكنّ **الشيء الأساسي الذي ضرب العملاق، هو شيء من داخله.** إنّه غياب الديمقراطية لم يسمح الكرملين لسواه بالكلام.

إنّ الرتبة العسكرية والحزبية هي التي كانت تتكلّم، في حين لم يكن يُسمح للمثقف إلا الإشادة بعَظَمة النظام.

فهل ترانا نتعلّم من التاريخ حتى لايعيد التاريخ نفسه مرّتين؟

إنه تساؤل فحسب. أمّا السؤال الذي سأبدأ بالإجابة عنه هو سؤال الدكتور حسن صعب: " متى نتحوّل من صناعة الكلمات إلى صناعة الأشياء؟" أجيب: بعد أن نصبح قادرين على نشر الكلمات التي نصنعها ونشيعها حتى تصبح فاعلة.

وإجابتي هذه توضّح أن حسب صعب أكثر تفاؤلاً مني، لماذا ؟

لأننا في العالم الثالث /النامي/ المتخلّف/ النائم **مازلنا نفصّل الكلام بما يتناسب ورغبة السلطات التي نخضع لها**، مما يُفقدنا ثقة الناس بنا، فلا يغدو لكلامنا أيّ أثر فاعل؛ حيث نكون مخيّرين بين الصمت أو التحوّل إلى أُجَراء للسلطة القائمة.

ولهذا لم نزل نصنع الكلمات، ونصنعها بأسلوب رديء، لأنّه لايُسمح لسواها بالانتشار. وفي افتتاحية ملحق "الأسبوع الأدبي" الشهري، وتحت عنوان " المثقّف والمتغيّرات"، يعزو الدكتور علي عقلة عرسان سبب ذلك إلى شيوع الاستبداد بقوله: " إن غياب الديمقراطية في الوطن العربي سبب رئيس من أسباب التخلّف وتراجع مكانة الإنسان العلمية والعملية " فكيف يمكن صنع التقدّم في ظلّ بيئة تحارب الإبداع والمبدعين؟

إن ذلك لايكون إلاّ بالحوار الديمقراطي الذي بقي مؤجَّلاً حتى الآن، فما السبب في تأجيله؟. **هناك تقصير مزدوج: من السلطة ومن المثقّفين،** وكلاهما مُفرَز من قِبل مجتمع متخلّف لم تتسنَّ له محاكمة نفسه ليعيد التفكير في معتقداته وأساليبه القديمة. ولأن **التغيير يبدأ من الفكر،** من الثقافة التي تحمل عبء تطوير المجتمع ونقده، ولا تكتفي بنقد السلطة السياسية وحسب، لأن إدانة السلطة الحاكمة تعني إدانة للمثقف الذي ينضوي تحت لوائها أو يهادنها أو يمتنع عن نقدها. كما أن على المثقف ألاّ يحمّل السلطة السياسية وحدها مسؤولية التخلف من غير أن يدين نفسه ويلاحظ تقصيره أيضاً. ومن البديهي أن إدراك الواقع المتخلّف، من دون القدرة على نقده، لايؤدّي إلى أيّ تقدّم. لذلك يبدأ رئيس اتحاد الكتاب العرب بالنداء: " إنني أدعو إلى حوار"، ويريده حواراً شاملاً على أرض الوطن العربي الكبير، حواراً لايمنع من إقامته مانع. ويطالب نفسه وسواه بإجرائه وبالإصرار عليه، قائلاً: " ولأنبذ كلَّ مايعوق ذلك الحوار أو يمسخه أو يشلّه". فهل تراها تستجيب أطراف الحوار الأخرى لهذا النداء، لتبدأ خطوة أولى حقيقية على طريق الديمقراطية؟

وهل يستطيع المثقّف حقّاً، في بلدان العالم الثالث عموماً، وفي كثير من الأقطار العربية خصوصاً، أن ينبذ مَنْ أو ما يعوق الحوار في النظم الدكتاتورية الصريحة؟

وهل يستطيع أن ينبذ مَنْ أو ما يمسخه في النظم التي تدّعي الديمقراطية؟ وهل يستطيع أن ينبذ من أو ما يشلّه من مؤسسات الاستلاب التي تدعم النظم المتفسّخة وتعمل لحسابها لقاء تبادل مصالح مأجورة ؟

وكيف يمكن إزاحة القهر وتحرير المقهورين في مواجهة نظم لاتفتأ تبدّل استراتيجياتها كلّما استدعت ضرورة بقائها ذلك، مستندة إلى المثقّف الأجير؟

إنّ الدعوة إلى الحوار دعوة إلى الديمقراطية، ولكن ماهو موقف نظم دول العالم الثالث من الديمقراطية – الحوار؟

إنّ حكّام تلك النظم وزبانيتهم يرون أن الديمقراطية مصطلح غربي أنشأته الرأسمالية بوساطة بورجوازييها وأحزابهم، وإقامتها في مجتمع ما يتطلّب إحداث تطوّر مشابه لما حدث في الغرب. أمّا بلدان الشرق / العرب/ المسلمين، فإن أوضاعها مختلفة، فهي لم تزل تعاني من تخلّف الوعي والتقنيّة، ولم تزل تعاني من التجزئة والحروب الطائفية التي يعززها الاستعمار. وهذه البلدان تحتاج إلى التنمية أوّلاً، كما تحتاج إلى تعزيز الوطنية، وهذا لايحدث إلاّ عبر تكثيف الجهود، وتجميد الحريّات، وبدء العمل. لذلك فإنّ استعارة الديمقراطية – في مرحلة البناء – مضرّة بالتطور المنشود. وعبر هذه الايديولوجية

التسويغيّة التي تبرّر العنف، لصالح التنمية، **صودرت الحريّات بحجّة أن الديمقراطية لاتصلح للتنمية.**

ولكن ماالذي حدث؟

لم تُمارَس الديمقراطية، ولم تنجَز التنمية. بل على العكس، فقد ساعد الاستبداد على تعزيز التخلّف، لأنه لم يسمح للمثقف – صاحب الاختصاص – بالكلام. لقد عانى الاتحاد السوفييتي من مصادرة الحرية، وتقدّم بالإكراه، ولكنّه سرعان ماانهار، لأنّ الاستمرار بالتقدم أمر غير ممكن – في القرن الحادي والعشرين – من دون حريّة.

أمّا دول العالم الثالث فإنّها حافظت على الاثنين معاً: التخلّف والاستبداد، فلا هي تقدّمت، ولا هي تمتّعت بالحريّة. وبعض تلك الدول – ومنها الوطن العربي المجزَّأ ضمن دويلات متشرذمة – فقد أدخلت – بإلحاح من جماهيرها – هيكلاً مزيّفاً للديمقراطية، بغية الحفاظ على مظهرها الحضاري الذي تدّعيه بوسائلها الإعلامية التي تعلن عن تقدّم مطّرد وازدهار مستمر، ثم بدأت بممارسة القمع باسم الديمقراطية والتقدّم، أو كما يسميه أديب اسحق: " الاستبداد في الديمقراطية " .

وقد ساعدت الدول الاستعمارية الجديدة النظمَ المقنَّعة لتضمن مزيداً من تخلف الدول النامية التي يرهقها الاستبداد، وكي تحقّق المزيد من الهيمنة عليها وتؤكّد تبعيّتها. لقد وظّفت الدول العظمى حكومات العالم الثالث لصالح مخطّطاتها، وهي تعمل على إبقائها مادامت

تستفيد من موارد بلدانها، سواء أكان ذلك عن طريق نهب ثرواتها وموادها الأوليّة، أم كان عن طريق خلق سوق استهلاكية لتصريف بضائعها، أم كان عن طريق ترويج سوق السلاح. ولهذا كانت وما تزال تعمل على بثّ الفتن لقيام حروب أهلية، وحروب بين الأشقاء، وحروب بين الدول التي تلمح فيها بوادر تقدّم قادم. وتخرج الدول العظمى، في النهاية، مستفيدة وحدها، بوساطة إيهام المتقاتلين أنّها تساند أحدهم – على أن يكون الأغنى والأضعف قوّة – مما يدفع بنظام أحد الخصوم لإباحة دولته أمام من يمنحه السلاح ويظلّله بظلّه.

وإذا توخّينا الموضوعية نلاحظ أن بعض تلك النظم أراد التخلّص من هيمنة الاستعمار وحبائله، ولكنّه فشل لسببين: الأوّل، خوفه من سقوطه إذا ماسُحب عنه الدعم الخارجي. والثاني، عدم استعانته بأهل الاختصاص من مواطنيه، مكتفياً بخبرة الأجنبي على صعيد التقنيّة، وبأهل الثقة على صعيد السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية والعسكرية. واستعراض سريع للفئة الحاكمة في العراق كفيل بإثبات ذلك، حيث لن نجد وظيفة مهمة وفاعلة – سياسياً أو ثقافياً أو عسكرياً – مسندة إلى شخص لايمتّ إلى رئيس النظام العراقي، شخصياً، بصلة. وقِس على ذلك في بلدان عربية وأفريقية كثيرة.

فمن الذي يدعو أو يسمح بالدعوة إلى الحوار؟

ومن الذي يقبل أو لايقبل الجلوس إلى طاولة الحوار؟

من الذي يوجّه الثقافة، ومن الذي يدعمها حين تناصره، ثم يوقف عنها الدعم – في أحسن الأحوال – ليجعلها تنهار؟ إنها النظم السياسية. والنظام السياسي لايمكنه أن يسمح بذلك الحوار أو يدعو إليه أو يرعاه مالم يتمتّع بحدّ أدنى من سعة الأفق ليدرك المخاطر المحدقة بالعالم الثالث، ووطننا العربي – للأسف – ينتمي إليه، وكذلك النظم القائمة عليه.

والنظم العربية التي يمكنها أن تستوعب النداء إلى الحوار على امتداد الوطن العربي، وتدعمه، وتوسّع مداه، وتشترك فيه على مستوى المثقفين العرب، وتبيحه من دون خطوط حمراء أو صفراء، ومن دون أن تضع أسماء أصحابه أو المشاركين فيه على القائمة السوداء، ومن دون أن تمنع انتشاره، ومن دون أن تمنع المثقف – أيّ مثقف – من إبداء رأيه في مايراه يصبّ في مصلحة الوطن. والنظم العربية التي ترتضي أن تستخدم (عربسات) بشكل نافع، لمرة واحدة على الأقل، ليتم الحوار عبره بين الملوك والرؤساء والأمراء والقادة والحكّام العرب، وبين المثقفين العرب، وبين المثقفين والحكام العرب؛ النظم العربية التي تسمح بذلك أو تسعى إليه، هي النظم – الوحيدة – التي تبرهن على سعة أفقها، وهي الوحيدة التي ترغب في الإصلاح وتسعى إليه، وهي – الوحيدة – التي تتصف بالتسامح، وهي – الوحيدة – التي تكتب لنفسها البقاء، وتضمن أن تدخل التاريخ من باب الذين أسهموا في بناء

الحضارة البشرية، لا في هدمها، لأنّها تكون قد استوعبت أن العالم يتغيّر، وأنّه { **ماكان ربّك ليهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون** } .

فهل يبدأ الآن هذا الحوار؟

تاج بلا سلطة

ماجدوى الكتابة إذا كان الرقيب الذي نحمله في داخلنا أقسى وأكثر إرهاباً من ذلك الذي ندّعي أنه يراقب حركاتنا وسكناتنا للإيقاع بنا؟

لم يعد ذلك الذي يراقب النصوص مخيفاً بالشكل الذي نتوهّمه، لأنه – مثلنا – يدرك أن مانصرّح به لايعدو أن يكون تنفيساً عن أحزاننا على وطن يعاني من ضغوط كثيرة تمثّل قمّتها قوى خارجية تحاول تنمية عداءاتنا بيننا كي نمسي حاملين وحوشنا في داخلنا وماضين إلى حيث لاندري.

نحن – المثقفين – بتنا نتسقّط عثرات أشباهنا، أو يتسقّط أشباهنا عثراتنا محاولين إقناع ذوي الفعل بأننا فاسدون مفسدون. ولم نعد قادرين إلاّ على مراقبة انزوائنا ونحن نحلم برفع دعوى على هيئة الأمم المتحدة بسبب تقاعسها عن المطالبة بتنفيذ قراراتها، وأخرى على بعض الجهات بسبب إهمالها في مسألتي البيئة والحفاظ على التراث.

ماالذي نستطيع الاستمرار في متابعته :

نصف البلد تنعم بمخالفات متعدّدة من كل الأشكال والأنواع.. منها مايؤثر على أسس المباني، ومنها مايؤثّر على البيئة فيزيدها تلوّثاً.. ومنها ماينشر السموم بين أبنائنا وذوينا..

المرور لايعبأ بالمخالفات ولا بالضجيج.. مئات المركبات تنشر خلفها سرطاناً مرئيّاً يلتفح بالسواد.. وعشرات تحمل طابع وقود وتستعمل آخر... الأبواق تصمّ الآذان وتكاد تصيبنا بالجنون.. ومبانٍ كثيرة تعاني من سوء الصرف الصحي فتتجمّع الأقذار في الأقبية ويضطر سكّانها إلى استعمال طرائق بدائية للتخلّص منها خوفاً على مبانيهم من الانهيار... البلدية ليس لديها القدرة على تغطية تكاليف تجديد المجاري كي تجاري التوسّع السكّاني الجديد..

المرور لايستطيع أن يوظّف لكل مركبة شرطيّاً يراقبها.. ولا لكل شرطي شرطياً ليراقب استقامته...

التموين ليس لديه العدد الكافي ليقمع الغش والاحتكار والتلاعب بالأسعار...

التربية لايمكنها أن تركّب ضميراً لكلّ معلّم .. والمعلم لايكفيه الراتب مما يضطره إلى القيام بعمل آخر يحصّل منه الدخل الأساسي، مما يجعله يهمّش العمل التربوي، فيذهب إليه بنصف صحو وربع وعي وبكثير من الاستهتار وانعدام الهمّة. وإلاّ فإنه يعمل بجدٍّ ويعاني.

لكلٍّ همومه ومشاغله ومسوّغات فساده أو ثوابت استقامته. دعونا نبدأ من هنا، من ركن الصحافة الذي يُفترض أنه ركن أساسي في شرح هموم المواطنين، ومنبر آلامهم وآمالهم. إذا كان الكاتب وطنياً صادقاً ينبري لتعرية الفساد ورسم معالم آفاق التطوير المبتغاة، ويمتلك أسلوباً

راقياً أو معقولاً في خطابه؛ فما الذي يمنع من منحه هامشاً واسعاً من الحرية كي يساهم في بناء حضارة الأمة ؟! ..

لاشيء يدوم، وتبقى ذاكرة الأمة حافلة برافعي ألويتها نحو المجد، فمن ينس العُمَرين وصلاح الدين والمأمون وسيف الدولة وسواهم على صعيد الذين يصنعون القرار الصائب بعيداً عن البصاصين وأبي لهب وأبي جهل والحجاج.

ماجدوى الكتابة إذا لم تمتلك جرأة المكاشفة كي تحرّك شيئاً ما في دواخلنا وفي عقولنا؟!..

ماجدوى الفعل القولي الساكن الذي لايهمس لنا بمحبة لكي يدلّنا على أخطائنا وثغراتنا لنعمل على تجاوزها.

أناشدك أيها العالم الثالثي أن تعلن عن يوم الصراحة العالمي.. يوم بلا رقابة يسمح لي بالقول: إنني أحب بلدي، وأحب كل من فيه.. وأتمنى على بعض المسؤولين الذين يتلذذون بفعل (التطنيش) ويرمون أخطاءهم على سواهم... ويتذمّرون... ويتساءلون عن سرّ تأخّرنا عن ركب الحضارة المعاصرة، ويتجاهلون وضوح الإجابة حتى في ليلة يشتد فيها الخسوف... أتمنى عليهم أن يفتحوا سجلاً سرّياً خاصّاً بهم.. يراجعون فيه مواقفهم.. يحاكمون أنفسهم.. يصدرون عنهم العفو العام... ثم يقررون أن يستقيموا – هنا والآن – بمساعدة صاحبة الجلالة التي تحاول أن تمارس دورها في كشف الفساد والمفسدين.

وبداية البدايات تكون بإعادة التاج إلى السلطة الرابعة التي يعمل فيها المحررون وأيديهم على قلوبهم خوفاً من خطأ غير مقصود قد يودي بهم إلى حيث لاشمس ولا هواء .

لقد أثبتت الحضارات المتوالية عبر العصور أنها لايمكن أن توجد في محيط لاحريّة فيه. دعونا نتكاشف بحرية كاملة لنقوّم اعوجاجنا ثم نكتشف أن حوار الحريات أكثر متعة من الحوار الذي يقوم بين السيد والعبد، لأن هذا الأخير يخفي مايخشى على رأسه من البوح به، مما يجعل الأمور تبقى على ماهي عليه، بل تتفاقم من سيّئ إلى أسوأ.

من منّا يمكنه الادّعاء بأنه أكثر وطنية من سواه؟

وما دمنا – جميعاً – نحاول تحسين أسلوب عيشنا – هنا والآن – فإن أفعالنا وحدها هي التي تنبي عن صدق مانقول.

سلطة الثقافة وثقافة السلطة

إنّ التغيّر الذي يحدث في العالم لايعنيني إلاّ بقدر مايعنيه لي، وهو لايعني لي الشيء الكثير. وإنّما الذي يؤرّقني هو تكاتف الأحداث الخارجية المتقلّبة مع باقي السلطات التي تعصرني لأتحوّل إلى شيء قابل للتكوين بالشكل الذي يريدني عليه أصحابها. والسلطات التي تؤطّرني هي أربع رئيسة: تبدأ من الاستلاب الذي يتوسّل الايديولوجية أو الدين أو المعرفة أو التربية ليحاصرني فكرياً، ويرسم لي مايجب عليَّ أن أعرفه، وما ينبغي لي جهله؛ ويصدر عن فرد أو مجموعة تتمثّل في هيئة تمتلك زمام الفكر، وتوزّع منه ماتشاء، على من تشاء، بقدر ماتشاء. وهي – الآن – نسق فئوي ينسف رؤاي القومية، ويحرص على الوحدة الوطنية التي يرأسها، مستبيحاً كلّ الوسائل المؤديّة لتحقيق غاياته، بما في ذلك تحويلي إلى أداة للتبشير بسداد رأيه، وصحة رؤيته الناضجة، وصواب مواقفه الاستراتيجية المبدئية، وروعة رؤاه الاستشرافية التي مافتئت تتقلّب من مظلّة إلى مظلّة، حتّى لم أعد قادراً على الوقوف تحت الشمس المحرقة، أو العواصف الصحرائية العاتية، أو المطر الغاضب؛ من دون حماية. ولم تعد لي ثوابت، منطلَقاً ومنهجاً وغاية. وأنّى لي ذلك وهو يتحكّم بعقول الناس، عن طريق وسائل الإعلام، وسلطة البحث والتربية والتعليم، ومالكي زمام الإرشاد

الديني؛ متبنّياً مذهباً متقلّباً هو ضد تفكير مواطنيه، ومدّعياً امتلاك ثقافة واسعة.

ولكنّ الواضح هو **أن النظم في دول العالم الثالث هي بدون ثقافة**، لأنّ الثقافة تقتضي من المثقف أن يجعل للثقافة سلطة في الدولة التي ينتمي إليها. **فعندما تكون للثقافة سلطة، يكون للنظام ثقافة.** وعندما تُهان الثقافة ويفقد المثقّف حريّته؛ ندرك أن النظام الذي يهينها، بسلبها الحرية والفاعلية والقرار، فإنما يفعل ذلك، لأنّه يفتقر إليها ضمن هيكله التنظيمي، ولا يملك إلاّ قشورها.

والسلطة الثانية هي **سلطة استغلاليّة** تعمل على تجويعي لأستلهم عظَمَتها من حاجتي إلى عظْمَتها، متوسّلة حاجتي المالية وثراءها أداة لتطويعي، حيث يمكن لمجموعة ما أن تستغل المجتمع عن طريق الاستئثار بالثروة، وتشتري الفقراء اللاهثين خلف قوت يومهم. وهي – الآن – نسق فئوي يوزّع ثروة الأمّة على ممتلكي نياصيه، ويرمي الفتات لمؤيّديه على حساب مواطنيه المتعَبين.

أمّا السلطة الثالثة فهي **الاستعمار** الذي نسمّيه اليوم **النظام العالمي الجديد**، محاولين التأقلم وإيّاه بدعوى ضرورة أخذ المتغيرات الدولية بعين الاعتبار.

ولكن، من الذي أجبرني على الاستظلال بالمجلس السوفييتي الأعلى أو بالبيت الأبيض، ومن الذي يدفعني – الآن – لإعادة

الاستظلال والبحث عن مظلّة جديدة، ناسياً أنّ التخلّف في جوهره اعتماد على الآخرين؟ ومن يخبرني بأهميّة التمسّك بأمل السلام بعد أن جعلني أعاني من ألم الاستسلام المحارِب ؟

من صوّر الاحتلال انتصاراً، والهزائم خططاً، والتقلّب سياسة، والآن يسمّي الفجيعة تأقلماً مع الوضع الجديد؟ إنّه النسق الفئوي عينه، يتمسّك بكل مايملكه من معرفة وثروة وقوّة، بما يرى أنّه في صالحه.

والسلطة الرابعة هي صاحبة القوّة والسلعة والعمل والقانون، تملك الفكر والمال والقوّة، تفرض الطاعة وتحدّد الزاوية الوحيدة التي يمكنني النظر من خلالها، وتحوّلني إلى رقم حسابي وحسب. تمنحني العمل أو تمنعه عنّي بقدر ماأعبّر عن حسن النيّة في التبشير بها، تمارس سياسة الكرم معي أو إمساك الطعام عنّي لتحافظ على هيمنتها في داخلي. وتقول لي من عليّ أن أحب، ومن عليّ أن أكره، تعلّمني من هم اعدائي ومن هم أصدقائي، وقد تقلب العدو صديقاً، والصديق عدوّاً، وفي الأحوال كلها عليّ الانصياع إلي ماتراه هي صواباً من دون أن أُتعب نفسي في التفكير، فهي ترى عنّي وتسمع عنّي وتفكّر عنّي وتتحمّل جهد الوعي حفاظاً على راحة عقلي.

توجّهني يميناً أو يساراً ، باتجاه الشمال أو الجنوب أو الغرب، بحسب الجهة التي تدعمها لتبقيها. وتستخدم لغة زئبقية حين تخاطبني لتخفي خيانتها لذاتها وللآخرين.

فمن أحارب إذاً ؟

أنا مع من أو ضد من ؟

من معي ومن ضدّي ؟

وهل عليّ أن أغيّر اعتقاداتي الثابتة بالعروبة والإسلام وحريّة الإنسان في كل زمان ومكان، فكريّا وسياسيّاً واقتصادياً؛ من أجل الضرورة الطارئة للمرحلة الراهنة ؟

هل أضيّع الثابت من أجل المتحوّل، فأحافظ على لقمتي وتجوالي في سجن كبير يحدد أطر إدراكي؟

ما المثقف وما السلطة وما المتغيرات الطارئة؟

وهل يمكنني القبول بتجسير الفجوة بين المثقف والأمير، حين تبدأ العملية بمبادرة من الأمير وتجري بقبوله ورضاه، وحين يجسّرها بحدودٍ من صنعه؟

متى أمكن التصالح بين المفكّر والسياسي من دون أن ينطوي المفكر تحت جناح السياسي بشكل مشين؟

متى كان من الممكن أن تأمن ليلى الذئب من غير أن تستسلم لأحلامها الرومانسية، أو تحمل سلاحاً يخافه؟

لِمَ عليَّ أن أرضي الأمير، ولا يحاول هو أن ينال رضائي؟

إنّ الفجـوة / الهـوّة / الـوادي لاتتجسّـر إلاّ عنـدما تصـبح لـدى المثقف القدرة على إزاحة الأمير الذي يتلاعب بمصائر الناس متمسّكاً بجهله المعانِد.

وهل يمكن للسلطة أن تهادن مالم تجد أمامها سلطة أقوى؟

ومتـى عُقد سلم بين طرفين لم يكونا على القدر نفسه من القوّة، ولم يكن ذلك إذعاناً تفوح منه رائحة الرضوخ؟

أعـرف أن إضـراب جـامعي القمامـة لأسـبوع واحـد كفيـل بوضـع المدينة على كفّ عفريت. ولديّ قناعة بأن **احتجاج المثقفين لأسبوع واحد كفيل بفرض آرائهم على أيّ سلطة** كائنة من كانت. ولكن هل يتّفق المثقفون على الإصرار لإجبار الأمير على عقد اتّفاق لتجسير الهوّة بينهما وهما على قدر واحد من القوّة الفاعلة؟

وهل يمكن للمثقف، الذي يدين استبداد السلطة، أن يدين تنكّره للتسامح الفكري وحريـة الرأي، بحيث لو أنـه احتلّ موقعاً فـي جدار السلطة يمتنع عن ممارسة القمع، الذي يمارسه الكثيرون بحجّة الحرص على الوحدة الوطنيـة فـي مواجهـة التهديدات الخارجيـة، وهم فـي الواقـع لايريـدون سـوى الحـرص علـى مصـالحهم، وعلـى فـرض آرائهـم التـي لايرون سواها صواباً؟ وهل تبقى الديمقراطية لديه تعني الشيء نفسه عندما كان خارج السلطة، أم أنها تلبس ثياباً جديدة تبعاً للموقع الذي يقف المثقف عليه؟ فإذا استطاع المثقف استعمال أساليب ديمقراطية

لتحقيق الديمقراطية وهو في موقع سلطوي، وإذا تطابق وعيه مع ممارسته؛ حينذاك فقط يمكنني أن أقوّم السلطة بصدق من غير أن أخاف على رأسي من سيف السلطان.

وإلاّ فإنّ القطيعة مستمرّة، **ولن أسمح للسلطة بتدجيني** لأتحوّل إلى واعظ السلطان، أو لألعب دور الوسيط بين السلطة والجماهير التي تثق بي؛ **ولن أتاجر، ولن أستقيل، ولن أتنازل عن سلطة الثقافة لأتحوّل إلى مثقف السلطة**، ولن أبدّل السيف بالقلم. فلتملك السلطة السلاح والمال، ولأكتفي بامتلاك الرأي وشجاعة التحدي. **ولئن ملكت هي إطلاق النار، فإنني أملك تلقّي الرصاص واقفاً**.

أمّا إذا جلست إلى طاولة حوار متساوي الأطراف، فإنني سأفتح قلبي بحبّ وتفهّم ولست أدري **لماذا تخاف السلطة من المثقف وهو لايملك إلاّ الكلمة**.. فهو لايحاربها.. بل يريد وطناً جميلاً بعيداً عن الاحتلال والاستغلال والاستلاب والاستبداد.. خالياً من العنف.. خالياً من بندقية توجّه إلى قلم لايخون.

من أجل حوار ديمقراطي بين المثقّفين
بين ديمقراطية الثقافة وثقافة الديمقراطية

للديمقراطية أوجه متعدّدة لعلّ أهمها ومن أولوياتها هو الوجه الثقافي. الديمقراطية بهذا الوجه هي الحوار.. إمكانية إجراء الحوار.. فتح الأبواب كافة أمام الجميع للاشتراك في الحوار وتبادل الرأي. والحوار الحقيقي ليس بأن تدع الآخر يقول وجهة نظره فحسب، بل أن يتمكّن من تنفيذها أيضاً. ولا ريب في أنّه لايمكن أن يتم الحوار إلاّ عندما تتساوى الأطراف المتحاورة. وهذا يعيدنا إلى وجوب توافر الوجهين الآخَرين للديمقراطية: السياسة، والاقتصاد. إنّ الديمقراطية الفكرية حوار عقلاني بين الحريات، إلاّ أن هذا الحوار يجب ألاّ يتحوّل إلى صراعات ايديولوجية، فيتحدث كل طرف من مفاهيم جاهزة مسبقاً تنطلق من قوالب يجري تفصيل الأشياء عليها.

والديمقراطية الفكرية تعني السماح للآخر بالتفكير وفق ماينا سبه، وتبنّي مايراه صحيحاً، والمناقشة فيه. ولا يخرج عن ذلك وجوب نشر التعليم كي يتكامل تحقيق الوجه الفكري للديمقراطية، لأنّ الإحجام عن (فضلاً عن منع) نشر العلم لايقل استبداداً عن توجيهه وفق منظور ايديولوجي مقنّن.

في الحقيقة إنّ غياب احد أوجه الديمقراطية يعني تشويهها، وبالتالي، تزييفها ومن ثمّ إفراغها من المضمون. وربما أمكن، حتّى نسدّ الطريق على أيّ سوء تفاهم محتمَل، تسمية هذه الديمقراطية (بإطلاق)

بالديمقراطية الاجتماعية، بالمشاركة الاجتماعية، التي تحتوي في داخلها الوجوه جميعها: الاقتصادي، والفكري، والسياسي. المتضمّنة جميع التفاصيل الداخلية تحت أيّ وجه من الوجوه. إنّ الديمقراطية، مثل الحرية، تكاملها ضمان أساسي من ضمانات تحقّقها.

إلاّ أن هذا الفهم يبقى ناقصاً مالم ندرك العلاقة الجدلية في التساوق بين كلّ من الحرية والديمقراطية، فكلّما تقدمت إحداهما، ازدادت فرص الأخرى للتقدم إلى الأمام. من هنا يمكن القول إن الديمقراطية هي طريق الحرية السياسية، ولا يمكن تحقيق الديمقراطية مالم تُنتزع الحريّة السياسية من براثن المستبدين، وكل قيد للحاكم يشكّل خطوة على طريق حرية المحكوم.

وكما يردّد معظم المفكّرين، يتبين النظام الديمقراطي من سواه من أنّ التغيير في النظام الديمقراطي لأجهزة الحكم ليس بحاجة إلى انقلاب. لأنّ الديمقراطية تسمح، ضمن مبادئها، بالتغيير إذا وافق عليه الشعب. وكلّ نظام لايسمح بالتغيير، في السلطات السياسية، شرعياً وبطرائق سلمية، يكون نظاماً استبدادياً. إنّ الديمقراطية ليست مجرد دساتير مكتوبة لاحياة فيها، فكثير من أنظمة الحكم المطبّقة عمليّاً، في مختلف البلدان، لاتعكس الطراز السياسي المضمّن في الدساتير، لأنّها تبقي على التمييز بين الحاكم والمحكوم. من هذا المنطلق تظهر شرعية تزاوج الديمقراطية والمساواة. وتتوضح فكرة أنّ التغيير عملية تتطلب تبديلاً في المفاهيم والعلاقات والأهداف، فضلاً عن التحوّل في النظام السياسي. إنّ السياسي يحاول أدلجة المجتمع ليسوّغ ممارساته، أمّا

الفكر فهو وحده القادر على فضح مناوراته أمام المجتمع – المصدر الحقيقي للتغيير. (ونحن عندما نرفض أن نخلّ بميزان حياتنا الطبيعية العادية بانغماسنا في دوّامة السياسة، وفي تخلّينا عن السلطة إلى آخرين، فإنّنا نستيقظ ذات يوم لنجد أن أولئك الذين ائتمناهم عليها قد قطعوا شوطاً بعيداً نحو تقويض تلك "الحياة الطبيعية العادية " التي خشينا من قطع مجراها) [1].

إننا، في الواقع، نتحمّل الكثير من الشرور من أجل تجنّب إزالتها، فنترك السياسة لمن نسمّيهم (بالسياسيين) وكأنّ الأمر لايعنينا في شيء. على حين علينا أن ندرك وفرة الوسائل التي تعيننا على محاربة الاستغلال والطغيان، بما أُتيح لنا من قدرة على التفاهم والتكتّل. والديمقراطية في جوهرها هي هذا التجمّع المتفاهم على احترام الإنسان، ومن ثَمّ التعاون على تحقيق الإنسانية في كل شخص، والاعتراف باستقلاليته. وهذا، بدوره، يساعد المجتمع على قبول التطوّر والإبداع، ويساعد على فتح إمكانات الإنسان إلى حدّها الأقصى لإحراز التقدّم مع إبقاء المجال مفتوحاً لكل جديد؛ من أجل مزيد من الديمقراطيّة. إنّ الديمقراطية ليست أمراً ناجزاً ، أو نظاماً مقنّناً يمكن إقامته إلى الأبد؛ إنّها عمل متواصل وفق نهج معيّن. والديمقراطية هي هذا المنهج الذي لايغلق الأبواب على نتائجه دون التجديد الدؤوب. ولا يمكن – مهما تكن الأحوال – أن تقتصر الديمقراطية على نظام معيّن ضمن مؤسسات، إنّها أيضاً عادات. يقول بالانديه: " الديمقراطية هي طريقة

---

(1) يُنظر: سدني هوك، **البطل في التاريخ**، ص 34.

لتشغيل السياسة ولممارسة السياسة بشكل أكثر احتراماً للفرد والتعددية ومطاليب الفرد في الحرية ومساهمته في اتّخاذ القرارات...لكن الديمقراطية مكتسب تاريخي ضخم جداً، وينبغي على المجتمع أن يفتتحه بمشقّة بعد مسار طويل. إنّها عبارة عن عملية تاريخية طويلة. ولا أعتقد أنّ بالإمكان فرضها بقرار من فوق. هذا شيء مستحيل. ينبغي أن تُعاش من الداخل وبدءاً من قواعد المجتمع"[1]. وإذا جاز لنا أن نعلّق على هذا النص وأن نستخلص مالاحظناه مما سبق، فإننا نقول: إنّ الديمقراطية ليست أسلوباً لممارسة السياسة وحسب، ولكنها طريقة لعيش الإنسان في المجتمع كلّه، بما يتضمنه ذلك من علاقات فكرية واقتصادية وسياسية. إنها منهج أو بوصلة يتمكّن الإنسان، بامتلاكها من السير بخطى واثقة نحو تجاوز ذاته باستمرار. إنّها أسلوب حياة مبني على المشاركة العادلة الحرّة للجميع، مصدره وحافظه ومصبّه المجتمع.

وهي – نظرياً – من حيث الوجه المطبقة فيه، ديمقراطية: سياسية واقتصادية وفكرية. لكنّها – عمليّاً – لايمكن أن تُجزّأ، فإمّا أن تكون – بكلّ وجوهها – وإمّا أن لاتكون. وهي ليست أمراً ناجزاً، إنّها فعل مستمر تتضمن حركته الداخلية سعياً متواصلاً نحو تحقيقه.

---

(1) جورج بالانديه "السلطة والحداثة " **في الفكر العربي المعاصر**، حوار معه أجراه هاشم صالح، عدد (41)، ص 25.

قوانين لحماية الذئب

ماالذي يدفع بنا إلى عالم الوهم والرؤى الحالمة؟

إنها الإنكسارات المزمنة التي تُورث من يحيا بشعوره قلقاً أبدياً.

وتعزّز الخيبةَ الأسئلةُ اللانهائية التي تبحث عن أجوبة من غير جدوى، واللاءات التي تواجهنا كجدران الرعب كلما رغبت الروح أو الجسد في موضوع من العالم الخارجي. هل يكون الحلم هرباً من واقع لانرغب في مواجهته، أم أنه ملاذ من واقع لامعقول؟

إن من يتأمل نفسه جيداً يراها في حرب بين الغرائز والقيم، ويراها محكومة سياسياً واقتصاديا واجتماعياً وفكرياً، وليس لها من حرية الاختيار إلا الموت قهراً أو اللجوء إلى واقع متخيّل، فيه قليل من الحرية، وبرهة من العدل. وصرخة من المساواة.

لهذا، وبهذا، ومن هذا يتشكّل عالم الوهم كعالم يمكن أن يُعاش. وإذا كانت المعرفة فضيلة في زمن الحرية، فإنّ الجهل فضيلة في زمن يلعن فيه الشهوانيون عُباد الشهوات. وتصبح لحظتئذٍ الرغبة في جهل مانجهله، ومالا نجهله، راحة للمتعبين. ومن ذلك رغبتنا في أن لانعلم كيف يُثاب المرتشون، ويُقمع من يطالب بزيادة أجره. وهكذا قُلبت الموازين وأمسى القانون كلمة حق أريد بها باطل. يحمي الذئاب من أنامل الضعفاء.

لقد تحوّلت حقوق الإنسان إلى حق الانصياع أو الموت، وحق النفاق أو الجوع، وحق الظلم أو الاحتيال، وحق السجود أو السجن، وحق الذل أو الألم... وانحصرت حرّيته بين أن يكون قاتلاً أو مقتولاً، ولا ثالث لهما.

أما الحقوق والحريات المدوّنة في وثائق حقوق الإنسان وفي الدساتير، وفي بيانات جمعيات الرفق بالحيوان، فهي مدونة للتزيين وكأنها موثّقة للإشارة إلى أن ماهو مكتوب لاعلاقة لنا به.. تماماً كما تدوّن ذكرياتنا كي ننساها.

أمّا نحن العرب فقد انتهينا من تلك الترّهات، وإنما نكتبها في دساتيرنا تذكيراً للأجيال القادمة بما كنا عليه من رغد.

فنحن نمتلك الحرية ونملكها، ولنا كامل الحق في التفكير والتعبير والممارسة. ولدينا مقوّمات العيش الحر الكريم. ونعيش في استقرار نفسي واجتماعي واقتصادي، إذ نتحلى بالتقدم المادي فضلاً عن التقدم الروحي والقيم الدينية الرفيعة. وبهذا نفوق مايُسمّى بالعالم المتقدم الذي يغرق في المادية ويفتقر إلى الأخلاق، ولا يتمثل قيم الخير والحق والجمال.

أما الديمقراطية عندنا فهي لكل مواطن، وبحسب فهمه إياها: فلنا حق الانتخاب والترشيح والتصويت وقول الحق عند السلطان الجائر، ولنا الحق في الموت على يديه أيضاً. وبهذا نسبق ديمقراطية أوروبا

الغربية والشرقية والشمالية، ونخلّفها في جنوبنا مع مثيلتها الأميركية التي تقتتل فيها الأحزاب، وتكلف حملاتها الانتخابية مليارات الأوراق الخضراء، ثم تنتهي بأن يفوز مرشحوهم بعضوية مجلس الشعب بنسبة خمسين أو ستين بالمئة على أكثر تقدير.

أما نحن، فمن دون صراع، ومن دون تكاليف، ومن دون تزييف، ومن دون قسر أو إكراه، يفوز مرشّحنا بنسبة لاتقل عن تسع وتسعين بالمئة بأي حال. إنها الوحدة الوطنية والتلاحم الوطني (من اللحم).

إننا نأكل الطعام نفسه، ونشرب من نهر واحد، وندرس المنهاج نفسه، ونُضرب بالسياط ذاتها، فمن أين تأتي المعارضة إذاً ؟

نحن لانرغب بتسنّم العرش، ولا نستعمل الوسائل الشريرة لاستلام المناصب، لأننا ندرك أن "السلطة مفسدة" ، كما قال مونتسكيو، ونعلم تمام العلم أن المعارض إنسان لم يجد له حصة في بقرة الحكم، فراح يفتش عن عظام القردة معلناً أن البقرة لم تُذبح على الطريقة الإسلامية. لهذا نحن لانرغب لابالبقرة ولا بالعظام.

صحيح أن لدى بعضنا أحزاباً متعددة، ولكن برامجها واحدة، وأهدافها واحدة، وأسلوبها واحد، وتنتمي كلها إلى أب واحد، فأصلها واحد، وآمالها واحدة، وتعبد إلهاً واحداً. لهذا نتقدم باستمرار، ولهذا تتوالى انتصاراتنا، ولهذا لانتغيّر.

إن مبادئنا ثابتة، وقيمنا ثابتة، وفكرنا ثابت، ولهذا – كنا وما نزال وسنبقى – { **خير أمة أُخرجت للناس** }. فإذا تغيّرت الأحزاب وتبدّلت أشكال الحكم في العالم من حولنا، وتجددت أشكال الاقتصاد، فذلك لأن الأوروبيين على خطأ منذ البداية، ولم يهتدوا إلى وضع صيغة نهائية للكون والحياة والحكم والاقتصاد والتفكير والإنسان...

وربما للسبب نفسه نبقى رافعين شعارات: التحرير والوحدة والحرية، ونحرص على استمرارها، لأنها إذا تحققت سقطت، وهذا يعني أن شعاراتنا كانت زائفة وليست أبدية ولا نهائية، وهذا يخالف فلسفتنا الثابتة والنهائية والأبدية.

وربما للسبب نفسه نحرص على أن نبقى مصنّفين من دول العالم الثالث أو الرابع أو السابع – مع أننا متقدمون ثقافياً وعلمياً وصناعياً ومالياً، فخرّيجونا وواردانتا وديوننا ومشكلاتنا تزداد يوماً بعد يوم – ولكنّ تغيير المواقف والمواقع ليس من شيمنا.

لقد قلنا منذ الخلافة الراشدية – وما زلنا قائلين – إن أسلوبنا في الحكم من أفضل الأساليب، بل الأسلوب الوحيد السليم، وكذلك فعلنا في فترة الأمويين والعباسيين والمتوكلين والمتواكلين. وكذلك نفعل في فترة العسكريين والفئويين والملكيين والجمهوريين والجماهيريين والمتجمهرين، فنحن عند كلامنا باقون.

ماذا نريد أكثر من ذلك؟ ننفّذ وصية أحد فلاسفة الصين (شانج شاو) فنلهو بما يهتم به الناس ونهتم بما يلهون به. فنحن نأكل ونشرب ونلبس ونتكلم وننتخب وننتحب ونعمل و" نحلم ".

يبدو أنني ذهبت في الحلم بعيداً، وقد يخيل لأحد أنني دخلت في عالم الهذيان. ولكنني إذا كنت أهذي فهل يمكن لأي مواطن أن يقول إن شيئاً مما قلته غير صحيح، من غير أن يخاف الحقيقة التي نتنفسها أربعين مرة في الدقيقة عبر وسائل الاعلام المنتشرة أكثر من الرغيف؟ هل يستطيع أحد القول إن عالمنا العربي (بل وطننا العربي) ليس بخير، وإنه لايعاني من فرط حريته، ومن وجع الديمقراطية الملفوفة بلافتات يمكنها أن تكسو سكانه شتاءين قارسين على أقل تقدير؟

وهكذا نجد أننا (لا) نعيش الازدواجية في الفكر وفي السلوك وفي السياسة. ولكنني أستغرب. لِمَ إذاً كلّ هذا التذمّر الذي يبديه بعض إخواننا من حياته على أرض الوطن!

ألا ينبغي لنا أن نستحي من التنكّر لنعم أولي الأمر المحدثين (بكسر الدال، وفتحها، ثم بكسرها وفتحها مع التشديد، وبالقراءات كلّها).

ألا ينبغي لنا أن نقف – هنا والآن – شاهدين على العصر، وشهداء له مردّدين: نحن بخير.. اللهم فاشهد؟! ...

حاذروا الانصياع

ماالــذي يعنيــه أن أمــنح الخيــر للآخــرين، وأن أعطــيهم أفضــل إمكاناتي؟ إن هذا لايعني سوى أنني أعطي ذاتي – في الآن نفسه – وبقدرٍ أكبر، ماأرى أنني أستحقه من التقدير. إنني أؤكد قيمتي بما أقوم به من خير. إن الإنسان، أبداً، لايمكن أن يتجاهل ذاته في أيّ عملية من عمليات الفعل، لأنه (هو) الذي يفعل الخير... أو الشر.

وهو – لاسواه – الذي يريد مايريده، مهما تكن الظروف المحيطة به قاسية. ومهما يحاول، أو نحاول أن نضفي دواعي مشيئته على الآخرين، أو نعزو أسباب اختياره إلى المحيط الذي يمثّل سلطة طاغية لاراد لأوامرها، لأنها مهما غالت في عنتها وتعسّفها، فلن نستطيع تبرير عثراته بها.

إن تلك المحاولة في جعل الآخرين يتحمّلون أوزار أخطائنا، محاولة فاشلة، وكأننا – بذلك – ننفي حريتنا التي هي بمنزلة المحور الحقيقي لحياتنا الداخلية التي تشكّل إحدى نقاط الارتكاز الأساسية في الفعل المتبادل بين الداخل والخارج في التعامل مع الكون. إن الإنسان إذا ارتضى لنفسه أن يعيش أداةً في يد الغير.. بحجّة أنه فرد ضعيف أمام قوى الطبيعة، وفي مواجهة ضغوط الجموع، فهو – حينذاك – يخدع

نفسه بوهم القوى الخارجية، ويستسلم لسهولة الانقياد.

صحيح أنه بذلك يقوم بفعل، ولكنه بفعل سلبي، فعل منفعل، لافعل فاعل، فعل لايختلف في جوهره عن ردة الفعل المنعكسة عند الحيوان، وإن اختلفت بالدرجة. ولكن إنسانية الإنسان تقتضي منه أن يعدّ نفسه القوّة الحقيقية الوحيدة التي تفصل في مصيرها بنفسها، وتفعل ماتريده حقاً، وما تراه صواباً، وتكفّ عمّا لايناسب إرادتها، باعتبارها إرادة حرة.

فعلى الإنسان أن يدرك حقيقة هامّة، وهي أنه هو سيد الموقف في مايخص حياته، وتبعاً لإمكاناته: العقلية والنفسية والجسدية، فهو – وحده – الذي يختار ذاته أو يختار تشييئها بالسماح للآخرين بأن يعدّوها موضوعاً توسليّاً لما يرغبونه هم. لأنّ الإنسان، في المرحلة النهائية ومهما تكن الضغوط قاسية، ونحن لاننكر العوامل الخارجية المتنوعة التي تتدخل في حياته، يستطيع أن يرفض أو أن يقبل. أن يفعل أو أن ينفعل... يقود نفسه أو يقوده الآخرون. إنه يستطيع أن يكون الحكم الفصل في تقرير مصيره، ولو في تفكيره، الذي يحدد بواسطته موقفه تجاه الآخرين والأشياء من حوله، على الأقل. ولكن لماذا يفشل الإنسان في أن يكون حراً ؟

لأنه لايريد أن يكون مسؤولاً، فهو يعتقد أنه إذا مانفى عن نفسه الحرية، ورمى بثيابه القذرة في حمّامات الآخرين، فإنّه يتملّص من مسؤولية تحمّل أعباء واجباته، حتى تجاه نفسه.

إنه يتهرّب من (موضعة) نفسه كشيء خارجي عنه، ليحاكمها بشيء من التجرّد عن الذاتية المغرقة في الاندماج مع الآخرين، وليستكنه أغوار ذاته ويتصرّف على أساس هذه المعرفة للذات – الموضوع، قدر إمكاناته. فالإنسان – الإنسان هو ذلك الذي يواجه نفسه أوّلاً، بكل صدق، بمكامن الأسوار التي يعرضها والتي سيتعرّف بها فيها، بكل عقدها وطاقاتها وثغراتها، ثم يبادر بعد ذلك إلى الوقوف في وجه كل تيار متناف مع صدقه الأخلاقي، حتى وإن جُرّد من كل نياشينه التي حصل عليها بالنفاق.. حتى ولو حرم من كل الحقوق الشخصية التي تمنحها السلطة عادةً – أيّ سلطة – لمن تعدّهم مواطنين شرفاء. بل لو تبيّن له أنّه، بمواجهته الصادقة تلك، قد يفقد حياته.

وليس عليه – عندئذٍ – أن يتصوّر أن الآخرين هم الذين قضوا على حياته، بل عليه أن يعي أنه هو الذي اختار الموت. إنه حتى بموته على هذه الصورة – وإن كان قد قضى على كلّ اختيار كان من الممكن – أن يختاره فيما لو بقي حياً – أقول حتى لو كان ذلك كذلك، فإنه يكون – باختياره هذا – قد اختار اختياراً حقيقياً، هو بمنزلة اختيار الحرية المختصِر لكل الاختيارات التي كانت ستُتاح له فيما لو بقي حياً.

فاختاروا حياتكم أو موتكم، وتجنّبوا الانصياع.

الديمقراطية دائماً وأبدا

مَنْ يحمل أوزارنا، نحن أبناء دول العالم الثالث؟ هل هو الغرب الديمقراطي الحر [!]، أم أنها النظم السياسية التي تتغنّى بفرادتها . كلّ على حدة . بالدفاع عن المقهورين ؟

هل يُسأل عن عذاباتنا السادة المتحضرّون الذين يعاملوننا ونظمنا معاملة السفهاء الذين يحتاجون، بين الفينة والأخرى، صفعة كي يرجعوا إلى الدرب التي حادوا عنها، ربما عن غير قصد ؟

أم يُسأل عنها الذين يحركوننا كقطع الشطرنج، لا بقوة الذكاء وإنما بالعنف، غافلين عن أننا وإياهم في رقعة واحدة، يوحي الغرب بأسلوب تحرّك كلّ من عليها ؟

وأيُّ فاجعة تلك التي منينا بها، منذ أن تعلمّنا حكمة الصبر من الرجل الذي تطوّع بتعليم الحمار، خلال عشر سنوات آملاً بأن يموت الملك أو هو أو الحمار، قبل انقضاء مهلة التعليم!

ولكنَّ ما حدث أن أحداً من الثلاثة لم يمت، وبقي الملك مسروراً ممن ينشغل عنه بتعليم الحمار الكلام، وبقي المعلم المجاهد الصبور مسروراً لظنّه بأن الملك نسي المهلة التي منحها لانقضاء التعليم، وبقي الحمار يتنعّم بعطف الملك وتدليل معلّمه إيّاه، علّه يتعلّم ذات يوم، وبقي ((الملك هو الملك)) .

فمن أين تأتي الديمقراطية ؟ ومن أين تأتي الحرية ؟ وما المظاهر

التي تدل على وجودهما في الوطن العربي ؟

نعتقد بأنه لا حاجة لنا إلى تعداد الحريات والحقوق التي يفتقدها الإنسان العربي المعاصر، لأنّه، باختصار شديد، لا يتمتّع بأيٍ منها .

والنظم في العالم عموماً، وفي دول العالم الثالث خصوصاً، وفي الوطن العربي بشكل أخص ؛ لم تأخذ من الديمقراطية إلاّ اسمها، وفهمتها بالشكل الذي يخدم مصالحها في مواجهة مصالح الشعب. ولم تكن هناك حاجة، في كثير من النظم، إلى ادّعاء الديمقراطية، نظراً إلى قدرتها على تغييب الوعي الشعبي، تغييباً كاملاً .

في حين تضطر نظم أخرى إلى تزييف الوعي بشتى أساليب الدعاية والإعلان، وتعمل أخرى على تزوير الانتخابات، مع أنها لا حاجة لها إلى الانتخابات أصلاً، لأن التلويح بالعصا كافٍ لانصياع الشعب اللاهث خلف لقمة عيشه .

لكن الحياة التي تلازمها صفة الحركة في الزمان، تأبى إلاّ أن يعمل من يعيش فيها على طلب التقدم في شتى المجالات، مهما يكن الاسم الذي يطلق عليه .

ومن ذلك تبرّم الشعوب من نظم سياسية وفكرية واقتصادية، قديمة، لم تعد تصلح لم آل إليه الإنسان الذي بقي فترة طويلة يصارع العقبات، ويذلل المجاهيل بتعلّمه الدؤوب . لقد أنّ العالمُ العربي تحت وطأة الاحتلال العثماني، ثم عانى من الاستعمار الغربي، ولم يعد قادراً على

احتمال الوضع الذي يطبق عليه بالغزو الثقافي . الاقتصادي الخارجي، من جهة؛ وبالاستبداد الداخلي في ظل حكومة وطنية، من جهة ثانية .

وإذا استفتينا المفكر والعالم والفنان، المثقف والأمي، الجريء والجبان ؛ نجد جواباً سريعاً واحداً عند الجميع، يطلب الديمقراطية والحرية والوحدة والمساواة، يطلب احترام القانون، وتداول السلطة، وحرية القول والعمل .

ولكن ما الذي يحول دون ما يبدو أنه مطلب عام لا يختلف عليه المواطن من أي اتجاه كان، وإلى أي حزب انتسب، وأيّاً كان موقعه ؟

إنه سؤال السلوك الديمقراطي الصعب الذي لم يعد وقفاً على النهج السياسي وحده، كما كان في (أثينا)، ولم يعد وقفاً على العدالة الاقتصادية في توزيع الثروة، ولم يعد وقفاً على حرية الفكر . إنه وسيلة لاستعادة إنسانية الإنسان، واحترام حقوقه : سياسياً واقتصادياً وفكرياً، ليس بالقانون وحده، وإنما بالحليب الذي نرضعه لأطفالنا، وبالمعارف التي نقدّمها إليهم، وبالتعامل الذي نعوّدهم عليه من خلال اتّصافنا نحن بديمقراطية السلوك اليومي .

إن الديمقراطية ليست مجرد دساتير مكتوبة لا حياة فيها، فكثير من نُظم الحكم المطبقّة علمياً، لا تعكس دساتير بلدانها . من هنا، تبدو أهمية تكامل الديمقراطية، على اختلاف مجالاتها، وتتوضّح فكرة أن التغيير عملية تتطلّب تبديلاً في المفاهيم والعلاقات والأهداف، فضلاً

عن التحوّل في النظام السياسي .

وإذا حاول أيٌّ منا أن يحترم نفسه، وأن يكون منصفاً، سيكتشف . مهما يكن موقعه . بأن وطننا العربي يعاني من إعدام الديمقراطية، بفعل فاعل .

قد تكون بعض أسباب انعدام الديمقراطية تكمن في الجوع والتفاوت الاقتصادي، وفي غياب الوعي السياسي، بسبب تلقّف الرأي الواحد الرسمي؛ وفي غياب التنظيمات السياسية، المعارضة، بسبب قمعها ؛ وفي اعتماد الحكومات على رؤساء العشائر والعصابات لتحديد نتائج الانتخابات، إن وجدت ؛ وفي تعزيز الصراع يبن الأفراد وقتل روح العمل الجماعي التعاوني ؛ وفي تعزيز فكرة التصرّف وفق التسلسل العسكري في دوائر الحكومة والمؤسسات المتعلقة بالدولة ؛ وفي طغيان العلاقات الشخصية والمحسوبيات على ممارسة الحكم، والاستعانة بدلاً من ذوي الاختصاص ؛ وفي سيادة المحاولات الانقلابية، في ظل انعدام المشاركة، مما يجعل الانقلاب هو الشكل الوحيد الممكن للتعبير عن الرأي والفعل، وفي محاربة الغرب الاستعماري كلّ توّجه ديمقراطي ممكن أو محتمل في الوطن العربي ... إلى غير ذلك من الأسباب.

ولكن السبب الرئيس يكمن في أشخاص السلطتين : التشريعية والتنفيذية، من جهة ؛ وفي أشخاص السلطتين : القضائية والتعليمية، من جهة ثانية .

فكيف نحلّ المشكلة إذاً ؟

لقد حاول الكثير من مفكري الوطن العربي المخلصين التصدي للإجابة عن سؤال الديمقراطية، ومن بينهم فرسان ندوتنا التي أعدّ محاورها، وأدارها الدكتور نعيم اليافي، من خلال محاور أساسية هي: مفهوم الديمقراطية . علاقتها بالمجتمعين : المدني والعسكري . الديمقراطية الكونية والديمقراطية الخاصة . الديمقراطية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والسلوكية . مسؤوليات السلطة والمواطن في غياب الديمقراطية . علاقة الديمقراطية بالقومية والماركسية والأحزاب . الديمقراطية والحركات الإسلامية المعاصرة . الديمقراطية والإسلام ...

وسنحاول . هنا . أن نلمّ بأهم الآراء التي طرحت، ونكثفها، حتى لا نرهق القارئ في متابعة ندوة استمرت قرابة أربع ساعات . كما سمحنا لأنفسنا بتقويم لغة بعض الذين قدّموا مداخلات أثناء فتح باب الحوار، مرجئين تحليل الندوة ومناقشتها إلى فرصة أخرى .

وقائع الندوة :

بدعوة من فرع اتحاد الكتاب العرب بحلب ، وبالتعاون مع المركز الثقافي العربي ؛ أقيمت بتاريخ 27 / 10 / 1993 ندوة بعنوان ((الديمقراطية دائماً وأبداً)) شارك فيها الدكتور علي عقلة عرسان رئيس اتحاد كتاب العرب ، والدكتور مبدر ويس المدرس في كلية الحقوق

بجامعة دمشق ، والدكتور نعيم اليافي رئيس فرع اتحاد الكتاب العرب بحلب والمدرس في كلية الآداب بجامعة دمشق.

بدأ الندوة **الدكتور نعيم اليافي** بتبيين منطلقاتها المنبثقة عن ميثاق الشرف الذي التزمه اتحاد الكتاب العرب في مؤتمره العام الأخير ، وعدّد بعض نقاطه قائلاً : " أولى هذه النقاط : الإطار القومي للتحرّك ، تحرّك المثقفين العرب قاطبة من المحيط إلى الخليج ، واعتبار الخلاص : ثقافياً واقتصادياً واجتماعياً ، يكون قومياً أو لا يكون . والصراع العربي . الصهيوني صراع وجود لا صراع حدود ، لا .. للتطبيع بكل أشكاله وما يترتب عليه سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ، نعم .. للنضال وللاستشهاد مهما طال . إن تقدّم المجتمع الغربي منوط بتقدم موازٍ : تربوياً وعلمياً ، وبناء الفرد كبناء المؤسسة بشكل متوافق ومتوازن . إن الطغيانية أو الدكتاتورية حالة سياسية متخلّفة لا تتلاءم مع العصر ، ولا مع القيم العربية والإسلامية ، ولا مع تطلّعات العرب للمستقبل ؛ وتشكّل أهم معوق من معوقات التقدّم في الوطن العربي ، لذلك نعلن وقوفنا ضدّ الطغيانيّة ، وضدّ أشكال الحكم الاستبدادي ، أينما وُجدت وكيف وجدت، وندعو للعمل من أجل الوصول إلى صيغ سياسية عربية ، تقوم على المساواة والعدالة ، وتستند إلى أوسع مشاركة جماهيرية في صنع القرار السياسي والإشراف على تنفيذه . احترام الحرية والمساواة والحقوق العامة للمواطنين بما فيها التعبير وإبداء الرأي

والرأي المعارض والممارسة الديمقراطية ، على اختلافها ، والتعددية. كلها قضايا رئيسة نلحّ على التمسّك بها والدفاع عنها ".

ثم تابع الدكتور نعيم قائلاً : قد نتساءل : علام الحديث عن الديمقراطية الآن ؟ الحديث عن الديمقراطية ، أمس واليوم وغداً ، هو الحديث عن الجرأة والأمل والتطلّع .

لقد تحدّث عنها المفكرون العرب منذ فجر النهضة ، لكنها ، بعد حزيران الحزين ، أمست مطلباً ملحّاً للمجتمع العربي من محيطه إلى خليجه . إن الحديث عن الديمقراطية مهم لثلاثة أسباب:

أوّلاً : إن الحديث عن الديمقراطية يخلق تراكماً معرفياً ينتج عنه في المستقبل تغيّر إيجابي .

ثانياً : الحديث باستمرار عن الديمقراطية يشيع جوّاً من الطمأنينة والأمن ، بعد جوّ من الخوف ، خلقناه لأنفسنا .

ثالثاً : إن الحديث عن الديمقراطية يعني نشر الوعي والدعوة إلى تربية الجيل الجديد وتنشئته على الحرية والديمقراطية .

إن الديمقراطية شبكة معقدة من العلاقات ، ولا يمكن أن يحققها حاكم بقرار سياسي ، بل لابد من إشاعة التربية الديمقراطية في المجتمع .

الديمقراطية . اليوم . على مستوى الوطن العربي ، تكاد تكون مأساتنا وفاجعتنا . إنها أم الكوارث ونستطيع أن نستوضح ذلك من خلال الأسئلة الآتية :

السؤال الأول : كيف يصل الحاكم إلى السلطة .

السؤال الثاني : ما دور الأخطبوط الذي يحيط به ، سواء أكان حزباً واحداً، أو أسرة، أو عشيرة ، أو عصابة ، أو طائفة ؛ في تكريس طغيانه أوّلاً ، وفي إبعاد الجماهير عنه ثانياً؟

السؤال الثالث : ما موقع المنظمة العسكرية وأجهزة الأمن في بنية النظام الحاكم ؟

السؤال الرابع : أين هو النظام الذي يصل إلى الحكم بأية صورة كانت ، ثم يقبلها بتعاور السلطة أو تداولها مع الآخر ؟

إن كل نظام من الأنظمة العربية حين يصل إلى السلطة يتمسّك بالكرسي ولو على حساب الشعب .

السؤال الخامس : كيف يُرتَّب المواطنون داخل وطنهم ، وكيف تعاملهم السُلط . إن معظم المواطنين في معظم الأقطار العربية درجات .

السؤال السادس : هل يوجد قانون أو دستور يحمي المواطنين ويساوي بينهم ، أم توجد إجراءات طوارئ و استثناءات تحل محل القانون والدستور ، في الوطن العربي على امتداده؟

السؤال السابع : ما حدود الحاكم ، وما حدود المحكوم ، وأين حقوق الإنسان في وطنه ، وأين المؤسسات الدستورية التي تسهر على هذه الحقوق ، وترعاها ، وتحافظ عليها ؟

السؤال الثامن : ما دور الرقابة الشعبية ووسائل الاتصال الجماهيرية في تبيين هذه الحدود والحفاظ على الوطن والمواطن ؟

السؤال التاسع : أين هو القطر العربي الذي يقدم نفسه على أنه مجتمع مدني لا يلعب فيه المال ولا المنصب ولا الجنس الدور الأكبر في تسيير المعاملات وفي تكوين الإنسان ؟

أخشى أن أقول: إن الإجابات عن هذه الأسئلة – بشكل عام – ستنفي وجود أية ديمقراطية . وتلك . لَعمري . هي الكارثة الآن وفي المستقبل . لقد ضحّى الشعب العربي بالكثير الكثير من أجل أهدافه في الحرية والديمقراطية والوحدة والعدالة، ولم يحصد – في النهاية . إلاّ المأساة .

الديمقراطية موضوع إشكالي واسع وعريض ، نحاول أن نطرقه من الزاويتين : التنظيرية والتطبيقية تحت بعض العناوين التي يسمح بها الوقت . وسنبدأ بالحديث عن حدود الديمقراطية ومفهوماتها ، ثم هل هناك ديمقراطية عامة وديمقراطيات خاصّة ؟ ثم ما هو أسّ أزمة الديمقراطية في العالم العربي ؟ أسباب هذه الأزمة ونتائجها ، ثم الحلول إذا استطعنا أن نصل إلى بعضها .

من خلال ما ألمحنا إليه آنفاً ، ننطلق إلى السؤال الأول : هل الديمقراطية مفهوم قديم أم حديث ، وما هي حدودها الدنيا والعليا من حيث تجسّدها في النظم ؟ السؤال موجّه أوّلاً إلى الدكتور مبدر.

فأجاب الدكتور مبدر ويس متحدّثاً عن نشوء مفهوم الديمقراطية على أيدي الفلاسفة الإغريق منذ سقراط حيث كان المجتمع الإغريقي مقسّماً إلى ثلاث طبقات :

الأشراف والجند والعبيد . لذلك كان هناك جزء أو هامش من الديمقراطية في ذلك المجتمع الذي يمثّل دولة المدنية في إسبارطة وأثينا ، ثم تطوّر هذا المفهوم عبر الزمن التاريخي ، ولم يظهر بشكل واضح إلاّ في عصر النهضة على أيدي الفلاسفة . وهذا المفهوم ، في الحقيقة، هو مفهوم غربي انتقل إلى اللغة العربية في القرن التاسع عشر . والديمقراطية هي عبارة عن مفهوم سياسي قبل أن يكون مفهوماً اجتماعياً ، ثم ظهرت الديمقراطية الاجتماعية بظهور الثورة البلشفية في روسيا وبلدان شرق أوروبه ، ثم ظهرت هناك مفاهيم ديمقراطية كالديمقراطية الشعبية لبلدان شرق أوروبه ، وهي حل وسط ما بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية . بعد ذلك ظهرت مفاهيم عديدة كالديمقراطية الإسلامية أو الصناعية أو الاشتراكية ، ولكن يبقى هناك مفهوم واضح ومحدد لما يتعلّق بالمفهوم السياسي والاجتماعي للديمقراطية .

والديمقراطية بمفهومها السياسي معناها حرية التنظيم السياسي والنقابي والمهني ، أي إن الأفراد أحرار في إقامة تنظيمات سياسية أو مهنية ، وهذا الفعل من الحريات العامة أيضاً مفهوم تداول السلطة. **وأي نظام لايسمح بتداول السلطة لا يعتبر نظاماً ديمقراطياً**. وتداول السلطة يعني أن تتنافس الأحزاب السياسية ، المعارضة للنظام السياسي ، من أجل الوصول إلى السلطة ، بشكل دوري ومستمر . **وفي العالم العربي(*) لا توجد هنا ديمقراطية لأنه لاتوجد حرية عامة،** وفي مقدمة الحريات العامة هي حرية التعبير عن الرأي ، وحرية الصحافة ، وحرية النشر . إن الصحافة هي أخطر وسيلة للنظام السياسي مما دعا (توماس جفرسون) إلى القول : لو خيّرت بين حكومة بلا صحافة حرّة، وصحافة حرة بلا حكومة؛ لاخترت الحل الثاني . ويضرب مثلاً على ذلك بأن الصحافة الحرّة هي التي تضع نوعاً من الرقابة على السلطة السياسية ، وتكشف العيوب والمخالفات في النظام السياسي ، ومع الأسف، فإننا نحن العرب . عموماً وبدون استثناء . نفتقد إلى هذه العنصر من حرية التعبير عن الرأي ، ونفتقر إلى حرية الصحافة وحرية الرقابة .

(*) من المفضل استخدام " الوطن العربي" – بدلاً من العالم العربي أو الدول العربية، كما لم يكن التمييز دقيقاً بين الحكومة والدولة.

إن عدم وجود النظام الديمقراطي يؤدي إلى عدم استقرار سياسي ، ويؤدي . بالتالي . إلى الانقلاب السياسي ، وخاصة في دول العالم الثالث فإن التغييرات لا تتم إلاّ عن طريق الانقلابات العسكرية ، وهذا ما نجده أحياناً في بعض الدول العربية .

لذلك فإن الديمقراطية حتى تحمي وجودنا يجب أن تؤمن بمبدأ المساواة بين المواطنين دون تمييز بين شخص وأخر . هذه المساواة يجب أن تكون أمام القانون ، ونحن نفتقر إلى هذا المبدأ .

وإذا سألنا أنفسنا: هل توجد ديمقراطية في العالم العربي ؟ في تقديري هناك هامش للديمقراطية في بعض الدول العربية . بشكل عام . تفتقر إلى التعددية السياسية وتفتقر إلى المساواة . هذا هو جوابي ، وأترك المجال لكم .

وهنا تدخّل الدكتور نعيم اليافي قائلاً : هناك موضوعات ساخنة وكثيرة جداً ، وسنتطرق إلى صغيرة وكبيرة تمس هذا الموضوع ، وسأترك المجال للدكتور علي أن يناقش الدكتور مبدر في بعض ما قاله ، ولكنني أسأل ، أوّلاً : الديمقراطية أحد إفرازات المجتمع المدني ، فهل يمكن للمجتمع العسكري أو العصبي أو الطائفي أو ما شاكل ذلك ، أن يفرز ديمقراطية من نوع ما ، أم أن الديمقراطية هي وليدة المجتمع المدني بكل معاييره وقيمه ؟

بعد أن شكر **الدكتور علي عقلة عرسان** الجهود لإقامة هذه الندوة . قال : كما وَرَدنا ، ولدت الديمقراطية ، نظرياً وممارسة ، في اليونان القديمة ، ولكن هذا الذي سُجّل ووصل إلينا لا يعني ، على الإطلاق ، أن نظماً تحاول أن تقيم مساواة بين الناس ، وتحاول أن تحفظ حريات لهم ، وتقيم قوام حقوق ؛ لم تنشأ في عصور أقدم ، وفي بلدان أخرى . فشريعة (حمورابي) التي وُضعت قبل ذلك ، كانت تأسيساً لقانون ولحقوق ولمنطق باتجاه الديمقراطية. وإذا بحثنا عن عنصري الديمقراطية الأساسيين وهما: الحرية المدنية والحرية السياسية ، فسنجد أن كل دولة يتساوى أبناؤها بالتمتع بالحماية وبالاشتراك في إدارة الحكم فيها ، وتحافظ على هذين الحقّين ؛ هي دولة ديمقراطية .

في عصر الديمقراطية الحديثة أشير في تاريخ أوروبه إلى عام / 1254م/ عندما دعا الملك (هنري الثالث) ممثلين لكل مدينة وقرية تقريباً للحضور والجلوس مع ممثلي الأشراف ورجال الدين ، فيما يشبه البرلمان ؛ ويمكن اعتبار ذلك أول ممارسة ديمقراطية تجمع بين الناس لاتخاذ قرار على أرضية فيها شيء من المساواة .

وأيضاً كان العرب والمسلمون يجتمعون للتداول في أمورهم مع الخليفة ، وكان بينهم البدوي القادم من الصحراء ، والريفي الذي يعمل في المدنية ، والصحابي ، والخليفة .

ولا بدّ لنا أن نذكر ، انطلاقاً من ذلك ، أن للديمقراطية بعداً أخلاقياً يتّصل بالقيم وبالضمير وبالدين وبالتعاليم الإنسانية المتوَارَثة التي ترفع الإنسان أوّلاً على رأس الاهتمامات التي تقوم بها المجتمعات المدنية . وما دام الإنسان هو الغاية فإن حقوقه وحرياته وأمنه ، إذا ضُمنت في مجتمع ما ، نستطيع القول إنه مجتمع ديمقراطي ، وسيّان أن نستخدم المصطلح المتوارث من اليونان أو عبّرنا عنه بكلمات مختلفة، لأن الجوهر واحد ، وهذا لا يمنع من اختلاف الممارسة من مجتمع إلى مجتمع ومن فترة إلى أخرى .

ثم تابع الدكتور علي متحدّثاً عن عناصر الديمقراطية فقال : مبدأ الديمقراطية يقوم . أيضاً. على احترام شراكة الأخر في الشرط الإنساني، وفي المصير الإنساني ، خاصة بعد أن أصبح للتجمّع البشري جغرافية سياسية، حيث صار الإنسان والأخر الشريك محكومين بسياسة تحفظ حدود الوطن في حدود جغرافية الوطن . من هنا يصبح العمل التنافسي على أرضية المساواة والحرية هو في خدمة المجتمع والوطن . وكل ممارسة لا تحافظ على أهداف الوطن تدّل على سلطة طغيانية يصل إليها فرد (أو مجموعة أفراد) وينبذ الآخرين ، مغتصباً حقوقهم في الرأي والقرار .

يقول (أرسطو) في (السياسات) : " إن قسماً من المظالم ، تجترحه القحة ، وقسماً يجترحه الخبث " ، وأيّاً كان السبب الذي يكمن

وراء المظالم، فإنه اجتراء على حق إنساني لايجوز أن يُجترأ عليه، واجتراء على مستند الديمقراطية الذي هو الضمير والأخلاق، واجتراء على حق الآخرين وانتزاع شيء منهم بغير حق. وبتقديري إن ممارسات كثيرة جعلت الديمقراطية، في مختلف العصور، منقوصة دائماً، حتى في أحسن أشكال الديمقراطية وأفضلها . فإذا كانت الشكليات الديمقراطية ، في الغرب المعاصر ، تنفّذ اليوم ، فإنما تنفّذ على أرضية شراء الناس ، والتحكّم بهم ، اقتصادياً .

وهذا يعني إفساد الممارسة الديمقراطية وتغطيتها . إعلامياً بشيء من التوسّع فيها، وهذا الأمر ألتقي فيه مع الدكتور مبدر حيث قال إن الصحافة ووسائل الإعلام لها دور كبير في تقديم صورة ما أو صيغة ما للحياة ، تقدّمها إما مغلوطة ، أو تناضل من أجل تصعيدها ، ولذلك دور كبير ، فهي . أحياناً . تقدّم ديمقراطية على هواها . وآخر ممارسة يمكن أن أشير إليها هي نموذج ذو شقّين ، في موسكو تحديداً ، يوم كان (يلتسن) في البرلمان ولم يُقصف البرلمان في ظل ثورة عسكرية احتجاجية عليه، كانت تلك ديمقراطية احترمها الغرب، وهلل لها ، وباركتها أمريكا . ويوم أصبح يلتسن خارج البرلمان وقَصف البرلمان وقضى على من فيه . معنوياً . فإن ذلك أيضاً اعتُبر ديمقراطياً ، وهلل له الغرب . وهو رأي متناقض على طرفي نقيض تماماً . أيّاً كان

الموقف وكان الرأي ، فهذا نموذج للتزييف الديمقراطي باسم الديمقراطية .

ثم انتقل الدكتور علي إلى نقطة أثارها الدكتور نعيم اليافي حول إمكانية قيام ديمقراطية في ظل سلطة عسكرية ، قائلاً : نحن نعرف أن المجتمعات تُحكم مدنياً ، ويؤسس لها بقوى تحمي الوطن وتأتمر بإمرة الشعب .

وعندما يكون الحكم ديمقراطياً، والنظام الذي أوصل إلى الحكم ديمقراطياً، فإن القرار الذي يُتخّذ هو قرار الشعب ، يتخّذه ممثلوه ، ولا تتخذه قوّة ، مهما بلغت ، بمفردها ، تعتبر نفسها بديلاً للآخرين . لكن في بعض الحالات فسد النظام المدني إلى درجة تمنى فيها الشعب على قوّة ما بأن تغيّر ، ولكن عندما تغيّر سلطة عسكرية ما ، ليس معنى هذا أن تحلّ محلّ الآخرين وتلغيهم . وإنما هي تقوم بما هو مطلب شعبي عام لا يستطيع أن ينفّذه الشعب لأنه لايملك أدوات التنفيذ . وفي حال استمرار حكم عسكري مطلق لايوجد إلاّ طغيانية واضحة ، أما في ظل تعاون منظّم ، وتنسيق يحتكم إلى الحق والشرعية والديمقراطية التي تضمن الحقوق والحريات، تكون حينذاك للجيش فعاليّة، لأنّه شريحة من المواطنين، له أيضاً رأي فيما يجري في دولته ، وليس الجيش مجرد قوى تُساق إلى الموت عندما يطلب إليها

ذلك ، إن العسكر لهم أيضاً نوع من الشراكة ، ولكن ليس لهم القرار المطلق في ظل أي ظرف .

وهكذا فإن الاعتراف بحق الأخر في الوجود والاختلاف والرأي ، هو أجلى ما يصوّر معنى الديمقراطية ، التي وإن اختلفت . زماناً ومكاناً وظرفاً . فإن جوهرها لا يختلف على الإطلاق ، فاحترام الإنسان ، واعتبار القيم والإنسان والمجتمع هي التي تحفظ جوهر بناء الديمقراطية دون الفساد ، وهذه هي البداية حقيقية للديمقراطية . وإذا شكونا من عيوبها ، فلا يوجد أي علاج لعيوب الديمقراطية إلا بالمزيد من الديمقراطية .

وهنا طلب **الدكتور نعيم اليافي** إلى الدكتور علي أن يوضّح النقطة المتعلقة بالمؤسسة العسكرية، وقال: إن دور المؤسسة العسكرية ينتهي بتغيير النظام ، ثم على الجيش أن يعود إلى ثكناته، أما أن تظل المؤسسة العسكرية هي الحاكم المستبد إلى أبد الآبدين ، فهذا أمر ضدّ الديمقراطية .

فأجاب **الدكتور علي عقلة عرسان** : نعم ، هذا هو المرمى الذي رميت إليه ، ولكن لا بد من التوضيح ، على هامش ذلك ، أن تلفي دور تلك الشريحة من المواطنين ، بوصفها إحدى الفعاليات ، وليس بصفتها مصدر القرار نيابة عن المواطنين .

فتوّجه **الدكتور نعيم** بالسؤال إلى الدكتور مبدر وسأله عن رأيه هل الديمقراطية حالة كونية أم أن لكل مجتمع ثقافته وتراثه وديمقراطيته الخاصة به ، وما ملامح هذه الديمقراطية النابعة من الوضع الخاص والتراث الخاص ، وبالتالي : هل تتعدد الديمقراطية بتعدد المجتمعات ؟

فرأى **الدكتور مبدر** أن هناك قواسم مشتركة بين الديمقراطية، وهذه القواسم هي الحريات العامة بما في ذلك حرية التعليم والرأي والاعتقاد ، وحرية التنقّل وقال : هذه الحريات في تقديري هي من طبيعة الإنسان في الحياة ، لذلك لا يمكن لأي ديمقراطية ، في أي مجتمع ، أن تتخلى عن هذه الحريات .

القاسم الثاني ، في تقديري ، هو مبدأ المساواة وإلغاء الامتيازات ، وتساوي الناس أمام القانون وغض النظر عن الاتجاه أو اللون أو الجنس ، وهذا المفهوم ، بالرغم من أنه مفهوم غربي ، إلاّ أنني . شخصياً . أدافع عنه دفاعاً كبيراً ، لأن غيابه لا يمكن أن يبني نظاماً سياسياً أو عدالة اجتماعياً .

والقاسم المشترك الثالث هو مبدأ التعددية السياسية ، وانتقال السلطة بين الجماعات عن طريق الاقتراح العام والانتخاب الحر الحقيقي .

وما عدا ذلك تبقى أمور تفصيلية ، ومع ذلك نقول إن هناك نوعاً من التفاصيل في مفهوم الديمقراطية ، أما هذه المبادئ الأساسية فلا

يجوز المساس بها ، وإذا مُسّت لا يمكن أن نطلق على النظام الذي يمسّ بها أنه نظام ديمقراطي .

أما الخصوصيات فقائمة ، مثلاً في المجتمع الإسلامي لايمكن أن نطبّق مفهوم الديمقراطية بشكل كامل أو مطلق ، لأن هناك أموراً تتعلّق بالمواريث والزواج والطلاق وسواها . ومثلاً مبدأ المساواة،هل يجوز تطبيق مبدأ المساواة في المجتمع الإسلامي؟ سؤال أترك لكم الإجابة عنه .

وأجاب **الدكتور علي** على هذا السؤال قائلاً : في كل مجتمع خصوصيات تُحترم على أرضية هوّية ذلك المجتمع ، وأبرز مقومات تلك الهوية : الثقافة التي تقوم على اللغة والاعتقاد وجملة المعارف التي كونت النظرة إلى الكون والإنسان . والخصوصيات قائمة في تكوين كل مجتمع ، وتأخذ بها الدساتير والتشريعات والقوانين ، وعلينا احترام تلك الأعراف والتقاليد لأنها بنيت على اختيار الناس وارتضوها . وهنا أعود إلى تساؤل الدكتور مبدر : هل تقوم مساواة في المجتمعات الإسلامية ؟ أقول : لا بد من ذلك ، ولا يوجد نص يعيق ذلك . ولكن ما هو مفهوم المساواة العام الذي نختلف عليه في نقطة أو أكثر ، وهل يتصّل بجوهر التكوين الإنساني والمسؤولية الفردية ، والواجبات ، والحقوق ؛ أم يتصل بقضايا تفصيلية تتعلّق بأثر اجتماعي لا حق يترتّب على الفرد سواء أكان ذكراً أم أنثى ، ويتصل بمسؤوليات وتكاليف معينّة ؟

إنني أوافق من حيث الجوهر ، على طرح السؤال ، وأقول : هل يمكن ألاّ يقوم تطبيق قائم على المساواة في المجتمع الإسلامي، إذا ما احترمنا المعطيات الحقيقية له ؟ أنا أشك في أنه يمكن أن يكون هناك مسلم صحيح العقيدة يطبّق ويمارس بحسب تعليماتها ، ويرضى على نفسه إذا خالف العقيدة بالتطبيق ، وجار ، وخلق إشكالات ، لأنه لن يكون . حينذاك . لا مع الناس ولا مع عقيدته. وهنا أذكر قولاً لعمر بن الخطاب : " بئس الوالي أنا إن أكلت أطيبها وأطعمت الناس كرادسها " ، وهو حين وضع نفسه ، إلى حد اللقمة ، في إطار المساواة مع أبسط الناس ، لم يفرّق بين رجل وأنثى ، بل شمل الجميع في حق أساسي من حقوق الحياة . وقول آخر لأبي عبيدة بن الجراح : " ما من الناس من أحمر ولا من أسود ، ولا عبد عجمي، ولا قصير ؛ أعلم أنه أفضل مني بتقوى ، إلاّ أحببت أن أكون في مثل ما يكون في تقواه " ، وهو لم يقل من هذا المجتمع أو ذاك ، أو من هذا الجنس أو ذاك ، وإنما قال أفضل مني بتقوى ، والتقوى تعني ما أراده الإسلام من تعاليمه .

فتدخّل **الدكتور نعيم** حينئذ قائلاً : لا بأس ، هذا مظهر من مظاهر الديمقراطية ، وقد تختلف وجهات النظر حوله ، إلاّ أننا ننتقل الآن إلى محور الديمقراطية ، وقد تختلف وجهات النظر حوله ، إلاّ أننا ننتقل الآن إلى محور آخر . لقد لاحظناه من خلال الحوار أنه قد تمّ التركيز على نمطين من أنماط الديمقراطية ، هما: الديمقراطية

السياسية، والديمقراطية الاجتماعية، وقد أشارالدكتور علي بشكل غير مباشر إلى نوع من الديمقراطية الأخلاقية .

ومن جهتي فإنني أعتقد بوجود ديمقراطية ثالثة وهي الديمقراطية السلوكية التي توّحد بين التنظير والتطبيق . وبعد أن شرح الدكتور نعيم ما يعنيه بالديمقراطية السلوكية ، توجّه بسؤال قال فيه : ماذا يحدث الآن على ساحة الوطن العربي ؟ لنأخذ الديمقراطية السياسية ، وتعني كما وَضُحَ لدينا تداول السلطة وتعدد الأحزاب . وما نشاهده الآن هو عكس ذلك ، استئثار بالسلطة ، نجد التمسّك بالكرسي والنضال في سبيل الاحتفاظ به ، ولا يحدث أي انتقال للسلطة من فئة إلى فئة ، وسواء وصل الرجل إلى السلطة بانقلاب أو بغيره ، فإنه يتمسك بهذا الكرسي حتى الموت . كما نفتقر إلى الحريات والمساواة والتعددية .

لكن أهم شيء قضية تعاور السلطة ، أي انتقالها من فئة إلى فئة ، وهذا لا يحدث إطلاقاً، وسواء أوصل الرجل إلى السلطة بانقلاب أو بغيره ، فإنه يتمسّك بهذا الكرسي حتى الموت. إن التطور الذي يحدث هو ديمقراطية لا تمت إلى الديمقراطية السياسية بصلة . وقس على ذلك الديمقراطية الاجتماعية أو العدالة الاجتماعية ، ويمكن لنا أن نتحدث حتى عن الاشتراكية فنجد أن التوجّه أيضاً يختلف ، ففي النظام الاشتراكي الذي طبق خطأ من قبل بعض البلدان العربية، حلت سلطة الدولة محل اشتراكية الجماهير أو اشتراكية الشعب، والآن يسير التوجّه

بخطاً سريعة نحو رأسمالية تجارية هي رأسمالية أفراد ، بعد أن أسست طبقة معينّة ، طفيلية ، مالها الوافر جداً بالرشوة والفساد .

إذاً أيضاً هناك ، على مستوى الوطن العربي ، توجّه غير ديمقراطي ، وغير اشتراكي . لنأتِ الآن إلى الديمقراطية الثالثة ، وهي الديمقراطية السلوكية ، سنجد أننا ، من المحيط إلى الخليج ، نكاد لا نعثر على مسؤول صغير أو كبير يجمع بين التنظير والتطبيق . دائماً الشعارات في واد ، والتطبيقات في واد آخر . أيضاً حتى الديمقراطية السلوكية ، ديمقراطية النموذج المحتذى ، لا نجده . والآن أتساءل: هل هذا الكلام صحيح ، وأين يسير المجتمع العربي في ظل هذه الديمقراطيات الثلاث ؟

بدأ **الدكتور مبدر** الكلام مبدياً عدم انسجامه مع تعبير ما سمّاه الدكتور نعيم بالديمقراطية السلوكية، وقال : هناك نظرية وهناك تطبيق، عندما تتفق النظرية مع التطبيق تكون النتيجة سليمة، أو تختلف فتكون النتيجة مرضاً . ونحن كعرب في الوطن العربي بشكل عام ، باستثناء دول الخليج ، لدينا قواعد . ونجد لدينا قواعد دستورية أرقى تقدّماً من الدستور الفرنسي [!] ، ولكن بلا تطبيق ، على سبيل المثال ، الدساتير العربية تحتوي على ضمانات للحريات ، ولكن هذه الضمانات لا تطبق ، على الإطلاق ، لا في التحقيق ، ولا في المحاكمة، ولا في إلقاء القبض على المتهم، ولا تنفيذ الأحكام التي تصدرها المحاكم.

مثـال أخـر: كافـة الدسـاتير العربيـة تـنص علـى أن التعـذيب البـدني والمعنوي محظوران ، ولكننا نجد الأقطار العربية كافة تعذّب مواطنيها خلال التحقيق .

ثانياً : كافة النظم والدساتير العربية تنص على حقوق المواطنين وحرياتهم ، ولم تجد هذه النصوص مكانها للتطبيق ، لذلك هناك مخالفة كبيرة بين النظرية والتطبيق فيما يتعلّق بالديمقراطية . هذا إذا شئنا أن نقول أن هناك نظماً ديمقراطية في الوطن العربي ، وأن أستبعد ذلك ، وإنما هناك هوامش ديمقراطية فرضتها ظروف دولية ، وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي . هناك العديد من الدول العربية أعطت مجالاً للحرية والديمقراطية لمواطنيها وهي غير راغبة في هذا . هناك بوادر مجتمع مدني في الوطن العربي ، بوجود تنظيمات وجمعيات ونقابات ، ولكن ما يقلّص هذا هو وجود هيمنة الدولة وسلطتها على المواطنين . هناك رقابة صارمة على المواطن في تحرّكاته وتصرّفاته باسم الصالح العام أو المصلحة العامة . وفي الوطن العربي تتم اعتقالات كيفية ، لأن هناك شبكة ضخمة من القوانين الاستثنائية ، والمحاكم الاستثنائية، هذه الشكة تلغي الحريات وتلغي الدساتير إلى حد كبير.

واستفاض الدكتور مبدر بالحديث عن الحريات الملغاة إلى أن قال :

إن القوانين العربية لم تأخذ مجالها للتطبيق ، وإذا أُخذ بعضها تكون على شكل هامشي وبما يحقق مصلحة النظام السياسي القائم .

فسأله **الدكتور نعيم** : هل نفهم من ذلك أن الإنسان العربي ، بعين التنظيمات العربية ، متّهم حتى تثبت براءته ؟

فأجابه: نحن الآن في أزمة ديمقراطية ، وهذه الأزمة لأن الحاكم هو من أفراد الشعب ، مثلما تقول الحكمة أو الآية (كما تكونوا يولى عليكم)[*] الحاكم هو مواطن عربي، والحاكم في سبيل الاحتفاظ بالسلطة والدفاع عنها ، والبقاء لأطول فترة ممكنة ؛ يضع مجموعة أو شبكة من المعوقات لتقيّد الحريات وتقيّد التعبير عن الرأي ، وتقيّد التنظيم السياسي الخ ... وتقيّد حتى إقامة هوامش ما يتعلّق بالمجتمع المدني والنشاط الخاص . كل ذلك يتم باسم المصلحة العامة . لذلك لا أقول إن المواطن هو متّهم حتى تثبت براءته ، ولكن المواطن العربي . بشكل عام . تحت رقابة الأمن، وتحت رقابة السلطة ؛ وخاصة إذا كان يعلن عن آرائه بصراحة ، ويعلن عن أفكاره وقناعاته بصراحة ، لأن النظم العربية نظم لا تمثّل الجماهير العربية ، نظم غير منتجة ، نظم سلطوية قمعية إلى حد بعيد . ولذلك فإن النظام يضع شبكة من أجهزة

(*) في الحقيقة، هذا نص حديث شريف، ضعيف، وحذفت نون تكونون للتخفيف.
يُنظر العجلوني، **كشف الخفاء** ...، ج2، ص 166. رقم الحديث 1997.
أيضاً: السيوطي، **الجامع الصغير**، ص 248، رقمه 6406 .

الأمن والمخابرات والاستخبارات ، ويرصد ميزانية ضخمة لهذا الغرض، بهدف حماية رقابة المواطنين والاستماع إليهم ابتداءاً من التصنت على المكالمات (التلفونية) والتسجيل والمراقبة الخ ... ولذلك يعيش المواطن حالة ضياع في الوطن العربي ، وهذه الحالة من الضياع سببت لنا الكوارث ، سببت لنا الهزيمة عام / 1948 / ، والهزيمة عام / 1967 / والهزيمة الآن في الصراع أمام الصهيونية . ومن يدري قد نتحول إلى أربعين دولة بعد / 10 / عشر سنوات أو عشرين سنة . كل هذا بسبب فقدان الديمقراطية ، وفقدان الحريات ، وبسبب وجود نظم قمعية .

أما **الدكتور علي** فقد تحدث عن الديمقراطية السلوكية وتطبيق الديمقراطية ، وعن علاقة الحاكم بالمحكوم في الوطن العربي فقال: أنا أفضِّل . بدلاً من استخدام مصطلح الديمقراطية السلوكية . أن نقول الديمقراطية والتطبيق، حتى لانعقّد الأمور بمصطلح آخر.

وأريد أن أسرد قولاً للدكتور (محمد المجذوب) عميد كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية، أراه يلخّص وضعاً عربياً في هذه النقطة ، يقول : إن معظم الدساتير والتشريعات العربية تنص على الحقوق والحريات وتتحدث عنها بأسلوب شاعري خلاّب ، وكل دراسة موضوعية لهذه المسألة تثبت أن هناك خللاً يتجلّى في ثلاثة أمور هي : وجود نقص في هذه التشريعات ، يكمن في عدم تحديد الحقوق والحريات ، أوفي النص على بعضها فقط ، أو في عدم تأمين

الضمانات لها . ثم وجود تناقض فاضح بين النصوص الدستورية والتشريعات الداخلية ، وأخيراً وجود تشريعات استثنائية كثيرة ، أشهرها الأحكام العرفية وما شاكلها . هذا يكاد يلخّص الوضع بشكل عام ، وأنا أقرب إلى القول بوجود هوامش مختلفة من الديمقراطية في الوطن العربي ، ووجود تطبيقات تنبع من خصوصيات قطرية ، سياسية واجتماعية ونضالية.. الخ ...

ولكن هذه الخصوصيات تُستغل أحياناً في بعض الأقطار ، تحت ذرائع مختلفة، لإبعاد الديمقراطية عن مجال الممارسة، وبالتالي تصبح هذه الخصوصيات كقميص عثمان، يلوّح به لإبعاد الممارسة الحقيقية للحقوق والواجبات ، ولعدم احترام الحريات ، بالمعنى الشامل والدقيق والسليم من هذا المنطلق نقول إن التطبيق الحقيقي للديمقراطية التي نصّت عليها الدساتير غير ممكن ، وذلك لأن تلك الدساتير معلّقة تماماً، أو شبه معلّقة ، في معظم الأقطار العربية . وهذا التعليق يطول أو يقصر ، وقد تشرق في ذهن حاكم أو فئة أهمية ممارسة الديمقراطية ، لكنها لا تلبث أن تفسد ، فيعود الحاكم . مستغلاً بعض الممارسات . إلى ممارسة القمع. وكأننا نشترك في تشويه الديمقراطية ، حاكمين ومحكومين، لتصبح قضية ممارسة الديمقراطية سؤالاً معلّقاً في الوطن العربي .

وهنا تبدو (**كما تكونوا يولّى عليكم**) جاءت لدلالة على أن الناس شركاء مع الحكّام بتحمّل المسؤولية ، مسؤولية جور الحكام ، لأن الحاكم لايكون ذئباً إلاّ إذا وُجدت خراف ، أما إذا وجدت ذئاب مع بعضها، أو خراف مع بعضها ، فإنه ستكون هناك حرب ، ولكن لايكون هناك افتراس مطلق وإلغاء مطلق للآخر .

وعلى هذا فإنني أقول إن النفس الاستبدادية والنظم الاستبدادية، والاستعداد الأصلي لدى الأفراد في حضور الاستبداد ؛ كل ذلك يشكل أكبر تدهور ، وهو ما نلمحه في الوطن العربي، وما نشخصّه الآن .

أقول إن ما يُبذل في الوطن العربي على صيانة نظم الحكم ، يوازي أكبر الموازنات لأكبر القطاعات ، وبالتالي ، هل الحاكم ، أي حاكم يقوم بذلك ، محسود على ما هو فيه ، أم أنه يعيش قلقلاً وأرقاً داخلياً بحيث لا يعتمد إلاّ على شرائح كبيرة في تأمين ما يحتاجه من حماية ؟ هل هذا في مصلحته ؟ أقول : لا . هل هذا في مصلحة الناس ؟ أقول : لا . هل هذا في مصلحة الوطن ؟ أقول : لا . لكنَّ هذا أيضاً مفروض لأن الواقع العربي عوّدنا على أن من يستلم المكان المقرر للحكم لا يعطي الحق للآخر فيه وكأنّما نتوارث قضية إلغاء المؤهَّل البديل، أو المؤهَّل المحتمَل ، أو المحتمَل غير المؤهَّل ، الذي سيأتي إلى السلطة ؛ أن نقضي عليه قبل أن يؤسِّس حكماً ما .

وهذا نقيض الديمقراطية ، ونقيض لاحترام حقّ الآخر في الوجود ، ونقيض لمبدأ الديمقراطية الأساسي الذي يقوم على تداول القوى والسماح للأخر بأن يأتي إلى الحكم ، إذا ما حصل على رأي الأفراد . ونحن ، بشكل ما ، نعيش حالة قريبة من حالات الحكم العباسي الفاسد في فترة من الفترات ، يوم كان الحاكم المرشّح لتولّي الخلافة يقتل أخاه أو أباه أو أبنه ليتولّى السلطة ، فهل تضيق الدنيا بأخوين أحدهما حاكم وأخر محكوم ؟ هذه الشريعة غير نظيفة. وهذه الشريعة ليست وقفاً على العرب ، فقد كان مثل هذا العمل يحدث في أوروبة قبل أربعمائة سنة . هل هذا في طبيعة الإنسان ، أم في طبيعة الحكم ، أم في طبيعة الشعب الذي يرغب في التفرّج على الأقوياء وهم يتصارعون على السلطة ، وكأنهم يشاهدون فيلماً عجيباً ؟ السؤال مطروح على الجميع ، والمواطن العربي أحد الأفراد الذين يَطرح عليهم هذا السؤال ، وهو دائماً يتهرّب منه .

هذا الأمر أوصلنا إلى أن الوطن العربي يشكو من ضيق الديمقراطية ، ويشكو من ظلم الحكّام . ولكنَّ الحكام أنفسهم يشكون من ترديّ الوضع العربي ومن غياب شيوع نظام يأمنون فيه، ويكون مؤتمناً على الدولة فيه ، وتتحقق ظروف مقاومة أشكال الفساد . وفيما أرى ، نحن نعيش حالة ضياع لايفكّنا منها إلاّ وعي يقود الجماهير ، ويقود كل فرد إلى الدفاع عن حقوقه وإلى القيام بواجباته . ولكن من سيوصل

الأفراد الأميين إلى هذه الحالة ؟ لا بد أن يبادر الحاكم أو النظام إلى التوعية لأنه يكون سيداً أعلم بوجود مواطنين أعلى ثقافة وأكثر حرية . وعلى شرائح المثقفين القيام بهذا الدور ، ولكن لابد من خلق مناخ يجعل إمكانية ، حرية التعلّم وحرية التعبير عن الرأي وحرية تحويل الوعي إلى قرار ، وتحرير الإدارة لتتخذ القرار، أمراً ممكناً . وهذا لا يكون إلاّ بمشاركة كبيرة وواسعة من الحاكم والمحكوم ، ولا بد من قصبة للميزان هي شرائح المثقفين الواعين وأصحاب الضمير والرأي السياسي الراجح والمسؤولية السياسية القومية .

ثم عرّج **الدكتور نعيم** إلى الثقافة والمثقفين ، بعد ذلك قال : قبل أن أنتقل إلى الحديث عن أزمة الديمقراطية ، سأوجّه سؤالين : الأول للدكتور مبدر عن الديمقراطية السياسية ، والثاني إلى الدكتور علي عن الديمقراطية الاجتماعية . إن التعددية مهمة ، فلا ديمقراطية بدون تعددية، وهذه التعددية: تعددية الآراء والمبادئ...

ما رأي الدكتور مبدر بالتعددية المطروحة الآن على الساحة العربية ، وما علاقتها بالديمقراطية .

أجاب **الدكتور مبدر** بأن التعددية السياسية هي أحد القواسم المشتركة للديمقراطية ، ومعناها النقد والمخالفة وإبداء رأي جديد غير رأي السلطة . ثم كرر ما قاله عن ضرورة حرية التنظيم السياسي وأهمية ضمانة الحريات كلّها . ثم ختم حديثه بالقول : إذا انعدمت

التعددية السياسية تنعدم الديمقراطية في النظام السياسي ، وكذلك إذا انعدمت المساواة والحرية.

وقال **الدكتور نعيم** : فيما يتعلّق بالديمقراطية الاجتماعية ، لقد حمّلْنا النظام أو السلطة ، على كافة المستويات في الوطن العربي ، وزراً كبيراً . ألاّ يكون للشعب العربي دور كبير ، أخلاقياً وقيمياً ، بتحمل عبء هذا الجانب ؟

فقال **الدكتور علي** : اسمح لي بداية أن أعرّج على اصطلاح هذا المفهوم . إن (الديمقراطية الاجتماعية) ترجمة منقوصة للعدالة. والعدالة عندما تتصل بمجتمع وبأفراد وحتى بدول وأنظمة، لابد أن تأخذ مجراها على أساس تساوي الأفراد ، واحترامهم في الحقوق ، وتساويهم . من حيث المبدأ . أمام القانون .

إن الفرد في المجتمع هو نواة أساسية يجب احترامها وتأمين حاجاتها الأساسية على أساس أن الفرد مسؤول كخلية تشكل جوهر البنية الاجتماعية . خلية لابد من احترام ملكيتها وحمايتها من الاستغلال .

كما لا بد من احترام حرية التعبير لدى الفرد ، واحترام أحلامه وطموحاته ، فمن حق أي فرد أن يحلم بأن يكون حتى رئيس جمهورية ، أو أن يكون قائداً عاماً ، أو أن يكون أستاذاً جامعياً ، وأن يكون ..

وأن يكون .. لكن لن يصل إلاّ عبر معايير وعبر إمكانيات وعبر أسس وعبر ديمقراطية صالحة للممارسة .

كذلك لا بد من احترام الأسرة ومقوماتها لا أن تكون الديمقراطية على حسابها، لأن الديمقراطية وسيلة وليست غاية . الديمقراطية وجدت لتخدم إنساناً نظيفاً وأسرة نظيفة ومجتمعاً نظيفاً. إن الديمقراطية هي إحدى الوسائل أو الخيارات للوصول إلى حكم يرتاح الناس إليه . والجانب السياسي أو الجانب الاجتماعي في الديمقراطية ليس هو كل شيء ، إذ أن الوجه الاقتصادي للديمقراطية يرتبط بالوجه الاجتماعي لها ، كما يرتبط بالوجه السياسي أيضاً . فمن حق الفرد أن يكون محمياً اقتصادياً ، وأن يُمنح فرصاً متساوية مع سواه . لكن مجتمع تسود فيه إقطاعية أو برجوازية مستغلة أو طفيلية ، تنمحي كل فرص العدالة والمساواة أمام الفقراء ، وبالتالي يضرب العامل الاقتصادي كل العوامل الأخرى المقوّمة للديمقراطية .

إن من حق المستضعفين ، فكرياً واقتصادياً وسياسياً ، أن يُحمَوا من كل السموم ، بما في ذلك سموم الدعاية والإعلان التي غالباً ما يحرّفها إما رأسمال متمكّن ، أو حاكم له نفوذ ، أو طغيانية ما . إن من حق المواطن أن تصل إليه الحقيقة ، وأن يستنير بها وأن يناضل من أجلها . وإذا حجبنا عنه الحقيقة ، فإننا حجبنا عنه الوعي الذي يقدّم مجتمعاً أفضل . والحقيقة قد تزوَّر أو تزيّف أو تخبّأ أو لا تصل إلى

الناس ، وقد تُصَّدر إلينا حقائق ، من منظور خاص ، بوسائل إعلام غريبة تحاول أن تصنّع أفكارنا وقوانيننا .

وفي هذا المجال ، البعد الاجتماعي ، للديمقراطية منوط بالفرد وبالأسرة وبالمجتمع وبالدولة . ثم أفاض بالحديث عن الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

وقال **الدكتور نعيم** : هناك أزمة ، يمكن بكل بساطة أن نقول أنها أزمة مستفحلة ، قد تكون فاجعة ، قد تكون كارثة على مستوى الوطن العربي .

ما أسباب أزمة الديمقراطية على مستوى الوطن العربي، وعلى مستوى جميع الحكومات، على اختلافها ؟

هل تعود هذه الأزمة إلى بنية المجتمع العربي ، إلى بنية العقل العربي ، إلى بنية الذات العربية ؟ هل ترجع إلى أننا في تراثنا وفي تاريخنا وفي تكويننا . نحن كعرب . لا ننفع للديمقراطية ؟ **هل من طبيعتنا أن نعبد الأصنام؟** هذا سؤال ، والسؤال الثاني : هل يعود ذلك إلى طغيان المؤسسة العسكرية ، وطغيان المؤسسة الأمنية ، وتعددها وتكاتفها في كل بلد من البلدان العربية ، وكّلها موجّهة لحماية النظام وضد المواطن ؟ أم يعود ذلك إلى العهر السياسي الذي يمارسه بعض الحكاّم بين الشعار والتطبيق، فحديثه في واد ، وخطابه إلى الجماهير

فـي واد ، وأفعالـه فـي واد آخـر ؟ أم يعـود إلـى سطوة المـال ، لا سيما بعيد حرب / 1972 / وتدفّق البترودولار على أطراف الدولة العربية ؟

هل يمكن أن نرجع الأسباب إلى أن الغرب ، بالرغم من كل ما ينادي به من ديمقراطيات ، لا يريد أن يصدّر ديمقراطية ما إلى الوطن العربي ؟ وموقفه من جميع الأنظمة واضح ، وموقفه من صّدام حسين واضح كل الوضوح .

إن أحد الأسباب ، فـي تصـورّي، أن الغرب وراء استفحال أزمـة الديمقراطية في الوطن العربي، لايسمح للديمقراطية بأن تصل إلينا ، ولا أن نمارسـها . ثـم سـؤال سـادس وأخيـر : هـل تعـود الأزمـة إلـى جـو الماركسية الستالينية ، تحديداً ، وتأكيدها النزعة الطغيانية ، وانتقال هذه الماركسـية السـتالينية ، فكـراً وطغيانـاً واسـتلاباً للإنسـان ، وتـأثير هـذه الماركسية فـي الفكر العربـي ، فـي فترة نهايـة الخمسينات والستينات ، ربمـا يعـود الأمـر إلـى ذلـك ، لا سـيما فـي فكـر حـزب البعـث العربـي الاشتراكي ، الذي ما عرف في أوائله ولا في أصـائله إلاّ النزعة القومية والعدالة . فمن أين غزا الفكر القومي هذه النزعة الطغيانية ؟ لقد جملت هذه الأسباب ، والسؤال . الآن . موجّـه إلـى الدكتور مبدر أوّلاً: ماأسباب أزمة الديمقراطية في الوطن العربي؟

فأجاب **الدكتور مبدر** إن أزمة الديمقراطية تشمل كل ذلك ، ولكن هنـاك أسـباب أخـرى ذاتيـة . محليّـة وخارجيـة . **ليسـت هنـاك أزمـة**

ديمقراطيــة فقــط فــي النظــام السياســي العربــي، وإنمــا هنــاك نظــم ديكتاتورية في الوطن العربي، وهي إما لا تأخذ بالديمقراطية ، أو تأخذ اسمها ولا يجري تطبيقها .

وإذا سئلت : هل كانت هناك ديمقراطية في صدر الإسلام ؟ في تقديري أن **الديمقراطيــة التــي كانــت فــي صــدر الإســلام، فــي العصــر الــذهبي للخلفــاء الراشــدين، هــي أكثــر بمئــات المــرات ممــا هــو موجــود الآن.** هنــاك كانــت مســاواة وعدالــة فــي المجتمــع الإســلامي، والآن: لامســاواة ولا عدالــة. إن أحــد الأســباب الرئيســية للأزمــة هــو التخلــف الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي . حتى في دول النفط الخليجية التي فيها تخلّف فكري. هذا التخلف الاقتصادي في الوطن العربي يؤثّر على مسألة التعليم، ويؤثّر على انتشار الأميّة والمرض والجوع .. الخ. هذه الظواهر تؤدي إلى أن **المــواطن العربــي إذا كــان ينتابــه الجــوع والفقــر والأمية، لايستطيع أن يفكّر في المشاركة السياسية .**

كمــا أقــول أيضــاً : لا يفكّــر بمــا يجــري فــي النظــام السياســي فــي الدولــة التــي ينتمــي إليهــا . لذلك، هذا العامل ، في تقديري ، يُعتبر من العوامــل الأساســية للنظــام السياســي . إن الجــانبين : الاقتصــادي والاجتمــاعي للتخلــف ، لهمــا أثــر كبيــر علــى غيــاب الديمقراطيــة ، ولا يمكن إيجاد ديمقراطية في مجتمع أميين وجياع وفقراء . وإذا أقيمت ، سوف تبقى ديمقراطية عرجاء وليست ديمقراطية سليمة .

العامل الثاني الذي يسبب أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، هو عامل التبعية الاقتصادية للغرب ، حيث **تعيش النظم العربية تابعة، اقتصادياً، للغرب**؛ مما يجعلها مرتبطة به سياسياً أيضاً . وضرب د . مبدر على ذلك مثلاً ، مصر وما يحدث فيها . ثم تحدّث بإسهاب عن نظرية (ماركس) وكيف يؤثر العامل الاقتصادي في العامل السياسي .

إلى أن قال : هناك عديد من الدول العربية ليس لها حقوق دولة معاصرة ، ولا تنتمي إلى مفهوم الدولة المعاصرة . إن دول الخليج ، كلها ، دون استثناء ، ليس فيها قانون وضعي على الإطلاق ، ما عدا الكويت . فممنوع أي تغيير اجتماعي أو سياسي في هذه الدول ، وبالتالي يوجد في النظم تخلّف ، والسياسة تسخّر لمصلحة الحاكم ولا يوجد فيها ديمقراطية . وهذه الصفة تنسحب على بعض الدول الأخرى التي لاتدعو إلى مفهوم الدولة السياسية المعاصرة .

العامل الثالث : هو التعارض بين النظرية والتطبيق في النظام السياسي . في بعض الدول العربية نظم متطورة ، ولكن لا توجد طريقها إلى التطبيق . ثم **لايوجد ضمانات للمواطن العربي الذي يقبض عليه ويُعتقل . ربما لعشرين سنة . من دون تحقيق أو محاكمة، وهذا يخالف الدولة الديمقراطية بالمعنى الحديث.** ثم هناك مسألة تدّخل الدولة في النشاط الخاص للمواطنين فيما يتعلّق بالتعددية السياسية ،

فليس للمواطن الحق في التنظيم السياسي المعارِض أو المخالِف ،فكرياً أو إيديولوجياً ، لنظام الحكم . وهذا عامل خطير في أزمة الديمقراطية في الوطن العربي .

ثم لايتوفّر عامل تداول السلطة في الوطن العربي . وأكثر من هذا وذاك ، هناك عملية الانتقال إلى السلطة في أغلب الدول العربية ، يتم عن طريق الانقلابات العسكرية ، وهذه الانقلابات العسكرية تولّد نظماً ديكتاتورية جديدة ، فيتم استبدال نظام ديكتاتوري بنظام ديكتاتوري أخر. وهذا يحول دون قيام ديمقراطية في الوطن العربي. **وغياب الوحدة تعود، بشكل أساسي، إلى انعدام الديمقراطية.** إضافة إلى ذلك ، هناك الاستغلال وانعدام العدالة الاجتماعية في الوطن العربي .

وهنا تحدّث **الدكتور نعيم** عن تعقّد الأسباب وتداخلها في أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، مما دعا كثيراً من الدوريات العربية إلى أن تخصّص أكثر من عدد للكلام على الديمقراطية ، تنظيراً وتطبيقاً ، ثم توجّه بالسؤال عن أسباب أزمة الديمقراطية في الوطن العربي إلى **الدكتور علي** الذي قال : أريد أن أبدأ من صيغة نفي فأقول : لا يوجد تشويه خَلقي في العقل العربي حتى ينعكس ذلك على تلك الممارسة .

فالإنسان العربي صحيح وسليم ، ولكن تُفرض عليه ظروف يعاني منها ، ويدرك المخرج ، ويدرك أنه لا يليق به هذا الوضع . ولكنْ هناك استغلال وقهر وتخلّف .

هل هذا الإنسان اعتاد ، كما قال الدكتور نعيم ، على عبادة الأصنام ؟

لم يكن العربي ، في تاريخه ، هو الأقرب إلى الصنمية. وإنما كان يتقرّب بذلك إلى عبادة الله الواحد { **ما نعبدهم إلاّ ليقرّبونا إلى الله زُلفى** } 3 / 39 .

ونحن لا يمكن أن نفهم أنفسنا من صيغة متخلّفة نرضى ما لم يرضه أجدادنا في الجاهلية.

سأتوقف الآن عند ما سمّاه الدكتور نعيم بالعهر السياسي الذي يمارسه بعض الحكّام . إن في تاريخ الحكم في الوطن العربي ، وفي الحضارات الأخرى ، عجائب العجائب ، ولكن لا يمكن أن نوقف مثل تلك الممارسات على الحكّام فقط ، فهناك حواشي وحاشيات ومتزلّفون ومثقّفون ورجال دين وسواهم ، يمارسون أمام الحاكم ، أو من أجل الحاكم أو وصولاً إلى الحاكم أو مع الحاكم ، ما يمكن أن نقول عنه هذه الصفة . ويزيّنون له ما لا يرغبون ، في أعماقهم، أن يسلكه، لاعتقادهم أنه يريد ذلك ويرضى به، فيرضون له مايعتقدون أنه يرضاه لنفسه ، وبالتالي ، يسبقون رغباته إلى التحقق، أو يزيّنون له رغبات ، ثم يمارس ما يمارس. وعليه ، فإنّهم يتحملّون مسؤولياته مثله أو أكثر ، في هذا المجال . لا يمكن أن يكون فرد أو حتى مئة فرد قادرين على إلحاق الشلل بإدارة كل الشرائح في المجتمع ، وتطويعها لإرادتهم ورؤاهم

. لذلك هناك عيب ضخم جداً في المجتمع ذاته، ولا بد أن تكون هناك شرائح واسعة من المتعاملين معه. فإذاً علينا أن نحمّل مسؤولية الأزمة لكل أفراد المجتمع، ولكن بتفاوت في المسؤولية ، وبالقدرة على لعب دور في تلك الأزمة .

سطوة المال موجودة ، ولكنّ سطوة القوة أشد في لجم عملية الديمقراطية . المال يمكن أن يزيّف ، ولكن السلطة يمكن أن تقهر .

أتوقّف عند قضية الغرب: هل الغرب لا يريد لنا الديمقراطية، وهل هو الوصي علينا، وإلى متى يبقى وصيّاً ؟ وهل ديمقراطيته هي المثلى؟ وإذا نظرنا في ديمقراطيته ، ألا نجد الفساد ؟ وبالتالي، هل الديمقراطية يمكن أن تُصدَّر على نحوٍ ما ؟

نعم ، في حالات رأينا ذلك ، ولكنْ عندما تنطلق إرادة حرّة لمجتمع حرّ ، فإنّه لا يقوم أحد بامتلاك الإرادة ، وبالتالي ، ممارسة الديمقراطية ، وتحرير الناس .

في فترة من الفترات ، نادى (جورج بوش) والغرب ، مؤخرّاً ، بضرورة إشاعة الديمقراطية ، لا سيما في المجتمعات العربية . وتعرفون الإعلانات التي سبقت انتخابات الجزائر ، والتي رافقتها وتلتها ، حول الديمقراطية بالذات ، فأصبحت مرغوبة قبل الانتخابات، مهما تكن نتائجها ، ثم أصبحت مستبعدة لأن فريقاً معيناً فاز . الغرب كان ينادي بالديمقراطية قبل التسعين أيضاً ، وأمريكا تعلن نفسها حامية

للديمقراطية ، فلماذا كانت تسكت عن ممارسات غير ديمقراطية ، في العراق مثلاً ، ثم عادت لتعلن أن تلك الممارسات لم تكن ديمقراطية ؟ !

هل انتهت المصالح ، أم انتهت الحرب العراقية . الإيرانية ، التي لها مصلحة فيها ؟ أم تغيّرت طبيعة حاكم ما ؟ أنا أقول : **إن الغرب ، وعلى رأسه أمريكا ، أفلس أخلاقياً ، ولا يجوز له أن يصدّر أو أن يصدر أحكاماً أخلاقية** ، للناس وعلى الناس . لقد ثبت بالبرهان أنه لا صلة للغرب بالأخلاق وبالمقدسات وبالمبادئ ، وأنه يذبح الإنسان ، أو يحيي الإنسان ، إذا رأى له مصلحة في ذلك ، وأكبر الأدلّة: البوسنة والهرسك. لايوجد لأمريكا مصلحة، أو لايوجد أحد يدفع نفقات الحرب ، أو لا يوجد شيء يدعوهم إلى عمل ما ، ينفذ آلاف الناس من الموت والجوع والقهر . ونموذج ذلك نجده أيضاً في الصومال ، وسواها . لهذا **، أريد أن أرفض ، وأن أدعو إلى أن نرفض الأستذة الأخلاقية، للغرب إجمالاً ، ولأمريكا** بصورة خاصة أن لأنّها برهنت ، بالدليل المحسوس ، على أنّها أفلست أخلاقياً من جميع الجوانب ، وأنّها لا تمسّك بغير المصلحة . وكفانا أستذة في هذا المجال ، **إنهم أساتذة في استغلال الشعوب ، وفي ذبح الشعوب ، وفي تزييف الحقائق على الشعوب،** والموقف في إسرائيل وفي جنوب أفريقيا أكبر دليل على ذلك .

إنّ أزمة الديمقراطية مستفحلة في الوطن العربي ، ولكن هذه أيضاً مسؤولية الغرب ، لأنه فترة من الفترات ، كما يقول على لسان

ساسته : أفضل لنا أن نتحدّث مع مئة شخص في الوطن العربي يملكون القرار ، من أن نتحدث مع الشعوب . فهو يشجّع الدكتاتوريات ما دامت في ركابه ، ويغيّر لافتات ما دامت في مصلحته .

فالغرب ، إذا بحثنا في الأعماق ، هو ضد الديمقراطية الحقيقية ، لأن الديمقراطية الحقيقية في الوطن العربي ، تؤدي إلى وحدة .. تؤدي إلى رفض إسرائيل .. تؤدّي إلى رفض أشباه رجال يضعهم هو في السلطة .

إن الغرب ، عملياً ، يريد أن يزيّف ديمقراطية شكليّة يتحكم بمسارها ، ويهدد بها بعض الأنظمة وبعض الدكتاتوريات ، لأنه يريد أن يبقى رسن حاكم ما بيده ، وإلاّ هدده بالديمقراطية وزيف الديمقراطية ، كي يملك رسنه جيّداً .

وحقائق التاريخ أمامنا تفيد بذلك الموضوع وتغنيه أمثلة .

لقد ذكر الدكتور مبدر بعض الأسباب ، وتجاوز أو ألمح إلى بعض الأسباب ، وما زالت هناك أسئلة تنتظر أجوبة لما طرحه الأستاذ الدكتور نعيم اليافي ، حيث قال : هل تعود الأزمة إلى الماركسية . الستالينية ، كما سمّاها ؟ ربمّا أثرّت الستالينية على أحزاب في الوطن العربي على صورة من صور الممارسة الديمقراطية ، أو صورة من إلغاء الديمقراطية ، تحت اسم الديمقراطية المركزية ، أو صورة من صور الإلحاق ، قبلها كديمقراطية . وقد شكت منها بعد ذلك ،

وفضحتها هي بعد ذلك ، وقالت إنها سبب للإفلاس الديمقراطي . ولكنْ، هل هذه الصيغة التي يمكن أن نجد منعكساتها لدى تنظيمات ماركسية في الوطن العربي ، تنسحب على كل التنظيمات والشرائح والأحزاب والمنظمات والسياسات في الوطن العربي ؟ وهل هي قادرة على نقل العدوى إلى هذا الحد ؟ أنا أقول بوجود تأثير ، أو هامش في التأثير ، ولكنه ليس بكبير ، وليس السبب الجوهري في غياب الديمقراطية وإنما كان . أحياناً . مستساغاً لدى بعض الحكام العرب في فترة الخمسينات أو سواها . على أننا كنّا نركض في الشوارع بالخمسينات ، وتعبّر الأحزاب عن آرائها ، وتقاوم ، وتُسقط حلف بغداد في الشوارع، وتمارس اعتراضاً ورأياً آخر ، في ظل تلك الممارسات والمقولات ، فما الذي جرى لدينا ؟ !

سأل **الدكتور نعيم** أيضاً : هل تسلل المفهوم الماركسي . الستاليني إلى أحزاب ومنها حزب البعث العربي الاشتراكي لفهم الديمقراطية أو ممارستها على ذاك النحو ؟

أجاب **الدكتور علي عقلة عرسان:** السؤال يحتاج إلى تفكير ، لأن الممارسات الديمقراطية تختلف من مرحلة إلى مرحلة تحت ظروف ومعطيات مختلفة ، وتتلّون . أحياناً . بنظر الناس حسب ما تُقدَّم إليهم ، وحسب ما يُشاع عنها .

ولا يمكن أن نقول إن الدرب ياسمين وريحان . فكانت هناك لحظات تُطلق فيها المقولات الديمقراطية الكاملة ، أو الأقرب إلى الكمال، في ظل بداية ثورة ، أو تأسيس لمواجهة مع عدو . فكانت هناك ظروف انتقالية تُفرض ، وكانت أيضاً صراعات داخل التنظيم الحزبي ، أو داخل القطر الواحد ، تفرض حالات معيّنة ، ربما طالت وربما استغلّتها بعض الشخصيات ، ولذلك أسباب وظروف ومبررات .

إن الأحزاب ، جميعاً ، تشوّه الديمقراطية . وإذا عدنا من (ووتركيت) إلى سواها ، لنكتشف تزييف الديمقراطية في أحزاب مختلفة ، نعرف أن تلك الأمور تحدث . كن أريد أن أقول بأنه إذا أصابت البعث ، في فترات مختلفة ، عدوى مما سمّاه الدكتور نعيم الماركسية الستالينية ، فإنه بقيت في البعث ذاته شرائح قويّة تبين أن هذا الدخيل لا حياة له في جسم يرفضه ، أو أنه إذا أصاب الجسم بمرض ما ، فهو مرض عابر ، ولكنّه ليس مرض الموت .

أريد أن أتوقّف عند مقولة : النزعة القومية أصيبت بشيء من عدوى رفض الديمقراطية، أو الخروج عليها . فيما أعرف: إن القومية العربية . تحديداً . كانت وما تزال قوميّة مضطَهدة ، منذ ما قبل الحكم العثماني وحتى اليوم . وما زالت تناضل من أجل أن تكون وأن تُحرَّر . وربما غزاها شيء من التشرد أو التعصب ، في فترات ، ولكنّه لم يصل إلى التعصّب القومي العرقي الذي يلغي الآخر . ولذلك لا يمكن أن

نؤيد مقولة أن النزعة القومية العربية ، ككل ، مصابة بمرض رفض الديمقراطية . ولكنّها تعالج مقولة الديمقراطية، بفترات مختلفة ، إنما معالجات سيئة . ولكنّها تؤمن بالديمقراطية وتعمل على تحقيق ظروف يكون فيها المناخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي أكثر قابلية لتطبيق ديمقراطية سليمة . إن الفكر القومي أصيب بتسلّط الطغاة على الفكر والسياسات، لكنّه كفكر لم يصب إطلاقاً بنزعة طغيانية تلغي الأخر، وتلغي حدوث التلاقح مع الآخر . فهو فكر مفتوح على الآخرين ، ويعرف أن الطغيانية مرفوضة ، ولكنّ حكّاماً أرهبوا الفكر وتسّلطوا على الدول ، وأقاموا المتاريس ، وأثرّوا على الفكر من خارجه ليسموه بتلك السمة .

إن القومية العربية لم تشهد ما شهدته القوميات الأخرى من تشدّد، ونحن نعرف الحروب التي تمّت على أساس قومي شوفيني في أوروبه ، ونشهد ما يدور في يوغسلافيا السابقة من تصفيات على أساس فكري وعرقي وديني واجتماعي وعلى أرضية مشروع قومي، ونحن لم نصل إلى تلك الحالات . وإذا تساءلنا : لماذا مارست أحزاب ،ومنها البعث ، شيئاً من التشدّد ، سواء في قبضة الحكم ، أو في الدفاع عنه ؟ أقول إن المسيرة كان فيها دائماً استفرازات وتحديات ، وكان فيها . أحياناً . صراع قوى على التسّلط . نأخذ العراق مثلاً ، في

فترة عبد الكريم قاسم صُفّي أناس في الشوارع ، وعُرف في ظل ذلك السحق والمحق والسحل الخ...

ولم يكن الفكر القومي أو النزوع القومي أو المد القومي هو الذي يحكم ، ولكنّه عندما عاد ، مارس شيئاً من ذلك .

إن تساقي كؤوس الردى بين العرب ، ومنذ داحس والغبراء تقليد استفزازي موجود ، توارثته الأحزاب عن القبائل، وكأننا ما قطعنا منذ ذلك الوقت إلى اليوم خطوات على طريق التقدّم . أيضاً هناك اكتشافات لممارسات تآمرية كان يُردّ عليها بتصفيات مختلفة في أنظمة مختلفة ، وهذا الصراع على السلطة هو صراع دموي دائماً ، ولا يترفّع عن ممارسة العنف .

وقد حدث أن جاء شخص أو حزب شعر بطهرانية ارتضاها لنفسه أو أثبتها على نفسه ، ثم ظنَّ بأنه هو الوحيد الذي يعرف مصلحة الأمّة ومصلحة الوطن . وفي هذا مغالاة كثيرة أوقعت الناس في الخطأ ، كما أوقعت أحزاباً في الزلل .

في الحصيلة : **الديمقراطية تحتاج إلى وعي ، وإلى نضج ، وإلى معايير مشتركة ، وإلى توافق اجتماعي أخلاقي على الارتضاء بها ، واحترامها ، والانطلاق منها** ، لممارسة ما هو في مصلحة الفرد والأسرة والوطن والأمة . وحين نحترم ذلك ونقدّسه، ننطلق في مسيرة

تعاونية . لا تقاتلية . بين التنظيمات والأحزاب والفئات في الوطن العربي . وهذا هو ما يجب أن نعمل من أجله .

وهناك أيضاً حالة التبعيات التي فُرضت علينا ، أو ما فُرض من الإلحاق السياسي والاقتصادي لقرارات أقطار ودول وأحزاب ، حيث أُلحقت تلك بتمويل أجنبي أو بإرادة أجنبية. فالتبعية السياسية أو الاقتصادية ، وهيمنة الغرب الاستعماري ، وتدخّل الصهيونية ، في خلق هذه الظروف ، كان له دور أيضاً ، ولا يزال له دور في أزمة الديمقراطية في الوطن العربي .

والممارسات التي قامت بها أنظمة عربية وزرعت الرعب في أعماق خلايا الإنسان العربي ، جعلته لا يفكّر حتى في تعاطي السياسية بَلْهَ التحدث عن الديمقراطية التي أصبح ثمن ممارساتها دفع الحياة بكاملها ، بينما وجدت الديمقراطية ، أصلاً ، لتحسّن معنى الحياة ، ولتصون مقوّمات الحقوق في الحياة ، ولتصون الوجود الإنساني ليستمتع بالحياة . لقد أصبحت الممارسة السياسية (أو التفكير السياسي) في الوطن العربي ، في أغلب الأحيان تجرّ الموت ، وتجرّ القهر ، وتجرّ الرعب ، وتُسكن الإنسان في كهوف تعود إلى قرون سحيقة ؛ ولذلك أخرجته عن الممارسة العصرية السليمة في بعض الحالات .

ولا ننسى ، أيضاً ، عاملاً مؤثّراً في أزمة الديمقراطية وفي استمرارها مستقبلاً، وهو عملية الفساد والإفساد. الفساد الاجتماعي والأخلاقي ، لأن تلك التربة لا تنبت إلاّ فطراً ساماً. والديمقراطية التي تقوم على احترام حقوق الآخرين على أرضيّة الأخلاق والضمير، لايمكن أن تُستنبت إلاّ في مجتمع نظيف الروح والأخلاق والمبادئ والثوابت ، والفساد لا يقدّم هذه الأرضيّة على أيّ مستوى وعلى أيّ صعيد ، وبالتالي ، انتشار الفساد هو معوّق كان ولا يزال وسيبقى معوّقاً ، ليس للديمقراطية وحسب ، وإنما لأيّ نموّ أخلاقي حضاري ثقافي وعلمي ، في وطننا الذي يحتاج إلى ذلك أكثر مما كان، وبخاصة في وقت يُغلب على أمره، وتُفرض عليه أمور كثيرة في حياته وسياسته بشكل عام .

ثم الانتقال إلى السلطة يتم في أغلب الأحيان بوسائل إمّا قوامها القوّة ، أو قوامها شيء من التزييف ، أو قوامها وفاق أطراف معينّة في بلد ما ، حيث تحقق أغلبية شاملة ثم تحاول أن تقيم الديمقراطية على أساس من القوة وليس على أساس من الديمقراطية ، معتمدة على أن الجوهري بيدها وليست الأمور المتبقيّة إلاّ شكليات .

وكل هذا يحتاج إلى مراجعة ، لأن احترام الممارسة الديمقراطية احترام للعقل البشري ، وللوجود البشري ، وللدستور ، وللوطن .

وعندما نستخدم الإرادة الواعية ، التي تميّزنا عن الحيوان ، استخداماً إنسانياً حضارياً ، فإننا سوف نخرج من الظلام إلى النور، ورائدنا هو مستقبلنا أو مستقبل أطفالنا .

بعد ذلك بادر **الدكتور نعيم** إلى القول : حتى نكون ديمقراطيين ، لقد تعرضنا إلى العلاقة بين الديمقراطية والماركسية مرة ، وإلى علاقة الديمقراطية بالقومية أخرى ، فوجب علينا أن نتعرّض إلى علاقة الديمقراطية بالحركات الإسلامية ، الآن .

نحن نفهم الإسلام بأنه عقد بين الحاكم والمحكوم ، يقوم على حق الاختيار ، وعلى حق الشورى . ونسمع كثيراً من بعض الحكّام أن الإسلام ديمقراطي ، ونسمع أيضاً بأن الإسلام لاعلاقة له بالديمقراطية ، أو أن الديمقراطية مصطلح غربي دخيل على الإسلام . الآن ، في ضوء ما توصّلنا إليه حول علاقة الديمقراطية بالإسلام ، وحول ما جرى في الجزائر، وما يجري في مصر الآن.

كيف نصوّر علاقة الديمقراطية بالإسلام، كمفهوم أوّلاً؛ وما يجري الآن على الساحتين : الجزائرية والمصرية باسم الإسلامية ، ثانياً .

أجاب **الدكتور مبدر** قائلاً : **الديمقراطية مفهوم غربي لا علاقة له بالإسلام . في الإسلام، هناك مبدأ الشورى** . وهناك كثير من الكتّاب ، في الفكر السياسي يوازن بين مبدأ الديمقراطية في النظام السياسي الليبرالي ، وبين الشورى كمبدأ أساسي في الإسلام. في تقديري

إن النظام الديمقراطي يُفهم من قبل الإسلام السياسي ، أي من قبل الأحزاب السياسية الإسلامية ، على أنه ممارسة مهمتها ترتيب عمل الإسلام السياسي في المجتمع ، ولا تُفهم الديمقراطية على أنها نظام يتم فيه تداول السلطة سلمياً بين القوى السياسية داخل المجتمع . بمعنى أنهم لا يعترفون بنظام الديمقراطية الذي يشمل التعددية السياسية ، ويشمل انتخاب السلطة سلمياً ، ويشمل حق التنظيمات السياسية ؛ وإنما يؤمنون بأن الديمقراطية ، كممارسة ، يُستفاد منها العمل لمصلحة الإسلام .

والسبب أن **الديمقراطية هي عملية تغيير يومي ، أو عملية تغيير دائم ؛ بينما يتمتع الإسلام بقيم ثابتة لا تتبدّل** . والسبب الأخر هو أن الإسلام يستند إلى قواعد شرعية أساسها القرآن والسنّة والاجتهاد وأمور أخرى ، بينما تستند الديمقراطية إلى الدستور ، والدستور قانون وضعي يصوغه ممثلو الشعب ، وهو قابل للتغيير من فترة إلى أخرى . **أما القرآن والسنّة فهما نصوص ثابتة لا اجتهاد فيها [؟ !]** بمعنى أنها نصوص مطلقة ، ولذلك لايؤمن الإسلام السياسي بالديمقراطية كنظام سياسي في سلطة الحكم في دولة الإسلام . ثم هناك اختلاف في مصدر كل منهما ، فالدولة الديمقراطية تتمتع بقوانين يضعها بشر ، بينما يرجع المصدر في الإسلام إلى قانون إلهي هو القرآن .

لذلك يختلف اختلافاً جذرياً النظام الديمقراطي عن مبدأ الشورى من عدة نواحي أساسية، الأولى منها : مسألة تداول السلطة .

ففي النظام الديمقراطي هناك أحزاب واقتراع عام حر وحقيقي لاستلام السلطة سلميّاً ، بينما تداول السلطة لا وجود له في الدولة الإسلامية .

ثم مسألة الحريات ، وإن كان يتمتع كلا النظامين بطلب الحرية ، ولكن هناك حريات في النظام الديمقراطي لا يستخدمها النظام الإسلامي ، مثلاً حق الشخص بتغيير العقيدة التي يؤمن بها ، وهذا لا يجوز في الدولة الإسلامية ، لأنه يُعتبر مرتدّاً ، وعقاب المرتد هو القتل .

كذلك يتّفق كل من الشورى والنظام الديمقراطي في مبدأ أساسي هو المساواة وهذا المبدأ، في الحقيقة ، يحتاج إلى شرح وتفصيل . وأنا أطرح عليكم هذا السؤال : هل المساواة في الدواة الإسلامية هي كالمساواة في الديمقراطية ؟ أحيل هذا السؤال إلى الدكتور علي عقلة عرسان ، واحتفظ لنفسي برأيي الشخصي في هذا المجال .

أجاب **الدكتور علي** قائلاً : أنا أرى أن مصدر تشويش على مايمكن أن نسميّه الديمقراطية في الإسلام ، هو أن الإسلام أو القرآن أو العرب لم يتحدثوا كثيراً عن الحرية والمساواة ، لأنهم اعتبروا أنهما من المسلّمات الأساسية في الإسلام ، حينما جسّدها قول الخليفة (

عمر بن الخطاب) : (**متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً ؟**) ورأوا أن هذه مسلَّمة لا يجوز المساس بها .

قضية الإسلام والديمقراطية والمقولات العصرية بدأت تُطرح في مجتمعاتنا بعد غزو نابليون إلى مصر ، وبعد التداخل الثقافي والسياسي مع تلك الأوساط ، وبعد نشر الكلام على مشروع النهضة .

وهنا أريد أن أتوقّف عند سؤال : هل الشورى التي نُصَّ عليها في القرآن ومورست ، هل هي كل ما يتّصل بنظام الحكم وبتطبيقات القواعد الأساسية للإسلام كدين ودنيا في الحياة ، أم أنّها نصيحة وقرار يتصّل بجزئيّة هامّة وليس بكل التفاصيل ؟ أي ، هل غَيّب الإسلام ، عند الممارسة ، المساواة أو حقوق الناس وحريّاتهم، واقتصر على مفهوم الشورى كبديل عن ذلك كلّه ؟

في الأمر شك ، لأن الممارسات تفيد بغير ذلك . ومن ثَمَّ ، هل لا يوجد فعلاً تداول للسلطة ، بحسب النصوص ؟ وكيف نفسّر { **وتلك الأيّام نداولها بين الناس** } 140/ 3 ، وكيف نفسّر { **تؤتي الملك من تشاء ، وتنزع الملك ممن تشاء** } 26/ 3 وكيف نفسّر عقليّةً ما في الإسلام ، أو إرادة ما ، إلهية أو بشرية ، تتصوّر أن هناك حاكماً يمكن أن يكون أبدياً من مطلع الحياة البشرية إلى آخرها ، وبالتالي لا يمكن تداول السلطة ! . القضية موضوع سؤال.

وأيضاً قضية الثبات في العقيدة ، أو ما يمكن أن أسّميه مقولات التحجرّ التي أُلحقت بها. أنا أقول إنها مكيدة فهم عامّي أو أمّي لبعض المشايخ قدّموه عن الإسلام . وإلاّ كيف نفسّر الآية الكريمة التي تقول : { **يا معشر الجن والإنس إن استطعتم أن تنفذوا من أقطار السموات والأرض فانفذوا لاتنفذون إلاّ بسلطان** } 55/33 ، والسلطان حجّة ومنطق وعلم وبرهان . كيف نفسّر دعوة الإسلام إلى العلم أوّلاً ، ثم العمل ثانياً ، ثم العبادة ثالثاً ؛ في نص موثّق . ألا يؤدي هذا إلى التبصّر في الأمور ، والتدبّر بها ، والتغيير من حالة الجهل إلى حالة العلم ثم إلى علم أعلى ؟ .

إنها دعوة أكيدة وثابتة في الإسلام أن نبحث عن التغيير ، ولكن ليس التغيير في التوحيد، وليس التغيير في مايمسّ جوهراً طبيعياً ثابتاً في تكوين الإنسان. إنّ مكوّنات اتّخاذ قرار في الإسلام تستند إلى خمسة : نسأل القرآن ، ثم ننتقل إلى الحديث إلى السنّة إلى القياس إلى الإجماع ، وأريد أن أتوقف عند الإجماع .

الإجماع هو توافق أهل العلم في عصر ما وفي بلد ما على إقرار شيء ، غير مسبوقين إليه ، باتفاق آرائهم ، لأنّه في صالح الحياة والناس والإسلام والمسلمين ، أي في صالح البشر. وهذا يخرجنا من كل قيد ، ويفتح أمامنا كل طريق ، سواء أكان في التغيير أو في التداول ، أو في تقديم الحجّة ، أو في البحث عن حجّة وتداول وضع .

إن الطرق سالكة جميعاً ، ولكن لنعلي شأن الحكمة وشأن العلم وشأن المنطق .

ومن خلال الممارسة، أسوق حادثة تمّت مع الصحابي (معاذ ابن جبل) حينما أراد الرسول أن يرسله والياً على اليمن فقال له : بم تحكم ؟ قال : بالقرآن .

قال له : وإذا لم تجد ؟ قال : بسنّة رسول الله . قال له : وإذا لم تجد؟ قال: باجتهادي. قال له: اذهب بارك الله فيك وباجتهادك. بمعنى : لو لم يقل : باجتهادي لما ولاّه ، لأنّه طلب رجلاً صاحب رأي ورؤية وموقف . ولو لم يفعل ذلك ، لقيّد أيَّ حاكم على مدى التاريخ الإسلامي . فلماذا إذاً أعطى الاجتهاد صيغة صكّ الولاية ؟ لأنّه فتح باباً للاجتهاد وللرأي . وأنتم تعرفون أن سبب تأخير خلافة علي هو أنه قال : بسنة الشيخين وباجتهادي ، فربط اجتهاده بسنّة الشيخين [....] . إذاً ، أنا أريد أن ننأى بالإسلام عن مقولات بعض الإسلاميين الذين يريدون أن يقدّموا إلينا إسلاماً محنّطاً لا علاقة له بالحياة ، وربما لا علاقة له بالإسلام نفسه . وأعتقد أن مايقدّم من نصوص، وما قُدِّم من ممارسات، في صيغ أولئك الذين كانوا يعون الإسلام حقيقة ويطبّقونه ؛ نجد ماهو صالح ، وما هو عصري ، وما يحتفظ بالجوهر وينأى عن القشور .

ليس الإسلام حجاباً فقط ، وليس الإسلام حجاباً كاملاً ، وليس الإسلام شكلية .

لنبحث عن الأمور الكبرى . إن الذي يضيّعنا ، هم أولئك الذين يبحثون عن شكليات . آتي ، هنا ، إلى قضية فهمي للديمقراطية ، والتي أريد أن أستبدلها وأقول الحرية والمساواة .

إن الإسلام الحقيقي لا يمكن فهمه وتطبيقه ، كدين ودنيا ، دون حرية المساواة ، أي دون ديمقراطية ، بمفهوم عصرنا ، هذا إذا فهمنا الأمور على حقيقتها ، أما إذا مشينا وراء أي رجل يقول هذا هو الإسلام ، فإننا نضلّ . فهو رجل ونحن رجال ، له اجتهاده، ولنا اجتهادنا ، وهناك مرجعيات نحتكم إليها ، وهي واضحة وجليّة لا لبس فيها . فلماذا نلغي عقولنا ؟ !

أنتقل إلى ما يجري في مصر وفي الجزائر ، بحسب رغبة الدكتور نعيم في التعريج على ذلك . وفي مقدمة ذلك أتساءل : هل انتشر الإسلام ، أكثر ما انتشر ، بالقتل أم بالإقناع ؟ أنا أقول إنّه انتقل بالإقناع والحجة و الممارسة وتقديم النموذج ، وبالتالي ، كان عاصفاً لأنّه قدّم نماذج من السلوك قبل أن يقدّم السيف . ربما كان هناك بعض الحق مع إسلاميي الجزائر، وأقول (بعض الحق) أن يلجؤوا إلى العنف ، لأنّهم ساروا في طريق الديمقراطية ، وعندما اقتربوا من النجاح ، حُرموا منه . فقالوا : هذه طريقكم قد ارتضيناها فلماذا حجبتم نهايتها عنّا؟ إذاً أنتم لا تريدوننا على أية طريق ولا أية صورة ،

وبالتالي ليس أمامنا إلاّ أن نقاتل . من سمع منكم التصريحات المرافقة لدعاية انتخابات الجزائر ، من الغرب ومن جهات وطنية، يعرف أن تلك الطريق ستُقطع إذا ما فازوا أو ستكون هناك حرب بقوّة ما ، ومن جهة ما . ولكن ، هل المدخل الذي دخله الإسلاميون الجزائريون هو الصحيح ؟ أنا أقول : لا ، لأنّهم إنما يقتلون من قال : أشهد أن لا آله إلاّ الله ، وهو يقَتلون ويُقتَلون، ولا يؤدي القتل إلاّ إلى القتل، والدم إلى الدم، وبالتالي ليست هذه هي الطريق . وما داموا يملكون أكثرية شعبية فليسيروا بالسلم والحسنى، وليبنوا رأياً عامّاً . ولكن هناك على هامش تلك الحرب التي نراها إسلامية مع إسلاميين وغير إسلاميين ، لا بد أن تعرفوا ، وقد سمعت ذلك من أكثر من مصدر ، ومن جزائريين ، أن الأرضية تتصل بالثقافة العربية والفرانكفونية وتغلَّف بأغلفة أخرى ، إضافة إلى غلاف الدين، وأن هناك من يقتتل في الجزائر على أرض الفرنسية والعربية ، وعلى أرض الغرب والشرق ، إضافة إلى مقولات أخرى . ويمكن اللجوء إلى كثير من التصريحات لتأكيد ذلك في هذا المجال .

أما في مصر ، فالقضية هناك مختلفة ، نسبياً ، ولكن أيضاً طريق الدم سلكته السلطة والمعارضة ، وما زال طريقاً دامياً ، ولا مخرج إلاّ الحوار .

وحين ترفض السلطة ويرفض الإسلاميون الحوار ، فإنه نزاع على السلطة وليس نزاعاً على الإسلام . نزاع على السلطة يسلك مسلك الدم ، وهذا يمكن أن يتم بين إسلاميين وغير إسلاميين، بين يسار ويمين ،

بين ماركسي وقومي وسواه ... إن هؤلاء وأولئك طلاّب سلطة يلجؤون إلى الدم والعنف . فليكن ، هم اختاروا ذلك ، لماذا نحمّل الإسلام أوزارهم ؟ لماذا نعطي للغرب هذه الصورة للإسلام . إن ذلك ضارّ بمصر ، كل مصر ، وبالأمة العربية ، كل الأمة العربية ، وبالعروبة والإسلام . وهو ضار بالسلطة ، وضار بالمعارضة ؛ لأنه ، بالنتيجة ، لا يدفع الثمن إلا شرطي بسيط ، أو مواطن بسيط ، هو ابن الشعب ، ليس هو رأس النظام هنا ، ولا رأس المعارضة هناك . وهذه قضية مخالفة لكل القوانين والأعراف والعادات والشرائع . من هنا نقول : لا بد من إعادة النلظر في كثير من القضايا ، وفي كثير من الممارسات ، إذا أردنا النهوض بمجتمعنا نحو التقدّم والديمقراطية .

أما ما نحن فيه فيلقى تشجيعاً من الصهيونية والغرب ، لقد أراد أولئك أن يشجعوا الأصولية ليضربونا ثم يدينوا ، من خلالها ، الإسلام والعرب. وبالتالي ، تُصوّر هذه المنطقة على أنها منطقة قتل ، ويسهل عليهم بعد ذلك تبرير وتمرير مشاريع وحدود وتغطيات . وكان الله في عوننا ، نحن الذين لا نرى طريقنا إلاّ على ضوء ما ينير لنا الغرب من شموع ، ولا نسير إلاّ عبر ما يحددون من طرق . وألتمس منكم عذراً إذا أطلت ، وألتمس منكم عذراً – أيضاً – إذا قلت: **اسلكوا سبل الحق ولا تستوحشوا من قلّة أهله .**

السيرة الذاتية

- الباحث التنفيذي في مركز الأبحاث والدراسات orient – visionفي دبي 2014 م.
- أستاذ تاريخ الحضارة والفكر العربي الحديث في المعهد الفرنسي للشرق الأدنى (info).(2009– 2011م.
- مستشار التحرير في مركز آفاق العرّاب الإعلامي في الرياض(2012 – 2013م).
- مدير تحرير مجلة(العاديات) منذ صدورها2004–2008.
- رئيس لجان الثقافة والمعلوماتية والإعلام في جمعية العاديات(2003– 2008).
- مدير المركز الإعلامي لحلب عاصمة الثقافة الإسلامية (2006 – 2007).
- مشرف على منتديات حلب عاصمة الثقافة الإسلامية في مواقع كثيرة.
- المنسق العام لملتقيات القصة القصيرة جداً منذ عام (2002– ولايزال).
- أعدّ بعض البرامج الثقافية في إذاعة صوت الشعب من دمشق.
- يسعى لإنجاز مجموعة من الأبحاث حول الثقافة والفكر العربي المعاصر.

- ألقى العديد من المحاضرات وشارك في بعض الندوات الفكرية حول مسائل معاصرة في عدد من الدول العربية والإسلامية, (الأردن- لبنان- المغرب- إيران- تركيا - الإمارات- مصر- إسبانيا- الجزائر- السعودية - ألمانيا - سورية ..).
- له خمسة وثلاثون كتاباً مطبوعاً في الفكر والنقد والشعر والقصة, (في سورية ولبنان والمغرب والسعودية والكويت والإمارات ...).
- نشر له ما ينيف عن ألف مادة بين الدراسة والنقد والقصة والشعر في الدوريات العربية المختلفة.
- نال بعض الجوائز المحلية والعربية، منها:
  - جائزة الباسل التي تمنحها رئاسة مجلس مدينة حلب عن مجمل الأعمال (عام 2000).
  - الجائزة الأولى في الشعر في مسابقة محافظة حلب (عام 2000).
  - الجائزة الثانية عن السيرة القصصية في مسابقة ثقافة الطفل العربي (أبو ظبي- عام2000).
- عضو في لجان تحكيم عدد من المسابقات في الفكر والأدب.
- أمين عام جائزة الشيخ كامل الغزّي للأبحاث التراثية.
- أمين عام جائزة الدكتور نعيم اليافي للأبحاث النقدية.

فهرس المحتــوى

تقديم بقلم الأستاذ الدكتور نعيم اليافي **7**

الثقافة ..... **(13- 130)**

المثقف والجمهور.. مَن يتّهم مَن ؟ **15**

المثقف والإبداع ومستقبل الجيل **49**

ويسألونك عن المشهد الثقافي **60**

الثقافة والسلطة .. من يتبع من ؟ **64**

ثقافة المواجهة وسياق التطبيع **71**

ثقافتنا هي نحن **90**

الثقافة واستراتيجيات المستقبل **93**

الديمقراطيـة ..... **(131-220)**

وللديمقراطية سمات **133**

الديمقراطية أوّلاً **136**

تاج بلا سلطة **143**

سلطة الثقافة وثقافة السلطة **147**

من أجل حوار ديمقراطي **153**

قوانين لحماية الذئب **157**

حاذروا الانصياع **163**

الديمقراطية دائماً وأبداً **166**